مدي إمكانية ثبوت الشخصية القانونية للروبوتات
"دراسة مقارنة"

د. الشيماء صلاح محمود علي

مدرس القانون المدنى - كلية الحقوق - جامعة القاهرة

(ISSN: 2537- 0758)

مدي إمكانية ثبوت الشخصية القانونية للروبوتات
"دراسة مقارنة"

د. الشيماء صلاح محمود علي

الملخص باللغة العربية:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الروبوتات عنصرًا محوريًا في العديد من جوانب الحياة اليومية، مما يفرض الحاجة إلى فهم طبيعتها وتحديد وضعها القانوني ضمن المنظومة التشريعية الحالية. ومن ثم، يسعى هذا البحث إلى استكشاف ماهية الروبوتات، ومدى إمكانية منحها الشخصية القانونية، سواء بصفتها شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا. خاصة في ظل تطورها المستمر واستقلاليتها المتزايدة في أداء المهام. وفي ذلك، يبرز تيار قانوني معارض يرفض فكرة منح الروبوتات شخصية قانونية، مشيرًا إلى أن هذه التقنيات صممت أساسًا لخدمة الإنسان، ويجب النظر إليها كأدوات تقنية بحتة لا تتمتع بذاتية تمنحها حقوقًا أو تفرض عليها التزامات قانونية.

الكلمات الدالة: حقوق الروبوتات– التزامات الروبوتات– الشخصية القانونية للروبوتات– الشخصية الإلكترونية للروبوتات.

Abstract:

Amidst rapid technological advancements, robots have become a crucial element in various aspects of daily life, necessitating a comprehensive understanding of their nature and the determination of their legal status within the current legislative framework. Consequently, this research aims to explore the essence of robots and examine the feasibility of conferring legal personality upon them, whether as natural or juridical persons, particularly considering their continuous development and increasing autonomy in performing tasks. In this context, a legal view opposes the idea of granting robots legal personality, emphasizing that these technologies are fundamentally designed to serve humanity and should be perceived as mere technical tools, devoid of selfhood that would grant them rights or impose legal obligations.

Keywords:

Robots' Rights- Robots' Obligations- Legal Personality of Robots- Electronic Personality of Robots.

مقدمة

يتسارع تطور الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الروبوتات[١]، بوتيرة مذهلة، مُخلّفًا وراءه تساؤلات مهمة حول طبيعة هذه الروبوتات[٢]. فمع تزايد تعقد قدراتها وتطور إمكانياتها، تبرز مخاوف عديدة بشأن إمكانية طمس الحدود بين البشر والآلات[٣]. وفي هذا

---

[١] منذ أكثر من ٢٣٠٠ عام، قدم المخترع العبقري "فيلون البيزنطي" اختراعًا يُعتبر أول روبوت في التاريخ. كان هذا الجهاز الآلي ذو الملامح البشرية يعمل كخادمة، وظيفتها صبّ النبيذ للضيوف. وكانت الخادمة تملأ الكوب من الإبريق الذي تحمله بيدها اليمنى، فتسقي النبيذ أولاً ثم الماء، تماشيًا مع العادة السائدة في ذلك الوقت التي تقضي بتقديم النبيذ مخلوطًا بالماء. ولتحديد كمية المشروب، كان يكفي للضيف أن يسحب كوبه في الوقت المناسب من يد الآلة. ولا شك أن هذا الابتكار أثار إعجاب معاصريه بشدة، خاصةً لأنه اتخذ شكلًا بشريًا.

وبعد ما يقرب من ٢٣ قرنًا، قامت شركة "Alderaban" بتطوير نموذج حديث للخادمة التي ابتكرها "فيلون البيزنطي". ويُعرف هذا الروبوت باسم "Roméo"، ويبلغ طوله ١٤٠ سم . ويُعتبر "Roméo" منصة بحثية تهدف إلى استكشاف الحلول الممكنة لتنفيذ المهام المنزلية لصالح كبار السن الذين يفقدون استقلاليتهم، حيث يمكنه صب الماء أو تفريغ غسالة الصحون.

Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, HAL Open Science, 2024. Available at: https://hal.science/hal-04541223, p. 1.

[٢] يُعتقد أن المصطلح "روبوت" قد اخترعه كاريل تشابيك "Karel Čapek"، ويُعزى ذلك إلى الكلمة التشيكية "روبوتا" "robota"، التي تعني "العمل الجبري" أو "السُخرة". واستخدم "تشابيك" هذا المصطلح في مسرحيته الشهيرة "روبوتات روسوم العالمية" "Rossum's Universal Robots"، التي قُدمت في "براغ" "Prague" عام ١٩٢١، وفي هذه المسرحية، قدم تشابيك آلات مصممة لأداء المهام اليومية بدلًا من البشر. وعلى الرغم من كفاءة هذه الروبوتات وتكلفتها المنخفضة، إلا أنها كانت تفتقر إلى الوعي والحساسية .

Gaël Henaff: Le Droit des Robots de l'an 2050, Libérez les Machines!, dir. P. Braun, Presses du réel, p.116-125, 2013, p. 117.

[٣] سعى الإنسان منذ فترة طويلة إلى تطوير آلات تتميز بالذكاء، وحقق تقدمًا كبيرًا في هذا المجال. وكان الهدف الأساسي ولا يزال هو تقليد العقل البشري، من خلال محاولة الوصول إلى آلات ذكية تستطيع مواكبة أو تفوّق على الذكاء الإنساني. إذ يعد تحدي تقليد العقل أو الدماغ البشري هو الأساس الذي ينطلق منه هذا السعي. وفي المقابل، اتجه العديد من الباحثين نحو مسار مختلف، حيث لم يكن هدفهم تقليد العقل البشري، بل تقليد جسم الإنسان. فقد ركز هؤلاء الباحثون على

(ISSN: 2537- 0758)

السياق، حظيتْ بعض الروبوتات ببعض الحقوق التي يتمتع بها البشر. فعلى سبيل المثال، تم منح الروبوت "صوفيا" الجنسية السعودية في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧[٤]، بينما منحت اليابان في العام ذاته الروبوت "Shibuya Mirai" إقامة رسمية في طوكيو باليابان[٥].

دراسة التركيبة البيولوجية لجسم الإنسان، ووظائف الأعضاء، وميكانيكية الحركة، والحواس. ثم عمل الفريقان على تحويل هذه الدراسات إلى أنظمة عملية، وصولًا إلى الإنسان الآلي.

عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٥، ص ٦٥.

[٤] الروبوت "صوفيا"، الذي صممته شركة "Hanson Robotics" في هونغ كونغ عام ٢٠١٥، أصبح رمزًا بارزًا في عالم الذكاء الاصطناعي. وقد منحت السعودية "صوفيا" الجنسية، لتكون أول إنسان آلي يحصل على هذا التقدير، وتصبح السعودية أول دولة تمنح الجنسية لإنسان آلي. وقد تم تصميم "صوفيا" لتبدو شبيهة بالممثلة "Audrey Hepburn" وزوجة مؤسس الشركة "David Hanson"، وتتميز بملامح بشرية دقيقة وقدرة على التعبير تجعلها تبدو كإنسان حقيقي عند النظر إليها من الأمام. ومع ذلك، يمكن اكتشاف أنها روبوت من خلال الجزء الخلفي الشفاف من جمجمتها الذي يكشف عن آليتها الداخلية.

وبعد حصول صوفيا على الشخصية الاعتبارية، خلال منتدى المبادرة للاستثمار المستقبلي في الرياض، تم تعيينها كممثلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وذلك كخطوة تهدف إلى التصدي إلى مزاعم تهديدها بتدمير البشر، ويتضمن دورها الجديد تعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان والمساواة. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعتقد الخبراء أن الذكاء الاصطناعي مثل صوفيا يمثل بداية الثورة الصناعية الرابعة، ويعتقدون أن التكنولوجيا قادرة على إحداث تحول جذري في كيفية معالجة المشكلات العالمية المعقدة، وتابعوا قائلين إنه: "بالشراكة مع صوفيا، يمكننا أن نرسل رسالة قوية مفادها أن الابتكار والتكنولوجيا يمكن استخدامهما للأفضل، لتحسين الحياة وحماية الكوكب وضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب".

British Council: Should Robots Be Citizens?, British Council, https://www.britishcouncil.org/anyone-anywhere/explore/digital-identities/robots-citizens. (Accessed 2 July 2024)

[٥] الروبوت "Shibuya Mirai" هو برنامج دردشة صُمم ليحاكي صبيًا يبلغ من العمر سبع سنوات، ويعتبر أول برنامج ذكاء اصطناعي يحصل على إقامة رسمية في ولاية "Shibuya" في طوكيو باليابان. ويُعد هذا القرار جزءًا من مشروع يهدف إلى تعزيز قرب الحكومة المحلية من السكان

وفي عام ٢٠١٤، قام صندوق رأس المال الاستثماري في هونغ كونغ، بتعيين روبوت يُدعى "Vital" في مجلس إدارته. وقد تم اختيار هذا الروبوت بناءً على قدرته على تحديد اتجاهات السوق على المدى البعيد، وهي اتجاهات يصعب اكتشافها بواسطة البشر[٦].

وفي نوفمبر ٢٠١٨، قدمت وكالة الأنباء الحكومية الصينية نموذجًا لمذيع أخبار ذكر يعتمد على الذكاء الاصطناعي ويحمل اسم الروبوت "Qiu Hao"، وتم تصميم هذا الروبوت بناءً على مذيع حقيقي في قناة "Xinhua news"، وذلك خلال مؤتمر الإنترنت العالمي في الصين. ولاحقًا، أعلنت شركتي "Xinhua & Soguo" عن تطوير نظام ذكوري محسّن يحمل اسم الروبوت "Xin Xiaohao"، الذي يتميز بقدراته على الإيماء والوقوف والتحرك بشكل أكثر طبيعية مقارنةً بالروبوت "Qiu Hao". وفي مارس ٢٠١٩، أعلنت وكالة الأنباء الصينية "Xinhua News Agency"– التي تسيطر عليها الحكومة الصينية– عن إطلاق أحدث مذيعة أخبار تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وهي روبوت أنثوي يحمل اسم "Xin Xiaomeng". وتعمل الوكالة بالتعاون مع شركة "Soguo"، المتخصصة في محركات البحث الصينية، على تطوير

المحليين. وهذا الروبوت الصبي المحب للثرثرة مصمم للاستماع إلى آراء السكان، وهواياته هي التقاط الصور ومراقبة الناس.

Anthony Cuthbertson: Tokyo: Artificial Intelligence 'Boy' Shibuya Mirai Becomes World's First AI Bot to Be Granted Residency, Newsweek, November 6, 2017, https://www.newsweek.com/tokyo-residency-artificial-intelligence-boy-shibuya-mirai-702382. (Accessed 2 July 2024)

[٦] تم منح الروبوت "Vital" حق التصويت في مجلس الإدارة بوصفه عضوًا يتمتع بوضع "مراقب"، مما يتيح له اتخاذ قرارات استثمارية بشكل مستقل. وفي عام ٢٠١٥، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرًا شمل نحو نصف المديرين التنفيذيين لتكنولوجيا المعلومات، البالغ عددهم ٨٠٠ مدير تنفيذي، وكان من بينهم "Vital". ومن المتوقع أن يشهد المستقبل القريب، وبحلول عام ٢٠٢٥، زيادة في عدد الروبوتات التي تشغل مناصب في مجالس إدارة الشركات.

Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges, Journal of Institutional Economics, 2022;18(3):331-343, doi:10.1017/S1744137421000825 , pp. 334, 335.

(ISSN: 2537- 0758)

هذا الروبوت[٧].

ولم تقتصر تداعيات منح الروبوتات بعض الحقوق المشابهة لحقوق الإنسان على الجوانب القانونية والأخلاقية فحسب، بل شملت أيضًا وقوع حوادث مماثلة لتلك التي يتسبب فيها البشر. ففي عام ٢٠٠٢، أدار مركز ماجنا للعلوم Magna Science" Center" في مدينة "Rotherham" البريطانية مشروعًا بعنوان "الروبوتات الحية". وفي هذا المشروع، تم إطلاق روبوتات مخصصة لأدوار "الحيوانات المفترسة" و"الفريسة" ضمن ساحة مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع. وقد استخدمت "الفريسة" أجهزة استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء للبحث عن الطعام الذي يشير إليه الضوء، بينما كانت "الحيوانات المفترسة" تصطادها وتستنزف طاقتها. وقد كان على التجربة أن تؤكد مبدأ "البقاء للأصلح"، وأن تكشف ما إذا كانت الروبوتات قادرة على الاستفادة من الخبرة المكتسبة، أي التوصل بشكل مستقل إلى تقنيات جديدة للصيد والدفاع عن النفس. وأثناء التجربة، تمكن الروبوت "جاك" من الهرب من الساحة بعد أن تُرك دون مراقبة لمدة ١٥ دقيقة. إذ شق الروبوت طريقه عبر جدار السجن ووجد مخرجًا، ليخرج إلى الشارع حيث صدمته سيارة في موقف السيارات[٨].

وفي عام ٢٠١٨، وقعت حادثة مأساوية، إذ قامت سيارة ذاتية القيادة تابعة لشركة أوبر بقتل امرأة في ولاية أريزونا. حيث كانت الضحية تسير بدراجتها خارج ممر المشاة عندما صدمتها السيارة. وعلى إثر هذا الاصطدام، توفيت الضحية في المستشفى. ونتيجةً لهذا الحادث، تم اتخاذ إجراء احترازي بإيقاف تشغيل سيارات أوبر ذاتية القيادة في عدة ولايات[٩].

---

(7) Estifanos Tilahun Mihret: Robotics and Artificial Intelligence, International Journal of Artificial Intelligence and Machine Learning, Volume 10, Issue 2, July-December 2020, p. 61.

(8) Paulius Cerka, Jurgita Grigienė, and Gintarė Sirbikytė: Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, Computer Law & Security Review 31 (2015) 376-389 at 381.

(9) Sam Levin and Julia Wong: Self-Driving Uber Kills Arizona Woman in First Fatal Crash Involving Pedestrian", The Guardian, March 19, 2018,

وفي هذا العام، شهدت مدينة جومي في كوريا الجنوبية حادثًا غير عاديًا، حيث قام روبوت بالانتحار بإلقاء نفسه من أعلى الدرج في مبنى حكومي. وحتى الآن، لم يتم تحديد السبب بشكل قاطع وراء تصرف الروبوت(١٠).

إنّ هذه الحوادث المتكررة التي تشمل الروبوتات تبرز حقيقة أننا نعيش في عصر جديد، بدأت تتلاشى فيه الحدود الفاصلة بين البشر والآلات، حيث قال الفيلسوف الفرنسي الشهير "Paul Valery" في بداية القرن التاسع عشر أن: "كل إنسان في طور التحول ليصبح آلة، بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان"(١١). فتقنيات الذكاء الاصطناعي تتطور بشكل مذهل، مما يفرض علينا التفكير

---

https://www.theguardian.com/technology/2018/mar/19/uber-self-driving-car-kills-woman-arizona-tempe. (Accessed 5 July 2024)

(١٠) أعلنت بلدية مدينة جومي في وسط كوريا الجنوبية عن فتح تحقيق إثر حادثة سقوط روبوت من أعلى الدرج في مساء يوم الخميس الموافق ٢٠ يونيو. هذا الروبوت، الذي صممته شركة "LG Cared Robotics" وطورته شركة "Bear Robotics" الأمريكية في ولاية كاليفورنيا، تم استخدامه منذ حوالي عام من قبل مجلس مدينة جومي لأداء مهام إدارية متعددة. وكان يعمل من الساعة ٩ صباحًا حتى ٦ مساءً، وعثر عليه موظفو المبنى في حوالي الساعة ٤ مساءً يوم الحادث ملقى على الأرض ومتفرق الأجزاء، أسفل سلم بارتفاع مترين يربط بين الطابق الأول والثاني من مبنى البلدية.

وقد أثار سقوط الروبوت الغامض حزنًا بين السكان المحليين، الذين أطلقوا عليه لقب "أول حالة انتحار لروبوت على الإطلاق". وأفاد شهود عيان أن الروبوت بدا وكأنه يدور في مكانه، وكأنه كان يستكشف شيئًا قبل أن يسقط من أعلى الدرج. ولا يزال السبب الدقيق للسقوط مجهولًا ويخضع حاليًا للتحقيق، بينما تم جمع القطع المتناثرة من الروبوت لتحليلها من قبل الشركة المصنعة.

Dishty Danton: Robot Suicide in South Korea: What's the Reason Behind It?, The Daily Guardian, July 4, 2024, https://thedailyguardian.com/robot-suicide-in-south-korea-whats-the-reason-behind-it-watch-now/. (Accessed 5 July 2024)

(١١) حمدي أحمد سعد أحمد: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "التكييف التشريعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، المقام خلال الفترة ١١ إلى ١٢ أغسطس ٢٠٢١، ص٢٣٢.

(ISSN: 2537- 0758)

بجدية في آثارها القانونية لتطوير إطار قانوني مناسب للتعامل معها، وخاصة الروبوتات التي أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية. ومما لا شك فيه أن أول خطوات وضع هذا الإطار هو تحديد الطبيعة القانونية لهذه الروبوتات، لا سيما في مدى الاعتراف بالشخصية القانونية لها، لتحديد الحقوق التي يمكن أن تتمتع بها، وكذلك الالتزامات التي يمكن أن تترتب على ما تقوم به من تصرفات، بمعنى آخر، محاولة تحديد مكانها في المنظومة القانونية الحالية، خاصة فيما يتعلق بالأضرار التي قد تنجم عن تصرفاتها.

وتشير هذه الحالات السابقة وغيرها، إلى تطور تقنيات الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث يشهد العالم الآن ثورة تكنولوجية هائلة تقودها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتغلغل في مختلف مجالات الحياة، إذ تلعب هذه التقنيات دورًا حاسمًا في تعزيز الكفاءة والابتكار عبر مختلف القطاعات، مع قدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل بعيدًا عن الإشراف البشرى المباشر، علاوة على قدرتها علي التكيف مع البيئة المحيطة، وبذلك تثار العديد من التساؤلات حول طبيعة هذه الأنظمة ودورها في المجتمع، ومن بين هذه التساؤلات، يبرز مفهوم "الشخصية القانونية" كموضوع رئيسي يستدعي التحليل والتوضيح.

وتعتبر الشخصية القانونية أحد الركائز الأساسية في النظم القانونية، إذ تمنح الكيانات القدرة على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. وبينما كانت هذه الصفة سابقًا مقتصرة على البشر والكيانات الاعتبارية مثل الشركات، إلا أن التقدم التكنولوجي الحالي يتطلب إعادة النظر في هذا المفهوم.

وبالتالي، تثار مجموعة من الأسئلة المهمة في هذا السياق، منها: هل تمتلك الروبوتات القدرة على التفكير؟ هل تملك وعيًا مشابهًا للبشر، ولديها إمكانية اتخاذ قرارات بشكل مستقل عنهم، أم أنها مجرد آلات مبرمجة لأداء مهام محددة؟ وفي حال كانت الروبوتات تمتلك وعيًا، فهل تعتبر مسئولة عن أفعالها، ومن ثم يجب منحها حقوقًا مماثلة للإنسان، أي هل يتعين منحها الشخصية القانونية؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة على منح الروبوتات هذه الشخصية؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من التحديات التي تطرأ على الإطار القانوني القائم نتيجة ظهور التقنيات الجديدة، وخاصة في ظل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي. ومع التغلغل المتزايد لروبوتات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة، من المهام البسيطة إلى تلك التي تتطلب مهارات وقدرات معقدة، أصبحت هذه الروبوتات أكثر تعقيدًا وذكاءً، وقادرة على اتخاذ قرارات بشكل مستقل عن العنصر البشري.

وتطرح هذه التطورات تساؤلات قانونية حاسمة تتعلق بطبيعة ومسئولية هذه الروبوتات. فمع تزايد مستوى ذكائها، تزداد احتمالية قيامها بأفعال تترتب عليها نتائج قانونية. وبناءً على ذلك، إذا كان النظام الذكي يمتلك القدرة على التفكير والتصرف بشكل مشابه للإنسان، يتعين التساؤل عما إذا كان يجب أن يتمتع بحقوق مماثلة لتلك التي يتمتع بها الإنسان. وبالتالي ما هي الحقوق والواجبات التي ينبغي أن تكون مقررة لهذه الروبوتات؟

وتؤكد هذه التساؤلات على ضرورة وضع إطار قانوني واضح ينظم استخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي، ويحدد مسئولياتها، مما يسهم في حماية حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام.

وفي هذا السياق، أطلقت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٢ مشروع "RoboLaw"، لتنظيم التقنيات الروبوتية الناشئة في أوروبا. ويهدف هذا المشروع إلى دراسة تفاعل التكنولوجيا الناشئة في مجال الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة القانونية في الدول الأوروبية. كما يسعى إلى تقييم المخاطر المحتملة التي قد تترتب على هذه التكنولوجيا فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية. إضافةً إلى ذلك، يهدف المشروع إلى استقصاء الأسس القانونية والإطار التشريعي المناسب الذي يمكن تطويره، لاستيعاب هذه التكنولوجيا بشكل شامل[١٢].

(12) Erica Palmerini: The Interplay Between Law and Technology, or the RoboLaw Project in Context, Pisa University Press, 2013, p. 7; Paulius

(ISSN: 2537- 0758)

وقد اعترفت اليابان بالفعل بخصوصية قانونية للروبوتات[١٣]. كما اقترحت الحكومة الكورية الجنوبية، وتحديدًا وزارة التجارة والصناعة والطاقة (MOTIE)، "ميثاق الروبوتات الذكية"، وذلك في عام ٢٠١٨. ويُعد هذا الميثاق وثيقة تتضمن مبادئ عامة ومعايير تصميم، تهدف إلى ضمان أن الروبوتات والذكاء الاصطناعي يعملان في خدمة البشرية. ويهدف الميثاق إلى تقديم إرشادات واضحة ومحددة ينبغي اتباعها، في مراحل تصميم وتصنيع وتوريد واستخدام وإدارة الروبوتات والذكاء الاصطناعي. كما يشجع الميثاق المصنعين والمنظمات والشركات على الالتزام بالقواعد الأخلاقية المضمنة فيه. ومع ذلك، فإن هذا الميثاق لا يُعتبر ملزمًا من الناحية القانونية[١٤].

وعلى الرغم من هذه المحاولات التشريعية، تظل قضية الروبوتات موضوعًا للنقاش القانوني الواسع، إذ لم يتم التوصل إلى حلول نهائية بعد. لذا في هذا السياق، من الضروري النظر بعناية في الأطر القانونية الحالية، وتقييم الحاجة إلى تطوير تشريعات جديدة تتماشى مع التقدم التكنولوجي. وينبغي أن يتضمن هذا التقييم مراعاة التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الممنوحة بالفعل، لضمان تطوير نظام قانوني متكامل يتعامل بفعالية مع التحديات المرتبطة بتقنيات الروبوتات والذكاء الاصطناعي.

نطاق البحث:

يجب التمييز بين مفهوم الذكاء الاصطناعي[١٥] بشكل عام وبين الروبوتات الذكية،

Cerka, Jurgita Grigienė, and Gintarė Sirbikytė: Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, op. cit., p. 377.

(13) Jérôme Lagasse: Faut-il un Droit des Robots?, Note du CREOGN, numéro 12, juillet 2015, Available at: https://hal.science/hal-03096766, p. 2.

(14) Y.L. Choi, E.C. Choi, D.V. Chien, T.T. Tin, and J.W. Kim: Making of South Korean Robot Ethics Charter: Revised Proposition in 2018, in/CRES 2019: International Conference on Robot Ethics and Standards, London, UK, 29-30 July 2019, https:// doi.org/10.13180/icres.2019.29-30.07.004, p.65.

[١٥] تتمثل صعوبة تعريف الذكاء الاصطناعي في عدم وضوح مفهوم الذكاء نفسه، وليس في الذكاء الاصطناعي كظاهرة. فبالنظر إلى أن البشر هم الكائنات الوحيدة المعترف بها عالميًا باعتبارهم

حيث يركز البحث على الروبوتات الذكية دون التطرق إلى الذكاء الاصطناعي بمفهومه الأوسع. فبينما يشمل الذكاء الاصطناعي مجموعة واسعة من التقنيات والأنظمة التي تحاكي القدرات البشرية، يقتصر هذا البحث على دراسة الروبوتات الذكية، والتي تتميز بقدرتها على التفاعل مع البيئة المحيطة، واتخاذ قرارات مستقلة إلى حد ما بناءً على برمجيات متقدمة.

من الضروري توضيح أن الروبوتات الذكية تشكل جزءاً من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويعنى البحث بتلك الأجهزة المادية المتطورة في هذا السياق المحدد.

إشكالية البحث:

يستعرض البحث مجموعة من التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالروبوتات وتداعياتها القانونية، والتي تشمل:

- ما هي الروبوتات، وما هي أهميتها؟
- ما هي وجهات النظر المختلفة حول الطبيعة القانونية للروبوتات؟
- ما هي الاتجاهات المتباينة المتعلقة بمنح الروبوتات الشخصية القانونية؟
- ما هي الآثار القانونية المحتملة لمنح الروبوتات الشخصية القانونية أو رفض منحها؟

وتهدف هذه الأسئلة إلى استكشاف الفهم الحالي للروبوتات، وتقييم مدى الحاجة إلى

يمتلكون الذكاء، فإن تعريفات الذكاء تميل بطبيعتها إلى الارتباط بالخصائص البشرية. وفي هذا السياق، صرح جون مكارثي "John McCarthy"، الرائد في مجال الذكاء الاصطناعي والذي يُنسب إليه الفضل في صياغة مصطلح "الذكاء الاصطناعي"، بأنه: "لا يوجد تعريف محدد للذكاء لا يعتمد على ربطه بالذكاء البشري، لأننا لا نستطيع بعد تحديد نوع الإجراءات الحسابية التي نريد تسميتها بالذكية بشكل عام. وبالتالي، تتنوع تعريفات الذكاء بشكل واسع، حيث تركز على خصائص بشرية صعبة التعريف، مثل الوعي الذاتي، استخدام اللغة، القدرة على التعلم والتجريد والتكيف والتفكير". ومن هنا، حاول مكارثي تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: "علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة البرامج الحاسوبية الذكية".

Matthew U. Scherer: Regulating Artificial Intelligence Systems: Risks, Challenges, Competencies, and Strategies, Harvard Journal of Law & Technology, Vol. 29, No. 2, 2016, pp. 359-361.

(ISSN: 2537- 0758)

تعديل الأطر القانونية لمواكبة التطورات التكنولوجية.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على منهج شامل يجمع بين عدة أساليب لتحقيق أهدافه. بدءًا سيتم استخدام المنهج الوصفي لتحديد وتعريف الروبوتات الذكية، موضحًا أهميتها ودورها في مختلف المجالات. بعد ذلك يتبع المنهج التحليلي لدراسة مختلف وجهات النظر القانونية والتشريعات الحالية حول طبيعة الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مع تقييم الاتجاهات المختلفة بشأن منح الشخصية القانونية. وسيشمل البحث أيضًا، المنهج المقارن لمراجعة كيفية تعامل أنظمة قانونية متعددة مع مسألة الروبوتات، بهدف فهم الاختلافات والاتفاقات بين هذه الأنظمة، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي.

خطة البحث:

مبحث تمهيدي: ماهية الروبوتات وطبيعتها القانونية.

المطلب الأول: ماهية الروبوتات.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للروبوتات.

المبحث الأول: إشكالية تأصيل الشخصية القانونية للروبوتات.

المطلب الأول: مفهوم الشخصية القانونية.

المطلب الثاني: مدي إمكانية تطبيق الشخصية القانونية على الروبوتات.

المبحث الثاني: مدى ثبوت الشخصية القانونية للروبوتات.

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للروبوتات.

المطلب الثاني: الاتجاه المعارض لمنح الشخصية القانونية للروبوتات

مبحث تمهيدي
ماهية الروبوتات وطبيعتها القانونية

تمهيد وتقسيم:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، تبرز الروبوتات كعنصر أساسي في مختلف جوانب الحياة، مما يفرض ضرورة فهم طبيعتها بدقة، وتحديد كيفية تصنيفها ضمن الإطار القانوني المعاصر. وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث تحليلًا شاملًا للروبوتات من خلال مطلبين متتالين. ففي المطلب الأول، يتم تناول ماهية الروبوتات، حيث يتم استعراض تعريفاتها وأنواعها المختلفة. أما المطلب الثاني، فيركز على الطبيعة القانونية للروبوتات، موضحًا كيف يمكن إدراجها ضمن المنظومة القانونية الحالية. وبناءً عليه، تكون خطة البحث في هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: ماهية الروبوتات.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للروبوتات.

المطلب الأول
ماهية الروبوتات

المقصود بالروبوت:

تمثل الروبوتات فرعًا متقدمًا من الهندسة يركز على تصميم وتصنيع وتشغيل الآلات القادرة على تنفيذ مهام محددة. ويتداخل هذا المجال مع عدة تخصصات علمية وتكنولوجية، مثل الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والهندسة الحيوية[١٦]. إذ يجتمع في الروبوتات أربع تقنيات أساسية تسهم في تطورها المذهل، وهي: المستشعرات التي تمكن الروبوتات من إدراك البيئة المحيطة؛ الحوسبة التي تدير عمليات التحليل واتخاذ القرار؛ الذكاء الاصطناعي الذي يتيح للروبوتات التعلم والتكيف؛ وأخيرًا، البيانات التي توفر المعلومات اللازمة للتفاعل الحقيقي مع البيئة. ويتجلى تأثير اجتماع هذه التقنيات في ظهور ما يعرف بـ"الروبوإنسانية"، وهو مصطلح

(16) Estifanos Tilahun Mihret: Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 57; Erica Palmerini: The Interplay Between Law and Technology, or the RoboLaw Project in Context, op. cit., p. 7.

(ISSN: 2537- 0758)

يعكس دخولنا في عصر جديد تهيمن عليه الروبوتات(١٧).

فالهدف من تطوير الروبوتات، باستخدام التقدم الهائل في مجالات الميكاترونكس والهندسة الكهربائية والحوسبة، هو تحسين قدراتها الحسّية والحركية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع البيئات المتغيرة باستمرار. ففي حين أن الآلات في الأنظمة الإنتاجية الصناعية التقليدية كانت مصممة لأداء مهام ثابتة في بيئات محددة، فإن الروبوتات الحديثة يمكنها الآن التكيف بمرونة أكبر مع التغيرات البيئية، مما يعزز قدرتها على الاندماج في مختلف السياقات(١٨).

والروبوت هو كيان ميكانيكي متقدم قادر علي التفاعل المباشر مع العالم المادي(١٩). فهو آلة ميكانيكية تتميز بقدرتها على استشعار البيئة المحيطة بها، ثم معالجة المعلومات التي قامت باستشعارها، واتخاذ إجراءات بناءً على ذلك في هذه البيئة(٢٠).

كما يمكن تعريف الروبوت بأنه آلة مزودة بالذكاء الاصطناعي، تمتاز بقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، والتنقل بشكل ذاتي في البيئات العامة والخاصة، فضلاً عن التنسيق مع الأشخاص(٢١).

كما يُعرَّف في الميثاق الكوري بأنه آلة مبرمجة للعمل بشكل مستقل من خلال التعرف على البيئة المحيطة، وتقييم الوضع، واتخاذ الإجراءات المناسبة بناءً على هذا

(17) Alain Bensoussan et Léa Puigmal: Le Droit des Robots? Quelle est L'autonomie de Décision d'une Machine? Quelle Protection mérite-t-elle?, Archives de Philosophie du Droit, vol. 59, 2017, (165-174), Éditions Dalloz, p. 166.

(18) Estifanos Tilahun Mihret: Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 60.

(19) Visa A.J. Kurki: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, Oxford Legal Philosophy (Oxford, 2019; online edn, Oxford Academic, 19 Sept. 2019), https://doi.org/10.1093/so/9780198844037.003.0007, p. 175.

(20) Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, 103 Calif. L. Rev. 513 (2015), p. 529.

(21) Laurent Jourdaa: Droit et Règlementation des Activités de Robotique, HAL Open Science, 2018. Available at: https://hal.science/hal-01911625, p.5; Jérôme Lagasse: Faut-il un Droit des Robots?, op. cit., p. 1.

التقييم[٢٢].

ووفقًا لمعهد الروبوت الأمريكي، يُعرَّف الروبوت على أنه معالج متعدد الاستخدامات قابل لإعادة البرمجة، ومصمم لتحريك المواد، أو الأجزاء، أو الأدوات، أو الأجهزة المتخصصة، من خلال حركات مبرمجة لأداء مهام متعددة[٢٣].

أما الاتحاد الدولي للروبوتات (IFR) فيعرف الروبوت في المادة (٦/٢) منه، بأنه: "جهاز ميكانيكي مشغّل قابل للبرمجة للتحرك في محورين أو أكثر، ويعمل بشكل مستقل إلى حدٍ ما ضمن بيئته، لأداء المهام المطلوبة[٢٤].

وأبسط وأدق تعريف للروبوت هو أنه أي كائن صناعي نشط يتفاعل مع العالم الطبيعي. ويشمل هذا التعريف شرط "النشاط" الذي يستثني الأشياء غير المتحركة والجامدة، وشرط "الاصطناعية" الذي يستثني الحيوانات بأنواعها، وشرط "العالم الطبيعي" الذي يستثني البرمجيات الحاسوبية والخيال العلمي. وبناءً على ذلك، يركز هذا التعريف على الروبوتات الحقيقية التي تتمتع بالاستقلالية في الحركة واتخاذ القرار، وتتفاعل مع محيطها من خلال التغذية التي تحصل عليها من أجهزة الاستشعار[٢٥].

ويدعو البرلمان الأوربي- في قراره رقم (2015/2103(INL) الصادر بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٧ بشأن القواعد القانونية المدنية للروبوتات- إلى وضع تعريف موحد أوروبي "للروبوتات الذكية" وفئاتها الفرعية، ويشمل هذا التعريف العوامل الأساسية مثل استقلالية الروبوتات، وقدراتها على التعلم الذاتي، وإمكانية تكيفها مع البيئة[٢٦].

---

(22) Y.L. Choi et al.: Making of South Korean Robot Ethics Charter: Revised Proposition in 2018, op. cit., p. 66.

(23) Estifanos Tilahun Mihret: Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 57.

(24) According to ISO 8373:2012, a robot is an "actuated mechanism programmable in two or more axes with a degree of autonomy, moving within its environment, to perform intended tasks" (§2.6).

(٢٥) عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٦٥.

(26) European Parliament, "Civil Law Rules on Robotics," European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)).

(ISSN: 2537- 0758)

وتمتلك الروبوتات أجسامًا مادية ملموسة[٢٧]، والغرض من هذا الكيان المادي الملموس هو تمكينها من التفاعل مع المجتمع الخارجي[٢٨]، بالإضافة إلى ذلك، فهي مزودة بقدرات عقلية. فهي ليست مجرد امتداد لجسم الإنسان، بل تشمل أيضًا القدرة على أداء الأنشطة البدنية والعقلية معًا. إذ يتم تصميم الروبوتات لتكون مزودة بقدرات معرفية خاصة بها، مثل الانتقاء، والاختيار، واتخاذ القرارات[٢٩]. ويمكن وصف هذا النموذج بـ "الروبوتات السحابية"، إذ يشير هذا المصطلح إلى أن الذكاء الذي يمتلكه الروبوت قد يكون موجودًا في مكان آخر غير جسده[٣٠].

ويجب التأكيد على أن مفهوم الروبوت لا يقتصر فقط على الهياكل الاصطناعية المصممة لتشبه الإنسان، والتي تُعرف بـ "الإنسان الآلي" أو "الإنسآلة"، بل يمتد ليشمل جميع الآلات والهياكل الاصطناعية النشطة التي تعمل في العالم الطبيعي. ويشمل هذا المفهوم الآلات التي تتخذ شكل كائن حي، مثل الإنسان الآلي، وكذلك تلك التي تتخذ شكل جماد، مثل السيارات الذكية والطائرات بدون طيار، ووسائل النقل الأخرى المزودة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ويتم تصميم هيكل كل روبوت وجسمه وفقًا للوظيفة التي صُمم من أجلها، بحيث يعتمد في عمله على التغذية التي يحصل عليها من المستشعرات وأجهزة الإحساس الاصطناعي المزود بها، مما يمنحه استقلالية الحركة وحرية التصرف[٣١].

---

(27) Christoph Bartneck, Christoph Lütge, Alan Wagner, and Sean Welsh: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, Springer, 2021, p.12; Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., p. 532.

(٢٨) المر سهام: الروبوت الذكي بين إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية وإنكارها، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٤.

(29) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges, op. cit., p. 332.

(30) Ryan Calo: Robots in American Law, University of Washington, School of Law, Research Paper No. 2016-04, p. 22.

(٣١) أحمد سعد علي البرعي: تطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، المجلد ١٤، العدد ٤٨، يناير ٢٠٢٢، ص ٥٩، ٦٠؛ فهد بن سريع بن عبد العزيز النغيمشي: الروبوتات المستقلة "الآلات المزودة بأجهزة الإحساس الاصطناعي": دراسة فقهية مقارنة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦٢، ٢٠٢٣، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

وعندما يتخذ الروبوت قرارًا، تُوصف هذه العملية عادةً بأنها خطة "إدراك وتفكير وفعل"، حيث تتضمن ثلاث مراحل: ففي البداية، يجب على الروبوت استشعار البيئة المحيطة به، ثم يقوم بمعالجة المعلومات التي تم استشعارها لتخطيط الإجراءات المناسبة. وبعد ذلك، يطبق الروبوت هذه المعلومات في البيئة بشكل مباشر(٣٢). ولعل هذا ما يميز الروبوتات عن التقنيات الأخرى للكمبيوتر(٣٣). فعلى سبيل المثال، يمكن لجهاز كمبيوتر محمول مزود بكاميرا أن يستشعر ويعالج المعلومات من العالم الخارجي إلى حد ما، لكنه لا يتفاعل ماديًا مع البيئة. وعلى النقيض، يمكن لسيارة يتم التحكم فيها عن بُعد، ومزودة بكاميرا، أن تستشعر البيئة المحيطة بها وتؤثر فيها ماديًا. فتكنولوجيا الروبوت تجمع بين هذه العناصر الثلاثة، مما يجعلها فريدة في قدرتها على التفاعل مع العالم الطبيعي(٣٤).

وأخيرًا، تشترك جميع الروبوتات في ثلاثة مكونات رئيسية وهي: أولًا: البناء الهيكلي أو الميكانيكي، وهو يتناسب مع الغرض من تصميم الروبوت ووظيفته. ثانيًا: عنصر الطاقة، الذي يوفر القدرة اللازمة لعمل الروبوت وتشغيل مكوناته. ثالثًا: نظام التشغيل الإلكتروني أو برنامج التشغيل، الذي يمكن الروبوت من أداء مهامه واتخاذ القرارات المطلوبة(٣٥).

الخصائص الأساسية للروبوتات:

تتميز الروبوتات بثلاث خصائص رئيسية: وتتمثل الخاصية الأولى في الإدراك، وهي قدرة الروبوت على جمع المعلومات من البيئة المحيطة به. والخاصية الثانية هي المعالجة، وتعني قدرة الروبوت على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات بناءً عليها. أما الخاصية الثالثة فهي التصرف، التي تشير إلى قدرة الروبوت على التفاعل مع العالم المادي بناءً على القرارات المتخذة(٣٦).

---

(32) Christoph Bartneck et al.: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, op. cit., p. 12; Ryan Calo: Robots in American Law, op. cit., p. 6.

(33) Ryan Calo: Robots in American Law, op. cit., p. 6.

(34) Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., pp. 529,530.

(٣٥) المر سهام: الروبوت الذكي بين إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية وإنكارها، المرجع السابق، ص ٤.

(36) Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., p. 530.

(ISSN: 2537- 0758)

وتتفاوت هذه الخصائص في درجاتها بين الروبوتات. فبعض الروبوتات تمتلك قدرات محدودة على الإدراك والمعالجة، مثل منصة الألعاب "Sphero"، وهي عبارة عن كرة روبوتية، تتميز بقدرتها على استشعار الاتجاه والمسافة وحركات الكرة من اللاعب، ولكنها تظل محدودة في قدرتها على جمع المعلومات المفصلة. وفي المقابل، توجد روبوتات أكثر تعقيدًا تمتلك مجموعة واسعة من المستشعرات، التي تتيح لها جمع معلومات مفصلة عن البيئة المحيطة بها. فعلى سبيل المثال، منصة الأبحاث المتقدمة "PR2" من شركة"Willow Garage"، مزودة بعشرات المستشعرات تشمل الفيديو، والصوت، والمدى، والضغط، والتسارع، وتستخدم بروتوكولات متقدمة لدمج هذه المعلومات في بيئتها، مما يتيح لها أداء مهام أكثر تعقيدًا وتفاعلًا مع بيئتها بشكل متقدم(٣٧).

أما بالنسبة للخاصية الثالثة، وهي التصرف، فتتميز الروبوتات بقدرتها على التفاعل الحقيقي مع العالم الخارجي بطريقة تختلف عن الأجهزة الأخرى. فعلى سبيل المثال، يتمتع الروبوت"Mars Rover" ، الذي يُستخدم في الفضاء، بقدرات ذاتية على اتخاذ القرارات. إذ يمكن لهذا الروبوت اتخاذ قرارات مستقلة بعيدًا عن تلك المقترحة من قبل وكالة ناسا، مثل عدم الانحدار من جرف على سطح المريخ إذا كان ذلك يعرضه للخطر، وذلك بناءً على تقييمه للظروف المحيطة به. وهذه القدرة على التصرف بشكل مستقل تمثل خطوة متقدمة مقارنة بالأجهزة التكنولوجية الأخرى، التي غالبًا ما تتطلب تدخلًا بشريًا مباشرًا لضبط عملياتها واتخاذ القرارات(٣٨).

بناءً على ما سبق، يتضح أن تعريف الروبوت لا يمكن أن يقتصر فقط على تقديم المعلومات، بل يجب أن يتضمن القدرة على التأثير الفعلي في البيئة المحيطة. فالجهاز لا يُعتبر روبوتًا ما لم يكن قادرًا على التفاعل الفعلي مع العالم بشكل مؤثر، وليس مجرد تقديم بيانات. وهذا يثير تساؤلًا حول ما مدي إمكانية تصنيف تقنيات مثل الهواتف الذكية كروبوتات، حتى وإن كانت تتيح تفاعلًا محدودًا مع البيئة. لذلك، فإن التعريف الوظيفي للروبوت يجب أن يركز على قدرته على التصرف والتفاعل مع العالم الخارجي، وليس فقط تقديم المعلومات. وهذه النقطة لها أهمية خاصة في التحليل القانوني، حيث

(37) Ibid, 530.
(38) Ibid, 530.

ستواجه المحاكم التحدي في التمييز بين التكنولوجيا التي تقدم معلومات فقط، وتلك التي تؤثر بشكل فعلي على البيئة(٣٩).

نخلص إلى أن الروبوتات تعتبر آلات تؤدي نشاطًا كان من الممكن أن يؤديه الإنسان بنفسه، بل ربما بشكل أكثر كفاءة. وذلك بفضل الخوارزميات الديناميكية التي تقود سلوكها، والتي تتيح لها تعديل طريقة عملها بناءً على المعلومات الجديدة التي تجمعها، وتعلمها من أفعالها وأخطائها السابقة. ومع تطور مهارات الروبوتات، يصبح تفكيرها أكثر تعقيدًا، متجاوزًا القدرة الحسابية البشرية التقليدية(٤٠).

تطور الروبوتات:

يمكن تقسيم تطور الروبوتات إلى ثلاثة أجيال رئيسية وهي:

الجيل الأول: يشمل الأجهزة التي دخلت حياتنا منذ عقود، مثل مكينات صنع القهوة وخلاطات الطعام، والتي تعمل وفق برمجة مسبقة. وهذه الأجهزة لا تطرح مشكلات قانونية نظرًا لضعف استقلاليتها عن الإنسان(٤١).

ويتميز الروبوت في هذا الجيل بمرونته أو تعددية استخداماته، أي أنه يمكنه أداء عدة مهام أو نفس المهمة بطرق مختلفة(٤٢). وبالنسبة لهذا الجيل، تنعدم أي إمكانية للتكيف بينه وبين بيئته، وهي تخرج عن المعنى المقصود بروبوتات الذكاء الاصطناعي(٤٣).

الجيل الثاني: ويمكن أن نسميه جيل الروبوتات التفاعلية(٤٤). ويتكون من الآلات

---

(39) Ibid, 530, 531.

(40) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges, op. cit., pp. 332,333.

(٤١) خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، مجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ٤٥، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٨٥.

(42) Gaël Henaff: Le Droit des Robots de l'an 2050, Libérez les Machines!, op. cit., p.118.

(٤٣) مصطفى أبو مندور موسي عيسى: مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، المجلد ٥، العدد ٥، يناير ٢٠٢٢، ص ٢٤٥.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(ISSN: 2537- 0758)

التفاعلية المجهزة بأجهزة استشعار، التي تستطيع التعامل مع البيئة المحيطة بها وفقًا للبرمجة المحددة مسبقًا. وتعمل هذه الأجهزة بشكل مستقل دون تدخل بشري، بفضل ارتباطها بشبكة الإنترنت. ومن أمثلة هذا الجيل، المكانس الكهربائية الذكية والطائرات المسيرة. وتعتمد هذه الأجهزة على البيانات التي تُزوَّد بها لتؤدي مهامها[٤٥].

الجيل الثالث: يُعرف بالروبوتات المعرفية، وهي الروبوتات التي تمتلك القدرة على تحليل البيئة واتخاذ القرارات بناءً على محاكاة الذكاء البشري، وذلك باستخدام تقنيات مثل التعلم العميق، والذاكرة القوية، والتحليل المنطقي[٤٦]. وسميت الروبوتات بهذه التسمية لأنها تعتمد في قراراتها على "الحوسبة المعرفية"، التي تتيح لها جمع وتحليل البيانات الضخمة واتخاذ القرارات بناءً عليها، مما يجعلها قادرة على التصرف بشكل مستقل دون تدخل مباشر من الإنسان، وتُعرف أيضًا "بالروبوتات المستقلة" أو "الروبوتات ذاتية التشغيل"[٤٧].

وتعمل هذه الروبوتات باستخدام خوارزميات تُعرف بـ "الخوارزميات التكيفية" أو "الخوارزميات غير الحتمية"، حيث تتيح لها تعديل استجاباتها أو معالجة البيانات استنادًا إلى التغيرات التي تطرأ في بيئتها، مما يُمكّنها من تغيير سلوكها أثناء التشغيل بناءً على المعلومات المتاحة[٤٨].

---

[٤٥] خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٨٥.

[٤٦] خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٨٦؛ حول هذا النوع من الروبوتات وكونها مختلفة عن الأتمتة انظر: مصطفى أبو مندور موسي عيسى: مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٤٥

[٤٧] أحمد سعد علي البرعي: تطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ٧١؛ فهـــد بن سريع بن عبد العزيز النغيمشي: الروبوتات المستقلة "الآلات المزودة بأجهزة الإحساس الاصطناعي"، المرجع السابق، ص ٢٥١.

[٤٨] أحمد سعد علي البرعي: تطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ٧١؛ فهـد بن سريع بن عبد العزيز النغيمشي: الروبوتـات المستقلة "الآلات المـزودة بأجهزة الإحساس الاصطناعي"، المرجع السابق، ص ٢٥١.

وتتميز الروبوتات من الجيلين الثاني والثالث بقدرتها على التكيف مع بيئتها لأداء المهام المطلوبة، حتى في الظروف غير المتوقعة[٤٩]. ويُعد الجيل الثالث من الروبوتات، بما يحمله من قدرات ذاتية متقدمة، هو الأكثر إثارة للنقاشات القانونية، نظرًا لتعقيد مسألة تحديد المسئوليات والحقوق المتعلقة بهذه الروبوتات الذكية في ظل الأنظمة القانونية الحالية[٥٠].

تصنيف الروبوتات:

يمكن تصنيف الروبوتات من حيث طبيعة عملها وقدرتها على التفاعل مع البيئة المحيطة إلى فئتين رئيسيتين وهما[٥١]:

الفئة الأولى: الروبوتات البرمجية أو الآلات الذكية البرمجية:

وتتميز هذه الفئة بعدم امتلاكها لجسم مادي، إذ تتألف من مجموعة من الخوارزميات المتطورة التي تعالج المعلومات بشكل مستقل، كما تتميز بقدرتها على التعلم من البيانات واتخاذ القرارات لتحقيق نتائج معينة بناءً على هذا التعلم. وتُظهر هذه الروبوتات قدرة على اكتساب التجارب الشخصية، وهي خاصية تُميزها عن البرمجة الأولية البسيطة، حيث تستند إلى التفاعل المستمر مع البيانات وتراكم المعرفة.

ومن الأمثلة البارزة على هذه الروبوتات البرمجية ما يسمى "بالروبوتات الحوارية" مثل "Amélia"، الوكيل الافتراضي المطور من قبل شركة "IPsoft"، الذي يعمل كموظف حكومي افتراضي لتقديم خدمات رقمية معقدة، وتم تجسيده في صورة أنثى لتعزيز القبول الاجتماعي. مثال آخر هو الروبوت "Watson" من شركة "IBM"، وهو روبوت طبي يُستخدم في تشخيص بعض أنواع السرطان بدقة تتفوق أحيانًا على الأطباء المتخصصين، مما يعزز من قدرته على تقديم المساعدة الطبية بكفاءة عالية.

---

(49) Gaël Henaff: Le Droit des Robots de l'an 2050, Libérez les Machines!, op. cit., p. 118.

(٥٠) خالد جاسم الهنديايي: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٨٦.

(51) Alain Bensoussan et Léa Puigmal: Le Droit des Robots? Quelle est L'autonomie de Décision d'une Machine? Quelle Protection mérite-t-elle?, op. cit., p. 165,166.

(ISSN: 2537- 0758)

الفئة الثانية: الروبوتات الفيزيائية:

على عكس الروبوتات البرمجية، تتمتع الروبوتات الفيزيائية بهيكل مادي يمكّنها من التفاعل المباشر مع العالم المحيط بها. وتمتلك هذه الروبوتات أجهزة استشعار ومحركات تُمكّنها من إدراك البيئة المحيطة بها، وإجراء تغييرات فعلية فيها، مما يمنحها القدرة على أداء المهام المادية بفعالية.

ومن الأمثلة البارزة على هذه الفئة السيارات ذاتية القيادة، والتي تتضمن هيكلاً مزودًا بأجهزة استشعار وتحكم متقدمة، مما يسمح لها بتحليل محيطها واتخاذ قرارات ذاتية، مثل تعديل السرعة أو الاتجاه، للتكيف مع ظروف الطريق.

ويكمن الفرق الرئيسي بين الفئتين في قدرتهما على التأثير على البيئة المادية؛ فالروبوتات الفيزيائية مجهزة بأجهزة استشعار ومحركات تتيح لها التفاعل والتأثير المباشر في العالم الواقعي، بينما تقتصر الروبوتات البرمجية على معالجة المعلومات واتخاذ القرارات، ضمن بيئة رقمية بحتة دون تدخل فعلي في العالم المادي(٥٢). وبناءً على التصنيف السابق، من الضروري التمييز بين الروبوت والوكيل المستقل، وذلك كما يلي:

التمييز بين الوكيل المستقل والروبوت:

يجب التمييز بين الوكيل المستقل والروبوت، حيث يُعرف الوكيل المستقل بأنه نظام أو برنامج حاسوبي قادر على اتخاذ القرارات بشكل مستقل دون تدخل بشري مباشر، ويعمل عادةً ضمن بيئة رقمية بحتة. أما مصطلح "الروبوت" فيُستخدم غالبًا كمرادف لـ "الآلة الذكية"، ولكنه يشير تحديدًا إلى الكيانات التي تتمتع بجسم مادي، وتستطيع التفاعل مع البيئة المحيطة بها(٥٣).

وتتعدد أمثلة الوكلاء المستقلين، مثل الروبوت الاستشاري "Robot–Advisors" الذي يُستخدم في البنوك لمساعدة العملاء على الاستثمار في الأسواق المالية، والروبوت القاضي "Robot–Judges" الذي يُساعد القضاة في عملية اتخاذ القرارات من خلال تحليل البيانات والأحكام السابقة للحالة المعروضة. ورغم أن هذه التطبيقات تُظهر قدرات

(52) Ibid, 166.

(53) Sónia Moreira: IA & Robotics: Towards Legal Personality?, In S. Moreira (Ed.), E.Tec Yearbook- Industry 4.0: Legal Challenges (pp. 1-14), JusGov- Research Centre for Justice and Governance, School of Law, University of Minho, 2022, p. 3.

متقدمة في اتخاذ القرارات، إلا أنها تظل في نطاق الوكلاء المستقلين لأنها تعمل ضمن بيئة رقمية بحتة دون تأثير مباشر على البيئة المادية.

أما المركبات ذاتية القيادة، مثل السيارات التي يمكنها السير دون سائق، فهي مثال على الروبوتات، لأنها تجمع بين البرمجيات المتطورة والجسم المادي الذي يمكنه التفاعل والتأثير المباشر على العالم الخارجي. وبهذا، يُعتبر الروبوت برنامجًا حاسوبيًا متجسدًا في شكل مادي يمكّنه من التفاعل مع البيئة، في حين يبقى الوكلاء المستقلون برمجيات رقمية دون جسم مادي، مثل برامج الدردشة "Siri" و"Alexa"، أو تطبيقات التوصيات مثل "TV box" التي تقدم اقتراحات للمشاهدة بناءً على تحليل التفضيلات والبيانات السابقة(٥٤).

إذن يتشابه الوكلاء المستقلون والروبوتات في أنهما مصمَّمَان لتحليل البيانات، وحل المشكلات التي تم إنشاؤها من أجلها، ويكمن الاختلاف الجوهري في قدرة الروبوتات على التفاعل مع العالم المادي، في حين يبقى الوكلاء المستقلون ضمن المجال الرقمي. ومع ذلك، لا يعني هذا أن الوكلاء المستقلين أقل خطورة من الروبوتات. فالروبوتات يمكن أن تتسبب في أضرار جسدية؛ مثل الروبوت في خط التجميع الذي قد يقتل شخصًا إذا فشلت أجهزة استشعاره في التعرف عليه، أو المركبات ذاتية القيادة التي قد تدهس شخصًا إذا لم تتعرف عليه بشكل صحيح. بالمقابل، يمكن أن يُحدث الوكلاء المستقلون أضرارًا كبيرة من خلال قراراتهم الرقمية؛ فعلى سبيل المثال، إذا قام برنامج حاسوبي بإجراء استثمارات مالية مستقلة بناءً على تحليل ملف تعريف المخاطر الخاص بالعميل وتاريخه الاستثماري، فقد يتسبب ذلك في خسائر مالية جسيمة. كذلك، قد يتسبب مساعد صوتي مثل "Alexa" في اتخاذ قرارات تسوق عبر الإنترنت باستخدام البطاقة الائتمانية للمستخدم دون إذن مباشر، مما يعرض الحسابات المصرفية للخطر، ويهدد المستقبل المالي للمستخدم. وبالتالي، فإن خطورة الوكلاء المستقلين لا تقتصر على تأثيرهم الرقمي فقط، بل تمتد إلى جوانب حياتية حيوية تتعلق بالممتلكات والقرارات المالية، مما يتطلب مراعاتها جنبًا إلى جنب مع المخاطر المرتبطة بالروبوتات المادية(٥٥).

---

(54) Ibid, 3,4.
(55) Ibid, 4.

(ISSN: 2537- 0758)

مفهوم الاستقلالية فيما يتعلق بالروبوت:

يُعَرَّف الروبوت بأنه مستقل عندما يمتلك درجة من الذكاء تجعله قادرًا على أداء المهام بفعالية دون تدخل بشري مباشر. ويتمتع الروبوت بخصائص معينة لتحقيق هذا الاستقلال، **وتشمل:**

١- امتلاك أجهزة استشعار تتيح للروبوت تبادل البيانات مع البيئة المحيطة به.

٢- القدرة على التعلم من التجارب السابقة، والتفاعل المستمر مع البيئة.

٣- الدعم المادي أي وجود هيكل مادي ملموس يمكّن الروبوت من تنفيذ المهام المطلوبة.

٤- القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة.

٥- عدم وجود حياة بالمعنى البيولوجي[٥٦].

ووفقًا للاتحاد الدولي للروبوتات- من خلال نص المادة السابق بيانه- تُفَسَّر الاستقلالية في هذا السياق بأنها قدرة الروبوت على تنفيذ المهام المعينة بناءً على الاستشعار والحال الحالية، دون الحاجة إلى تدخل الإنسان.

ومن جانبه، يرى البرلمان الأوروبي- في قراره السابق الإشارة إليه بشأن القواعد القانونية المدنية للروبوتات- أن استقلالية الروبوت تتمثل في قدرته على اتخاذ وتنفيذ القرارات في العالم الخارجي، بعيدًا عن أي سيطرة خارجية مباشرة، وهي استقلالية ذات طبيعة تكنولوجية بحتة، تعتمد على تفاعل الروبوت مع بيئته[٥٧].

وقد اقترح القرار الأوروبي معايير دقيقة لتحديد الروبوت الذكي، تشمل[٥٨]:

- القدرة على اكتساب الاستقلالية من خلال أجهزة الاستشعار، وتبادل البيانات مع

---

(56) Sergio M. C. Avila Negri: Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, Front. Robot. AI 8:789327, 2021, p. 2.

(57) Civil Law Rules on Robotics: European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL). Liability:

AA. Whereas a robot's autonomy can be defined as the ability to take decisions and implement them in the outside world, independently of external control or influence; whereas this autonomy is of a purely technological nature and its degree depends on how sophisticated a robot's interaction with its environment has been designed to be;

(58) Laurent Jourdaa: Droit et Règlementation des Activités de Robotique, op. cit., p. 3.

البيئة وتحليلها.

- القدرة على التعلم الذاتي عبر التجارب والتفاعل مع البيئة المحيطة.
- وجود هيكل مادي للروبوت يُمكّنه من التفاعل بشكل ملموس مع العالم.
- القدرة على التكيف وتعديل السلوك بناءً على الظروف البيئية.
- كون الروبوت غير حي، أي عدم امتلاكه للخصائص البيولوجية الحية.

ويبدو أن مفهوم "الاستقلالية" في سياق الروبوتات مفهومًا معقدًا ومتعدد الأبعاد، حيث يحمل معاني متعددة ويُستخدم أحيانًا بطرق غير دقيقة. ولتوضيح هذا التعقيد، يمكن التمييز بين ثلاثة معانٍ رئيسية للاستقلالية في التطبيقات الروبوتية وهي[٥٩]:

أولًا: الاستقلالية المرتبطة بالوعي الذاتي: وهي تعبر عن الإرادة الحرة والقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة دون تدخل خارجي. وفي هذا السياق، يُفهم أن الكيان المستقل يتمتع بقدرة على التقييم الذاتي واتخاذ القرارات بمعزل عن التأثيرات الخارجية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الاستقلالية يتطلب مستوى من الوعي الذاتي الذي لا تمتلكه الروبوتات المتوفرة حاليًا.

ثانيًا: الاستقلالية المتعلقة بالتفاعل مع البيئة بشكل مستقل: وتعني قدرة الروبوتات على أداء مهام معينة بدون إشراف بشري مباشر. أمثلة على ذلك الطائرات بدون طيار، والمركبات ذاتية القيادة، والمكانس الكهربائية الذكية، حيث يمكن لهذه الروبوتات تنفيذ وظائف معينة بناءً على برمجتها المسبقة، دون الحاجة لتدخل بشري مباشر في أدائها اليومي. ومع ذلك، فإن هذه الروبوتات تعتمد بشكل رئيسي على توجيهات البرمجة التي وضعها الإنسان.

ثالثًا: الاستقلالية القائمة على القدرة على التعلم: وتشير إلى قدرة الروبوتات على تحسين أدائها من خلال التعلم من البيانات والتجارب السابقة. ويشمل هذا النوع من الاستقلالية استخدام تقنيات التعلم الآلي، بما في ذلك التعلم العميق، لاستخلاص المعرفة وتحسين عملياتها بناءً على المعلومات المكتسبة مع مرور الوقت.

وعند النظر إلى هذه الأنواع المختلفة من الاستقلالية، يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين هما: الاستقلالية القوية والاستقلالية الضعيفة. وتتضمن الاستقلالية القوية

---

(59) Sergio M. C. Avila Negri: Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 4.

(ISSN: 2537- 0758)

امتلاك الروبوت للوعي الذاتي والإرادة الحرة، مما يجعله قادرًا على اتخاذ قرارات مستقلة تمامًا دون تدخل خارجي. أما الاستقلالية الضعيفة، فتشير إلى قدرة الروبوت على أداء مهام محددة بشكل مستقل، بالاعتماد على البرمجة المسبقة والتعلم الآلي، ولكن دون امتلاك وعي ذاتي أو إرادة حرة(٦٠).

وتجدر الإشارة إلى أن استقلالية الروبوتات لا تعتمد فقط على قدرتها على معالجة البيانات، بل تتطلب أيضًا إمكانية استخلاص المعاني الصحيحة من هذه البيانات، وتكوين تمثيل رقمي لهذه المعاني يمكن استخدامه في توجيه الأفعال. كما يشترط لتحقيق هذه الاستقلالية امتلاك الروبوت معرفة عميقة بالعالم الخارجي، ومهارات في التفكير المنطقي، والتعلم، والتكيف مع المتغيرات، مما يسمح له باتخاذ إجراءات وقرارات فعالة في بيئته، ويمنحه القدرة على التصرف بشكل أكثر ثقة وفاعلية، وهو ما يضفي على الروبوت مستوى من الثقة في أدائه(٦١).

وفي ضوء ما سبق، يمكن تفسير الاستقلالية بأنها قدرة الروبوتات على أداء المهام دون إشراف بشري مباشر، وهو ما يعبر عن حكم ذاتي بالمعنى الضعيف. بيد أن استقلالية الروبوتات تظل ضمن نطاق الاستقلالية الضعيفة، حيث تعتمد بشكل أساسي على البرمجة المسبقة والتفاعل المحدود مع البيانات، دون وعي أو إرادة حرة. لذا، يُفضَّل استخدام مصطلح "الظهور" بدلًا من "الاستقلالية" لتجنب الإسقاط الأنثروبومورفي، الذي يعني إضفاء خصائص بشرية على الروبوتات بشكل غير دقيق. إذ يعد مفهوم "الظهور" مصطلحًا دقيقًا في وصف الأنظمة المعقدة، حيث يعبر عن سلوك يظهر نتيجة تفاعلات بسيطة بين مكونات النظام دون وجود تخطيط مسبق أو قيادة مركزية. وهذا السلوك ليس مبرمجًا بشكل صريح، بل ينبثق بشكل تلقائي من التفاعلات بين الأجزاء المختلفة للنظام، مما يعكس طبيعة عمل الروبوتات الأكثر تعقيدًا وتفاعلاً مع البيئة المحيطة بها(٦٢).

وفي سياق مشابه، يذهب اتجاه آخر(٦٣) إلى تفضيل مصطلح "الطوارئ" على

(60) Ibid, 4.
(61) Christoph Bartneck et al.: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, op. cit., p. 7.
(62) Sergio M. C. Avila Negri: Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., pp. 4,5.
(63) Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., pp. 539, 540.

"الاستقلالية"، لأن استخدام مصطلح الاستقلالية قد يوحي بأن الروبوتات تتخذ قراراتها بطريقة معينة وبوجود نية أو قصد، وهو تصور غير دقيق بالنسبة للروبوتات الحالية. أما مصطلح "الطوارئ" يعبر بشكل أدق عن قدرة الروبوتات على أداء مهام معقدة بشكل غير متوقع، بناءً على تفاعلات بسيطة، ودون وجود وعي أو نية كما قد يُفهم من مصطلح "الاستقلالية".

نخلص مما سبق إلى أنه سواء استخدمنا مصطلح "الظهور" أو "الطوارئ"، فإن الهدف الأساسي هو تجنب الخلط بين الاستقلالية الحقيقية والظهور، وتفادي الافتراضات الخاطئة بشأن قدرات الروبوتات. فالاستقلالية الحقيقية تعني قدرة الروبوت على اتخاذ قرارات مستقلة دون تدخل بشري، في حين أن "الظهور" يجعل الروبوت يبدو وكأنه مستقل نتيجة لتفاعلات معقدة مع البيئة المحيطة، بالرغم من أنه يفتقر إلى استقلالية حقيقية. وبذلك، يُسهم استخدام مصطلح "الظهور" في توضيح أن السلوك الظاهر للروبوت ناتج عن تفاعلات داخل النظام، وليس عن وعي أو قدرة ذاتية على اتخاذ القرارات. هذا التوضيح يعزز فهم القدرات الفعلية للروبوتات ويجنب الافتراضات غير الدقيقة بشأن مدى استقلاليتها(٦٤).

إذن يمكن القول أن النظام الروبوتي يهدف إلى تحرير الآلة من الحتمية الميكانيكية التقليدية، ومنحها مزيدًا من الاستقلالية في الأداء. ومع ذلك، يظل الروبوت المستقل مجرد آلة تستجيب لنوع جديد من الحتمية، وهي الحتمية الخوارزمية. فالروبوت هو جهاز قادر على إدراك بيئته واتخاذ قرارات تلقائية بشأن الحركات اللازمة لتنفيذ العمل المطلوب، حيث تُعد الحركة جوهر ثلاثية الروبوتات الذكية المتمثلة في "الإدراك، القرار، والفعل"(٦٥).

التكامل بين الذكاء الاصطناعي والروبوت:

يرتبط مجال الذكاء الاصطناعي بشكل وثيق بمجال الروبوتات، حيث يُستخدم

(64) Sergio M. C. Avila Negri: Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., pp. 4,5.

(65) Gérard Dubey: Robotique Déformable: Un Nouvel Imaginaire Machinique?, Conférence in Deformation in Robotics (Def-Robotics2024), Summer School on the Topic of Deformation in Robotics, INRIA/CNRS/Université de Lille/France 2030 Robotique Organique/CRIStAL, Jul 2024, Villeneuve d'Ascq, France, available at: https://hal.science/hal-04649455, p. 3,4.

(ISSN: 2537- 0758)

الأخير غالبية فروع الذكاء الاصطناعي، بل إن بعض فروع الذكاء الاصطناعي نشأت استجابة لاحتياجات خاصة في ميدان الروبوتات قبل أن تستقل وتصبح مجالات منفصلة بذاتها[٦٦]. وتكمن الفكرة الأساسية وراء هذا التقارب بين الذكاء الاصطناعي والروبوتات في محاولة تعزيز مستوى الاستقلالية لدى الروبوتات من خلال تقنيات التعلم، حيث يُعرَّف هذا المستوى من الذكاء على أنه القدرة على التنبؤ بالمستقبل، سواء كان ذلك في إطار التخطيط لمهام معينة أو في التفاعل مع البيئة الخارجية. ورغم أن إنشاء نظام يتمتع بذكاء مقارب للذكاء البشري لا يزال بعيد المنال، إلا أن هناك بالفعل روبوتات قادرة على أداء مهام مستقلة متخصصة مثل قيادة السيارات، والتحليق في بيئات طبيعية وصناعية، والسباحة، ونقل الأحمال في التضاريس الصعبة[٦٧].

ومن التطبيقات المهمة الأخرى للذكاء الاصطناعي في مجال الروبوتات خاصية الإدراك، حيث تمكنت الروبوتات من استشعار البيئة المحيطة باستخدام أجهزة استشعار وتقنيات الرؤية الحاسوبية. وقد شهدت الأنظمة الحاسوبية تحسينات ملموسة في جودة الاستشعار والرؤية خلال العقد الماضي، مما جعل الإدراك يتجاوز مجرد التخطيط ليصل إلى تطوير شكل من أشكال الوعي الاصطناعي، الذي يعزز قدرة الروبوتات على التفاعل مع الكائنات الأخرى في البيئة المحيطة[٦٨].

في الواقع، يتطلب تطوير نظام آلي فعّال قادر على تحقيق أهداف ملموسة في العالم الواقعي، دمج مجموعة واسعة من الأنظمة، والبرمجيات، والعمليات المختلفة لتعمل بشكل متناغم. إلا أن تكامل هذه الأنظمة يُعد أحد الجوانب الأكثر تعقيدًا في عملية البناء. ويتعين على القائمين على تكامل الأنظمة التعامل مع تحديات تنشأ من تنوع البرامج والأنظمة المستخدمة، إذ إن هذه الأنظمة غالبًا ما تُنتج باستخدام أجهزة استشعار مختلفة وفي أوقات متفاوتة، مما يعني أن لكل منها قيودها وأوضاعها التشغيلية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المشغّلات تحديات في الأداء عندما تعمل

---

[٦٦] عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٦٩؛ أحمد سعد علي البرعي: تطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ٥٩.

(67) Estifanos Tilahun Mihret: Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 61.

(68) Ibid, 61.

في بيئات واقعية، وهو ما يؤثر سلبًا على فعالية الروبوتات المستقلة. ومن ثم، يتضح أن عملية إنشاء الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي عملية معقدة تتطلب تكاملًا دقيقًا للأنظمة المختلفة لضمان الأداء الفعّال في ظل ظروف التشغيل الواقعية(٦٩).

أهمية الروبوتات:

تعد أهمية الآلات الذكية امتدادًا طبيعيًا لأهمية الآلة في حياة البشر، فمنذ العصور القديمة، سعى الإنسان إلى تصنيع الآلات لتسهيل شئون حياته اليومية، كما استخدمها في صنع آلات أخرى تخدم احتياجاته. ونتيجة لهذا التوجه، تنوعت الآلات وتعددت وظائفها، مما أدى إلى تعميق العلاقة بين الإنسان والآلة. ومع تطور الذكاء الاصطناعي، يتوقع أن يتمكن هذا المجال من الحفاظ على الخبرات البشرية المتراكمة ونقلها إلى الآلات الذكية، مما يعزز من قيمة هذه الآلات في حياتنا(٧٠).

كما يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تمكين الإنسان من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع الآلات بدلاً من لغات البرمجة التقليدية، مما يجعل هذه التكنولوجيا أكثر إتاحة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا التطور يُحطم الحاجز الذي كان يقتصر التعامل فيه مع الآلات المتقدمة على المتخصصين وذوي الخبرة فقط. بالإضافة إلى ذلك، ستسهم الآلات الذكية في تقليل المخاطر والضغوط النفسية عن الإنسان، من خلال توليها للمهام الشاقة والخطيرة، واستكشاف البيئات المجهولة، والمشاركة في عمليات الإنقاذ خلال الكوارث الطبيعية. كما سيكون لها دور حيوي في المجالات التي تتطلب تعقيدًا كبيرًا في التفاصيل، وتركيزًا ذهنيًا مكثفًا، واتخاذ قرارات سريعة ودقيقة لا تحتمل التأخير أو الخطأ. وبذلك تتيح هذه الآلات للبشر فرصة التركيز على الجوانب الأكثر أهمية في حياتهم، وتعزز من سلامتهم وكفاءتهم في بيئات عمل متنوعة(٧١).

وقد بدأت الروبوتات بالتغلغل تدريجيًا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مدعومة بتزايد برامج البحث التي تعزز التعاون بين القطاعين العام

---

(69) Christoph Bartneck et al.: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, op. cit., p. 13.

(٧٠) عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٨، ٩.

(٧١) المرجع السابق، ص ٨، ٩.

(ISSN: 2537- 0758)

والخاص في تطوير الروبوتات. ولم تعد الروبوتات مجرد تصورات خيالية في الكتب والأفلام، بل أصبحت واقعًا ملموسًا يتواجد في حياة الإنسان اليومية، حيث تُستخدم في الصناعة، والطب، والاستكشافات العلمية، والترفيه، والمهام المنزلية[٧٢]. وفيما يلي عرض لأهم المجالات التي تُستخدم فيها الروبوتات بشكل فعال وذلك على النحو التالي:

في مجال الطيران:

تُعد أنظمة الطيار الآلي من أقدم تقنيات الروبوت المستخدمة، حيث تم تطوير أول نظام طيران روبوتي في عام ١٩٠٩، وهو جهاز توازن أجنحة جيروسكوبي. وبعد مرور قرن على التطوير المستمر، أصبحت أنظمة الطيار الآلي الحديثة قادرة على أداء معظم مهام الطيران بشكل مستقل تقريبًا، مما يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى التدخل البشري. وتتمتع هذه الأنظمة بالقدرة على تنفيذ عمليات معقدة مثل الإقلاع، والملاحة إلى الوجهة المحددة، والهبوط بأمان، مع تدخل محدود من الطيارين، مما يعزز من كفاءة عمليات الطيران ويزيد من مستوى السلامة. وقد أدى هذا التطور إلى جعل الطيران أكثر أمانًا واستقرارًا، حيث أصبح بإمكان الأنظمة الآلية معالجة الظروف المتغيرة بسرعة ودقة تفوق قدرات الإنسان في العديد من الحالات[٧٣].

السيارات ذاتية القيادة:

السيارات ذاتية القيادة هي مركبات تمتلك القدرة على القيادة الذاتية عبر استخدام مجموعة من الأجهزة، مثل أجهزة الاستشعار والكاميرات والرادار والذكاء الاصطناعي، مما يسمح لها بالتحكم في القيادة دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر. وتتميز هذه السيارات بقدرتها على التحكم الكامل بجميع وظائف المركبة، بخلاف السيارات التقليدية التي تعتمد على السائق الذي يتحمل المسئولية الكاملة عن قيادتها والتحكم فيها. أما السيارات ذاتية القيادة، يتولى نظام القيادة الآلي تشغيل ومراقبة جميع عمليات القيادة، ويكون مسئولًا عنها[٧٤].

---

(72) Gaël Henaff: Le Droit des Robots de l'an 2050, Libérez les Machines!, op. cit., p. 118.

(73) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 335.

(٧٤) فهـــــد بن سريع بن عبد العزيز النغيمشي: الروبوتات المستقلة "الآلات المزودة بأجهزة الإحساس الاصطناعي"، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

وتُعد السيارات ذاتية القيادة من أبرز الاستخدامات المستقبلية لتكنولوجيا الروبوتات، حيث أثبتت النماذج الأولية لهذه التكنولوجيا فعاليتها، وأصبحت المركبات ذاتية القيادة بالكامل جزءًا من الحياة اليومية، بدءًا من السيارات الخاصة وصولًا إلى وسائل النقل التجاري، وسيارات الأجرة، وروبوتات التوصيل، والشاحنات ذاتية القيادة. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في التشريعات التي تنظم استخدام هذه التكنولوجيا، حيث قامت العديد من الولايات الأمريكية بسن قوانين خاصة لتنظيم السيارات ذاتية القيادة(٧٥).

ومن الأمثلة الشهيرة لهذه المركبات سيارات تسلا ذاتية القيادة، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والرؤية الحاسوبية، واكتشاف الصور، والتعلم العميق لبناء سيارات قادرة على التعرف التلقائي على الأشياء والقيادة دون الحاجة إلى تدخل بشري. ويُمثل هذا التطور نقلة نوعية في قطاع النقل، حيث يُتوقع أن تُسهم هذه التكنولوجيا في تحسين السلامة المرورية، وتقليل حوادث الطرق، وزيادة كفاءة أنظمة النقل بشكل عام(٧٦).

روبوتات الرعاية:

أصبحت روبوتات الرعاية– وفقًا لقرار البرلمان الأوروبي المشار إليه سابقًا– أكثر شيوعًا وأقل تكلفة مع مرور الوقت، مما أسهم في تطوير منتجات ذات وظائف متعددة وقبول أوسع بين المستهلكين. وتوفر هذه الروبوتات خدمات الوقاية والمساعدة والمراقبة والتحفيز والمرافقة لكبار السن، بالإضافة إلى تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد الذين يعانون من اضطرابات معرفية أو فقدان الذاكرة. وتسهم هذه الروبوتات بشكل كبير في تحسين جودة الحياة لهذه الفئات، مما يُبرز دور التكنولوجيا المتقدمة في الرعاية الصحية والاجتماعية(٧٧).

---

(75) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 336.

(76) Estifanos Tilahun Mihret: Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 62.

(77) Civil Law Rules on Robotics: European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL).

Care robots:

31.Underlines that elder care robot research and development has, in time, become more mainstream and cheaper, producing products with greater functionality and broader consumer acceptance; notes the wide range of applications of such technologies providing prevention, assistance,

(ISSN: 2537- 0758)

الروبوتات الطبية:

تمثل الروبوتات الطبية أحد الاستخدامات الواعدة لتكنولوجيا الروبوت في المجال الطبي(٧٨). فمنذ الثمانينيات، بدأ استخدام الروبوتات في العمليات الجراحية، ومع مرور الوقت توسع نطاق استخدامها لتقليل التدخل الجراحي وتحسين دقة العمليات. وقد اعتمد العديد من مقدمي الرعاية الصحية على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تشخيص الحالات المرضية واقتراح خطط العلاج. إذ تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بتحليل البيانات الطبية واتخاذ القرارات اللازمة، مما يعزز من كفاءة الخدمات الطبية ودقتها، ويسهم في تقديم رعاية صحية أكثر فعالية للمرضى(٧٩).

وهناك نوع من الروبوتات يُعرف بالروبوتات الصغرى، والتي لا يتجاوز حجمها سنتيمترات قليلة "عرضها سنتيمتر، وارتفاعها سنتيمتر، وطولها ٦ سنتيمترات". وتلعب هذه الروبوتات دورًا مهمًا في المجال الطبي، حيث يمكن للطبيب استخدامها للتجول داخل قنوات المريض وأمعائه، والتقاط الصور اللازمة لتشخيص الأمراض(٨٠). وهذه التقنية تتيح إجراء فحوصات دقيقة وغير جراحية، مما يسهم في تحسين دقة التشخيص وتقليل التدخلات الجراحية التقليدية، ويعزز من فعالية الإجراءات الطبية في الكشف عن الحالات المرضية.

---

monitoring, stimulation, and companionship to elderly people and people with disabilities as well as to people suffering from dementia, cognitive disorders, or memory loss;

(٧٨) تقوم أوروبا حاليًا بتمويل مشروع لتطوير روبوتات تمريضية داخل المؤسسات الصحية، وذلك في إطار مشروع "IWARD" الذي يهدف إلى "تطوير روبوتات ذكية لأداء مهام مثل الحضور، والتعرف، والتنظيف، والتوصيل". ووفقًا لما يروج له هذا المشروع، ستسهم هذه الروبوتات في تمكين الطاقم الطبي من تخصيص وقت أكبر لرعاية المرضى، بدلًا من الانشغال بالمهام الروتينية. ومع ذلك، قد تواجه هذه الروبوتات مقاومة من بعض المعنيين بالأمر، مثل كبار السن والعاملين في المجال الطبي. وهذا التحفظ قد يرجع إلى أن الروبوتات لا تتماشى دائمًا مع الصورة التقليدية والمطمئنة للممرضات البشريات، التي يُمثلها عادةً صورة "المرأة بالزي الأبيض".

Gaël Henaff: Le Droit des Robots de l'an 2050, Libérez les Machines!, op. cit., p. 122.123.

(79) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 338.

(٨٠) عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٧٨.

ووفقًا لقرار البرلمان الأوروبي المشار إليه، تواصل الروبوتات الطبية تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين جودة الرعاية الصحية. فهي تسهم في توفير عمليات جراحية عالية الدقة، وتحسين نتائج إعادة التأهيل، وتوفير دعم لوجستي فعال داخل المستشفيات. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الروبوتات الطبية في خفض تكاليف الرعاية الصحية من خلال تمكين المهنيين الطبيين من تحويل تركيزهم من العلاج إلى الوقاية، بالإضافة إلى تعزيز التدريب المستمر لمتخصصي الرعاية الصحية ودعم البحث العلمي(٨١).

ويشير القرار أيضًا إلى أنه في مجال التطبيقات الطبية الحيوية، مثل الأطراف الاصطناعية الروبوتية، من الضروري ضمان الوصول المستمر والمستدام إلى الصيانة والتحديثات. ويتضمن ذلك بشكل خاص تحديثات البرمجيات التي تعالج الأعطال ونقاط الضعف، لضمان الأداء الأمثل والسلامة الدائمة لهذه الأجهزة(٨٢). كما يؤكد القرار أيضًا على ضرورة التأكد من إجراءات اختبار الأجهزة الروبوتية الطبية الجديدة لضمان سلامتها، خاصةً في حالة الأجهزة المزروعة داخل جسم الإنسان(٨٣).

ومن بين روبوتات المساعدة وإعادة التأهيل، يُعد "Pearl" روبوت الممرض مثالًا بارزاً. هذا الروبوت المتنقل، الذي تم تصميمه في جامعة "Carnegie Mellon University"، يتمتع بقدرة على التعرف على الكلام والتواصل مع المرضى عبر شاشة

(81) Medical robots:
34. Believes that medical robots continue to make inroads into the provision of high accuracy surgery and in performing repetitive procedures and that they have the potential to improve outcomes in rehabilitation, and provide highly effective logistical support within hospitals; notes that medical robots have the potential also to reduce healthcare costs by enabling medical professionals to shift their focus from treatment to prevention and by making more budgetary resources available for better adjustment to the diversity of patients' needs, continuous training of the healthcare professionals and research;

(82) 37. Points out that for the field of vital medical applications such as robotic prostheses, continuous, sustainable access to maintenance, enhancement and, in particular, software updates that fix malfunctions and vulnerabilities needs to be ensured;

(83) 35. Calls on the Commission to ensure that the procedures for testing new medical robotic devices are safe, particularly in the case of devices that are implanted in the human body, before the date on which Regulation (EU) 2017/745 on medical devices becomes applicable;

(ISSN: 2537- 0758)

تعمل باللمس. ويسهم "Pearl" في تذكير المرضى بتناول أدويتهم، ويساعدهم على الحركة في دور رعاية المسنين. إن روبوتات إعادة التأهيل تم تصميمها أساسًا لمساعدة المرضى في استعادة حركتهم أثناء فترة التعافي. وتُستخدم الروبوتات المساعدة بشكل واسع في مختلف المجالات، بما في ذلك روبوتات إعادة التأهيل، والكرسي المتحرك الروبوتي، والروبوتات الرفيقة[٨٤].

الروبوتات العسكرية:

تستخدم الروبوتات العسكرية لأغراض متنوعة، منها الكشف عن الألغام والقنابل وتفجيرها، مثل روبوت "باكبوتس". وفي مجال التجسس، يتم استخدام روبوتات صغيرة الحجم على شكل حشرات، يصعب رؤيتها بالعين المجردة. تتميز هذه الروبوتات بأنها مجهزة بأجهزة استشعار متطورة للغاية، تسمح لها باستكشاف البيئة المحيطة بدقة عالية. كما أن بعض هذه الروبوتات مزود بوسائل للاتصال سواء مع البشر أو مع أنظمة أخرى، ومن أمثلتها أجهزة نقل الذخيرة وصواريخ كروز[٨٥].

الروبوت في الأماكن الخطرة:

في الوقت الراهن، أصبحت الروبوتات أداة حيوية لتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان في الظروف الصعبة والخطرة. فعلى سبيل المثال، بعد كارثة انفجار مفاعل تشيرنوبيل، كانت المخاطر المرتبطة بالإشعاعات القوية والخطيرة تعيق عمليات الإنقاذ والتنظيف. وفي هذا السياق، استخدم الروس روبوتات، كانت قد صممت في الأصل لمهام الاستكشاف على سطح القمر، لتنفيذ عمليات التنظيف[٨٦].

وفي فرنسا واليابان، تُستخدم الروبوتات بشكل روتيني لتنظيف المحطات النووية، وذلك لتجنب تعرض العمال لمخاطر الإشعاعات. كما تعتمد العديد من الدول على الروبوتات في حالات الكوارث مثل الزلازل والحرائق. وتقوم الروبوتات في هذه الحالات بإجراء استكشافات أولية لتحديد ما إذا كانت المباني مهددة بالسقوط أو ما إذا كانت

---

(84) Sergio M. C. Avila Negri: Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, op. cit., p. 5.

[٨٥] عبد الرازق وهبة سيد أحمد: المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٤٣، أكتوبر، ٢٠٢٠، ص ١٥.

[٨٦] عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٨١.

هناك غازات سامة أو مخاطر أخرى. وبناءً على نتائج الاستطلاع الأولي الذي تقوم به الروبوتات، يمكن لفرق الإنقاذ والطوارئ تحديد الخطوات اللازمة للتعامل مع الوضع.

وفي حالات أخرى، مثل ثوران البراكين، تلعب الروبوتات دورًا مهمًا أيضًا. ففي عام ١٩٩٤، تم استخدام روبوت يسمى "DANTE II" لاستكشاف أحد البراكين المتفجرة التي لا يمكن للإنسان الاقتراب منها[٨٧].

الروبوتات القانونية:

تم استخدام الروبوتات في مجال التحكيم، حيث زُودت الروبوتات الحديثة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، التي تمكنها من تجميع وتحليل المعلومات المتدفقة من مصادر متعددة، مما يجعل المتقاضين يقفون أمام قاضٍ حقيقي يقوم بقراءة أوراق الدعوى، والتحقيق فيها، وإصدار الحكم في النهاية. ولا يُعتبر ذلك انتهاكًا للمبادئ القانونية الأساسية طالما تم برمجة الروبوت بطريقة تتناسب مع وظائف التحكيم. إذ تمتاز عملية التحكيم بالمرونة التي تتيح لأطراف النزاع حرية اختيار الروبوتات كمحكمين. وقد تم تطبيق هذا النظام في كولومبيا عبر الروبوت "Siareles Robots 2"، فضلاً عن استخدامه في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لدعم الأنظمة القضائية والنيابة العامة في الوصول إلى الخبرات القانونية وتحقيق العدالة. كما تُستخدم هذه الروبوتات لزيادة كفاءة المحامين أمام القضاء من خلال تطبيقات الإدارة الإلكترونية الحديثة، مثل نظام الخبير الإلكتروني[٨٨].

<u>الرأى المقترح في تعريف الروبوت:</u>

بعد هذا العرض السابق يمكن القول إنه نتيجة التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم، أصبحت الروبوتات جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية والعملية. فهي لم تعد مجرد آلات صناعية تقليدية، بل تطورت لتصبح أكثر قدرة على التكيف والتفاعل مع البيئات المتغيرة والمعقدة. إذ يتسم الروبوت بقدرته على الاستشعار، التحليل، واتخاذ القرارات بناءً على الخوارزميات المتقدمة، مما يثير تساؤلات حول طبيعة هذا الكيان

---

[٨٧] المرجع السابق، ص ٨١، ٨٢.

[٨٨] عبد الرازق وهبة سيد أحمد: المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص١٦.

(ISSN: 2537- 0758)

وحدود استقلاليته.

وبناءً على ذلك، أرى أن الروبوت يمكن تعريفه على أنه: كيان ميكانيكي مستقل، مبرمج باستخدام خوارزميات ذكية تمكنه من التفاعل مع البيئة المحيطة، من خلال مجموعة من المستشعرات، لتنفيذ مهام محددة دون تدخل بشري مباشر. ويحظى بوجود مادي ملموس وقدرة على معالجة البيانات التي يستشعرها من البيئة، مما يجعله قادرًا على التأثير الفعلي في هذه البيئة. ولا يتمتع بخصائص الوعي الذاتي أو الإرادة الحرة، مما يستبعد منحه الشخصية القانونية.

وهذا التعريف يبرز عدة نقاط أساسية حول الروبوتات وهي:

الاستقلالية التقنية: يوضح التعريف أن الروبوت كيان ميكانيكي مبرمج بخوارزميات، تمكنه من التفاعل مع البيئة، وتنفيذ المهام بشكل مستقل دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر.

التفاعل مع البيئة: يشير التعريف إلى أن الروبوت يمتلك مستشعرات، تسمح له بجمع ومعالجة البيانات من محيطه، مما يجعله قادرًا على التأثير في العالم الطبيعي.

الوجود المادي: يُظهر التعريف أن الروبوت له وجود مادي ملموس، سواء اتخذ هذا الوجود شكل إنسان أو أي شكل مادي آخر، مما يميزه عن البرمجيات التي تعمل بشكل افتراضي.

الوظيفة الخدمية: يؤكد على أن الروبوت صُمم في الأساس لخدمة الإنسان، سواء في المجالات الصناعية، الشخصية، أو الخدمية وغيرها.

عدم التمتع بالوعي الذاتي أو الإرادة الحرة: يبرز التعريف أن الروبوت، رغم قدراته التقنية المتقدمة، لا يتمتع بالوعي الذاتي أو الإرادة، وهو ما يمنعه من اكتساب الشخصية القانونية (وذلك كما سيأتي الحديث عنه في حينه لاحقًا).

المطلب الثاني
الطبيعة القانونية للروبوتات

يقوم القانون الخاص على التفرقة الأساسية بين الأشخاص والأشياء، إلا أن الروبوتات المستقلة تطرح تحديًا كبيرًا أمام هذه التفرقة التقليدية. ويعود هذا التحدي إلى أن الروبوتات– رغم كونها أشياء حيث إنها آلات تعتمد على هيكلها وأنظمة تشغيلها . تقترب بشكل كبير من البشر بفضل قدرتها على التصرف بشكل مستقل، واتخاذ القرارات

دون تدخل بشري، مما يجعلها تتجاوز التصنيف التقليدي للأشياء[٨٩]. وكان هذا هو الدافع الرئيسي وراء توجه العديد من الدول الغربية، وخاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، نحو إعادة تقييم الوضع القانوني للآلات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتي لطالما ارتبطت بمفهوم "الشيء" لسنوات طويلة. وقد نتج عن ذلك تحول في التوجه القانوني لمنح هذه الآلات مركزًا قانونيًا متميزًا يختلف عن مركز الأشياء التقليدية في القانون[٩٠].

ويُستخدم مفهوم "الشيء" للإشارة إلى كل العناصر الموجودة في الطبيعة التي تختلف عن البشر. ومع تطور المجتمعات اتسع هذا المفهوم ليشمل عناصر غير ملموسة يُعترف بها قانونًا، مما يعني أن الشيء يُعرّف على أنه كل كيان طبيعي أو صناعي، مادي يمكن إدراكه بالحواس، أو غير ملموس، ليظل مفهوم الأشياء غير الملموسة فئة مفتوحة تشمل كل الكيانات غير المادية، وبالتالي، لا تتمتع الأشياء بالحقوق وإنما تكون موضوعًا لها[٩١].

واستنادًا إلى هذا التعريف، يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي ضمن فئة الأشياء غير الملموسة. ومع ذلك، عندما يتجسد الذكاء الاصطناعي في هيئة مادية مثل الروبوت أو يتم تثبيته على دعامة مادية، فإنه يتحول إلى كيان مادي، مما يسمح باعتباره شيئًا ماديًا في هذه الحال[٩٢].

وباستقراء التعريفات المتقدمة للروبوتات، يتضح أنها، إذا أُخذت بمعناها الحرفي، لا

---

(89) Shuq Hussein and Mahmoud Fayyad: Towards Granting of Legal Personality to Autonomous Robots in the UAE, Preprints.com, 2023, doi:10.20944/preprints202308. 0308.v1, p. 2.

(٩٠) محمد محمد القطب مسعد سعيد: دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٧٥، ٢٠٢١، ص ١٧٠٧.

(91) Anthony Bochin et Jean-Benoit Hubin: La Nécessité de Créer un Nouveau Régime? Vers la Reconnaissance d'une Nouvelle Personnalité Juridique? Rapport Belge. Dans Responsabilité Civile et Intelligence Artificielle: Recueil des Travaux du Groupe de Recherche Européen sur la Responsabilité Civile et l'Assurance (GRERCA). Collection du GRERCA, Bruylant, Bruxelles, 2022, p. 572.

(92) Ibid, 573.

(ISSN: 2537- 0758)

تعدو كونها آلات أو أشياء. ويُفهم من مصطلح "الشيء" أنه كل كائن له وجود ذاتي، سواء كان ماديًا يُدرك بالحواس كالجمادات والنباتات والأراضي، أو معنويًا كالأفكار والاختراعات والعلامات التجارية. فالشيء المادي يصلح أن يكون موضوعًا للحق العيني كحقوق الملكية المادية، بينما الشيء المعنوي يصلح أن يكون موضوعًا للحق الشخصي أو الحق الذهني(٩٣).

ويُعتبر تصنيف الروبوتات كأشياء ساريًا أساسًا على الروبوتات التي لا تتمتع بالقدرة على التصرف بشكل مستقل. وفي هذه الحال تنطبق عليها قواعد المسئولية المدنية بشكل مباشر. إذ تنص المادة (١٧٨) من القانون المدني المصري على أنه: "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة، كحراسة الآلات الميكانيكية، يكون مسئولًا عما تُحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يُثبت أن وقوع الضرر كان بسببٍ أجنبي لا يد له فيه". فيشير هذا النص إلى أن المسئولية تقع على عاتق من يتولى حراسة الآلات أو الأشياء التي تتطلب عناية خاصة، حيث يكون مسئولًا عن الأضرار التي قد تسببها هذه الأشياء، ما لم يُثبت وجود سبب أجنبي خارج عن إرادته.

وتُعد الروبوتات التقليدية ضمن فئة الآلات الميكانيكية، وبالتالي فإنها تخضع لنفس مبادئ المسئولية القانونية التي تنطبق على الآلات الأخرى. ونظرًا لأن الروبوتات تتطلب عناية خاصة بسبب طبيعتها وتعقيداتها، فإن المسئولية عن الأضرار الناتجة عنها تقع على عاتق الحارس. ووفقًا لذلك، يُطلب من الحارس اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الروبوتات وتفادي الأضرار المحتملة. ومع ذلك، تظل الحاجة إلى الحراسة الفعلية ضرورية لتحقيق المسئولية القانونية، حيث لا تكفي الحراسة القانونية وحدها(٩٤).

---

(٩٣) محمد ربيع أنور فتح الباب: الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات– دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، والمقام خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ من مايو ٢٠٢١ م، بكلية الحقوق– جامعة المنصورة، والمنشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، بعدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرين، أغسطس ٢٠٢١، ص ٦٤.

(٩٤) المرجع السابق، ص ٦٤، ٦٥.

ومع ذلك، يرى اتجاه آخر[٩٥] أن اعتبار الذكاء الاصطناعي شيئًا، يتعارض مع قدراته على التعلم الذاتي، والتطور، واستقلاله في اتخاذ القرارات، وذلك يؤهله لأن يكون شخصًا. وبالتالي فإن الاستمرار في تصنيف الروبوتات ضمن فئة الأشياء يعني أن الذكاء الاصطناعي من منظور القانون بمثابة العدم؛ فهذا الذكاء لا يرتقي قانونيًا بمنزلة شخصية الآلة الذكيَّة التي تتمتَّع بالذكاء، مما لا يؤدي إلى تغييرات جوهرية في قواعد المسئولية المدنية المتعلقة بالروبوتات[٩٦]. لذا يتساءل البعض عن كيفية اعتبار الروبوتات– التي تمتلك قدرات تتجاوز أحيانًا القدرات البشرية بفضل الذكاء الاصطناعي– أشياءً، رغم أنها لم تُزود بعد بذكاء اصطناعي قوي أو خارق. فقد يكون من الأوفق هنا النظر في أن تصنيف الروبوتات ضمن فئة الأشياء التقليدية غير كافٍ لاستيعاب قدراتها المتقدمة، إذ أن فئة الأشياء أصغر من أن تستوعب مثل هذه الروبوتات المتقدمة، مما يستدعي إعادة النظر في هذا التصنيف[٩٧]. علاوة على ذلك، يشير التحليل المتأني للروبوتات متعددة المهارات إلى أن تصنيفها كأشياء في ضوء أحكام المسئولية المدنية يتطلب إعادة تقييم. ففكرة الجمود التي تميز مفهوم الشيء في القانون لا تتناسب مع الطبيعة المتقدمة للروبوتات، حيث إن قدراتها المتعددة تجعلها تتجاوز المفهوم التقليدي للأشياء[٩٨].

ويكمن السبب الأساسي الذي دفع إلى اقتراح إخراج الروبوتات الذكية من تحت

---

[٩٥] حسام الدين محمود حسن: واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، المجلد ٣٥، العدد ١٠٢، الجزء الأول، أبريل، ٢٠٢٣، ص ١٥٨.

[٩٦] همام القوصي: نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني: دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٣٥، سبتمبر، ٢٠١٩، ص ١٧.

[٩٧] رضا محمود العبد: الشخصية القانونية الافتراضية، نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، المجلد ٣، العدد ٢، أكتوبر، ٢٠٢٣، ص ٢٣٣.

[٩٨] محمد عرفان الخطيب: المركز القانوني للإنسآلة (Robots) "الشخصية والمسئولية..دراسة تأصيلية مقارنة" قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسآلة لعام ٢٠١٧، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد ٤، العدد التسلسلي ٢٤، ديسمبر ٢٠١٨، ص ١٢٣.

(ISSN: 2537- 0758)

مظلة الأشياء في استقلاليتها في اتخاذ القرارات، وقدرتها على التعلم الذاتي، والتكيف مع البيئة المحيطة، والتفاعل مع الآخرين دون الاعتماد على العنصر البشري كالمبرمج أو المصمم أو المشغل. وهذه الاستقلالية قد تؤدي إلى أفعال غير متوقعة لم تكن ناتجة عن إرادة الإنسان، مما يعني أن فعل الروبوت الذكي هو الفعل الحاسم والمباشر في إلحاق الضرر بالآخرين[٩٩].

وإذا كان من الصعب القول بأن للروبوت الذكي تفكيرًا مستقلًا بقدر ما يمتلك تحليلًا خاصًا، فإن هذا التحليل يمكنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات مستقلة عن صانعيه. ويتمثل ذلك فيما يُعرف بالقرارات الاستنتاجية، التي تعتمد على مجموعة من الاحتمالات المخزنة في الروبوت. وبناءً على طبيعة الموقف، يكون للروبوت القدرة على اختيار أحد الاحتمالات المتاحة بعيداً عن معرفة المُصنِع أو المبرمج بهذا القرار. ففي هذه الحال يمتلك الروبوت خيارات متعددة، جميعها صحيحة بالنسبة له، لكن سلطة اختيار القرار لا تعود للصانع أو المبرمج، وإنما للروبوت نفسه[١٠٠]. وتُعتبر هذه القرارات غير محددة وغير متوقعة، حيث لا يتخذها الروبوت بناءً على برنامج معد سلفًا، بل وفقًا لمجموعة من القواعد التي تتيح له التصرف بطريقة عقلانية بناءً على الظروف المحيطة[١٠١].

وأخيرًا، ذهب هذا الاتجاه إلى أنه كلما كان الروبوت ذاتي الحركة وأكثر استقلالية، قل التحكم فيه من قبل جهات أخرى مثل الشركة المصنعة، والمالك، والمشغل، والمستخدم. وهذا الاستقلال يعيد النظر في مفهوم الروبوت كشيء يمكن التحكم فيه بصورة مباشرة، مما يقتضي معالجة مختلفة لأحكام المسئولية القانونية[١٠٢].

وفي سياق مشابه، يرى اتجاه آخر[١٠٣] أن الروبوتات المستقلة، بوصفها آلات

---

[٩٩] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد ٤٥، أبريل، ٢٠٢٤، ص ٨٨٠.

[١٠٠] محمد عرفان الخطيب: المركز القانوني للإنسآلة (Robots)، المرجع السابق، ص ١٢٢.

[١٠١] مصطفى أبو مندور موسي عيسى: مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

[١٠٢] رضا محمود العبد: الشخصية القانونية الافتراضية، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

[103] Shuq Hussein and Mahmoud Fayyad: Towards Granting of Legal Personality to Autonomous Robots in the UAE, op. cit., pp. 2,3.

متحركة تحتوي على برمجيات تحاكي الذكاء البشري، وقادرة على التعلم واكتساب المهارات والخبرات المعرفية، تتجاوز مفهوم الشيء. هذا الاستقلال يجعل من الضروري إعادة النظر في المسئولية القانونية المتعلقة بالأضرار التي قد تلحق بالآخرين. علاوة على ذلك، فإن استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأوروبي مصطلح "الشخص الخاضع" للإشارة إلى الروبوتات المستقلة يعكس هذه النظرية، حيث تعتبر هذه الروبوتات في وضعية أعلى من الآلة التقليدية "الشيء"، ولكنها لا تصل إلى مستوى الشخص الطبيعي. ويتمثل هذا الوضع في تشابهها مع الشخص ناقص الأهلية مثل القاصر، الذي يمتلك حقوقًا وواجبات غير كاملة، وبالتالي لا يمكنه ممارسة أهليته القانونية بشكل مستقل، بل يكون خاضعًا لشخص آخر.

ويعزز هذا الاتجاه، الذي ينادي بإخراج الروبوتات المستقلة من تحت عباءة الأشياء، القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٧ بشأن القواعد المدنية للروبوتات، الذي أكد أن استقلالية الروبوتات والأنظمة الذكية تجعلها تتجاوز كونها مجرد أشياء أو آلات بسيطة تحت سيطرة الإنسان. ووفقاً لهذا القرار، لا يمكن تحميل الروبوتات المسئولية عن الأضرار التي قد تسببها. وبدلًا من ذلك، يُعتبر "النائب الإنساني"، الذي قد يكون مصنّعًا، أو مشغلًا، أو مالكًا، أو مستخدمًا، هو المسئول عن أفعال الروبوت. ويبرز هذا القرار تغييرًا مهمًا في التصور القانوني للروبوتات، حيث تم استبدال مصطلح "الحارس"، الذي يُستخدم عادة في إطار المسئولية عن الآلات الميكانيكية، أو الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة، بمصطلح "النائب الإنساني" للإشارة إلى المسئول عن الروبوتات الذكية، نظراً لعدم إمكانية تحميل الروبوتات الذكية المسئولية في ظل القوانين الحالية[١٠٤].

ويُعَدّ هذا التوجه محاولة لمعالجة الفجوات القانونية التي تنشأ عندما لا يكون من السهل تصنيف كيان ما على أنه شيء أو شخص، كما هو الحال مع الروبوتات المتقدمة. ويتطلب هذا التصنيف الجديد التعامل مع الروبوتات بطرق مخصصة، حيث يمكن اعتبارها أقرب إلى الشخص في بعض الحالات مثل التعويضات، لكن ليس بالضرورة في جميع الحالات مثل الوكالة[١٠٥].

---

[١٠٤] رضا محمود العبد: الشخصية القانونية الافتراضية، المرجع السابق، ص ٢٦٤.

[105] Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., p. 553.

(ISSN: 2537- 0758)

وبناءً على ما سبق، دعا البعض إلى تطبيق أحكام الوكالة على الروبوتات المستقلة، معتبرين أنها تعمل كوكيل طبيعي في إبرام العقود وإتمام المعاملات، وتتخذ قرارات مستقلة لصالح وكيلها. ومع ذلك، فإن مشكلة هذا المنهج تكمن في أن عقد الوكالة يُشترط أن يكون بين شخصين طبيعيين يتمتعان بالأهلية القانونية، والشخصية اللازمة لإبرام الاتفاقيات والقيام بالتصرفات القانونية. كما يُشترط أيضًا أن يكون الوكيل إنسانًا عاقلًا ومدركًا لآثار التعاقد(١٠٦).

وأري أنه تبرز إشكالية تطبيق أحكام الوكالة على الروبوتات المستقلة، حيث تنص المادة (٦٩٩) من القانون المدني على أنه: "الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل". كما تنص المادة (٧١٤) على أنه: "تنتهي الوكالة بإتمام العمل الموكل فيه أو بإنهاء الأجل المعين للوكالة وتنتهي أيضا بموت الموكل أو الوكيل". ويستفاد من هذه النصوص أن عقد الوكالة يجب أن يكون بين شخصين طبيعيين يتمتعان بالأهلية القانونية، وهو ما لا يتوافر في الروبوتات المستقلة.

وبالرغم من أن الروبوتات المستقلة ليست بشرًا، فإن الذكاء الاصطناعي الذي تمتلكه يجعلها متميزة وواعية في أفعالها. وقد تتجاوز قدرتها على إجراء العقود صفة الشخص الطبيعي، مما دفع بعض الفقه الغربي إلى المطالبة بتعديل القوانين المنظمة لتقنين عمل الوكيل الذكي ومنحه الشخصية القانونية المناسبة(١٠٧).

وأخيرًا، وفي سياق استقلالية الروبوتات الذاتية، يتضح اتجاه ثالث(١٠٨) يطرح إمكانية إنشاء فئة قانونية جديدة تُسمى "شبه الشيء" لتكون جسرًا بين الشخص والشيء، وذلك للتعامل مع التكنولوجيا التي تؤثر اجتماعيًا، والتي يصعب تصنيفها ضمن الفئات التقليدية كأشياء أو أشخاص. إذ أنه لا يمكن تصنيفها كوسيط إلكتروني، لإنها تعبر عن إرادتها الخاصة بدلًا من إرادة مستخدميها، نظرًا لقدرتها على التصرف بحرية وقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، فهي لا تندرج ضمن نطاق الوسيط الإلكتروني التقليدي. وهذا

---

(١٠٦) انظر في عرض ذلك الرأي والتعقيب عليه:

Shuq Hussein and Mahmoud Fayyad: Towards Granting of Legal Personality to Autonomous Robots in the UAE, op. cit., p. 3.

(١٠٧) انظر في عرض ذلك الرأي:

Ibid, 3.

(108) Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., p. 553.

التميز يفرض تحديات جديدة على الأطر القانونية التقليدية التي كانت مصممة للتعامل مع الآلات التي تفتقر إلى القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة[١٠٩].

تعقيب على اعتبار الروبوتات أشياء:

على الرغم من التقدم الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي وقدرة الروبوتات على تنفيذ مهام متقدمة، إلا إنها لا تزال تعتمد بشكل جوهري على البرمجة والتوجيه البشري، فقرارات الروبوتات ليست نابعة من إرادة ذاتية حقيقية، بل هي نتاج لبرمجيات وقواعد مسبقة تم تحديدها مسبقًا من قبل البشر، فالروبوتات آلات ميكانيكية وتقنية في جوهرها. حتى وإن كانت تقوم بمهام معقدة أو تتصرف بطريقة تُظهِر استقلالية معينة، هذا الاعتماد المستمر يعزز من فكرة اعتبار الروبوتات أشياء وليست كائنات مستقلة قانونًا.

من ناحية أخري، فإن إدراج الروبوتات ضمن فئة "الأشياء" ينسجم مع الفهم التقليدي للقانون، حيث يتم اعتبارها كأدوات ميكانيكية تتطلب حراسة ومسئولية من قبل الأشخاص المشرفين عليها. وهذا يتفق مع مبدأ المسئولية المدنية المنصوص عليه في القوانين التي تعالج الأضرار الناتجة عن استخدام الآلات والأشياء التي تتطلب عناية خاصة.

إن الاعتراف بالروبوتات ككائنات قانونية مستقلة يتطلب وجود عناصر من الوعي والإرادة الذاتية، وهو ما لا يتوافر في الروبوتات الحالية. فالروبوتات لا تمتلك الوعي الذاتي أو القدرة على اتخاذ قرارات بشكل مستقل عن البرمجة والتوجيه البشري، مما يجعلها تتوافق أكثر مع مفهوم "الشيء" بدلاً من "الشخص".

وأخيرًا، هناك ضرورة للتمييز بين القدرات التقنية والاستقلالية القانونية، ففي حين أن الروبوتات قد تظهر سلوكيات معقدة واستقلالية في الأداء، فإن هذه السلوكيات هي نتيجة للبرمجة والتعلم الآلي، وليست تعبيرًا عن إرادة ذاتية حقيقية. لذلك فإن من المنطقي الحفاظ على تصنيف الروبوتات كأشياء ضمن الأطر القانونية الحالية حتى يتم تطوير مفاهيم قانونية جديدة تتناسب مع التطورات المستقبلية في هذا المجال.

بناءً على ما سبق، يبدو من الضروري التمسك بمفهوم "الشيء" عند تصنيف الروبوتات الحالية، باعتبارها أدوات ميكانيكية وتقنية تتطلب إشرافًا بشريًا ولا تتمتع بالاستقلالية القانونية الكاملة.

---

[١٠٩] انظر في عرض ذلك الرأي:

Shuq Hussein and Mahmoud Fayyad: Towards Granting of Legal Personality to Autonomous Robots in the UAE, op. cit., p. 3.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الأول
إشكالية تأصيل الشخصية القانونية للروبوتات

تمهيد وتقسيم:

تلعب الشخصية القانونية دورًا جوهريًا في النظم القانونية، حيث تمنح الكيانات، سواء كانت بشرية أو غير بشرية، القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات. مما يستتبع بيان مفهوم الشخصية القانونية بشكل عام، وكيفية تمتع الأشخاص الطبيعيين بالشخصية القانونية منذ ولادتهم، في حين تُمنح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية، مثل الشركات والمؤسسات، بموجب القانون لتمكينها من القيام بالتصرفات القانونية. ويُعالج هذا الموضوع في المطلب الأول.

وفي المقابل، يتناول المطلب الثاني تحديد نوع الشخصية القانونية التي يمكن أن تُمنح للروبوتات. فمع التطورات الكبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، تظهر تساؤلات قانونية بشأن كيفية تصنيف الروبوتات: هل يمكن اعتبارها أشخاصًا طبيعية أم اعتبارية؟ ويستعرض هذا المطلب الفروق الجوهرية بين الشخصيتين، ويُقيّم مدى ملاءمة منح الروبوتات شخصية قانونية من أي نوع. وبناءً عليه ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الشخصية القانونية.

المطلب الثاني: مدي إمكانية تطبيق الشخصية القانونية على الروبوتات.

المطلب الأول
مفهوم الشخصية القانونية

عرّف قاموس أكسفورد القانوني الشخصية القانونية بأنها: "قدرة كيان معين على ممارسة حقوق معينة، والخضوع لواجبات محددة باسمه الخاص، بموجب نظام قانوني معين. وفي الأنظمة القانونية المحلية، يُعتبر الإنسان النموذج الأساسي للشخص القانوني، ولكن بعض الكيانات، مثل الشركات المحدودة أو المؤسسات العامة، تُمنح شخصية قانونية مستقلة عن الأفراد الذين أسسوها، مما يتيح لها إبرام المعاملات القانونية باسمها ولحسابها الخاص"[١١٠].

(110) As defined by the Oxford Legal Dictionary (7th edition, 2009), legal personality is "principally an acknowledgement that an entity is capable of exercising certain rights and being subject to certain duties on its own

وفي القانون المصري، يُقصد بالشخص كل من يتمتع بالشخصية القانونية، والتي تعني الصلاحية لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. وعليه، فإن كل كائن يتسم بالصلاحية بأن تثبت له الحقوق أو عليه، يُعتبر شخصًا قانونيًا(١١١). وينقسم الأشخاص وفقًا لأحكام القانون المدني إلى نوعين: الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين. وبناءً على ذلك، سيتم تناول هذه المسألة كما يلي:

مفهوم الشخصية القانونية للشخص الطبيعي:

تمنح الشخصية القانونية للشخص الطبيعي وهو الإنسان بتمام ولادته حيًا(١١٢)، وهذا ما تنص عليه المادة (٢٩) من القانون المدني المصري بقولها: "١- تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيًا، وتنتهي بموته". ولم يكتفِ القانون الفرنسي باشتراط ولادة الشخص حيًا كما ذهب المشرع المصري، بل تعداه إلى أن يكون المولود قابلًا للحياة كشرط إضافي يجب اثباته وفق معايير واضحة حددها المشرع الفرنسي(١١٣).

ويترتب على التمتع بالشخصية القانونية أهلية الشخص للتمتع بالحقوق وتحمل

---

account under a particular system of law. In municipal systems, the individual human being is the archetypal "person" of the law, but certain entities, such as limited companies or public corporations, are granted a personality distinct from the individuals who create them. Further, they can enter into legal transactions in their own name and on their own account."

Jonathan Law, ed.: Oxford Dictionary of Law, 10th ed., Oxford University Press, 2022.

(١١١) عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص ٣٥٧.

(١١٢) ويستلزم المشرع لثبوت الشخصية القانونية للإنسان توافر شرطين وهما الأول: تمام الولادة، ويقصد به انفصال الجنين عن أمه انفصالًا تامًا. والثاني: تحقق الحياة، ويعني أن ينفصل الجنين حيًا حتى ولو لم يبقَ على قيد الحياة إلا لحظة واحدة. ويستدل على حياة المولود ببعض المظاهر الخارجية، كالبكاء والصراخ والحركة والتنفس، وعند الاختلاف يجب علي القاضي الرجوع إلى رأي أهل الخبرة من الأطباء الشرعيين.

انظر تفصيلًا: عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٣٦١، ٣٦٢.

(113) Article 318 du C. civ. Fr. version en vigueur au 1er juillet 2006. "Aucune action n'est reçue quant à la filiation d'un enfant qui n'est pas né viable."; Article 725 al. ler du C. civ. Fr. version en vigueur le 1er juillet 2002: "Pour succéder, il faut exister à l'instant de l'ouverture de la succession ou, ayant déjà été conçu, naître viable."

(ISSN: 2537- 0758)

الواجبات القانونية. وتُمنح هذه الشخصية القانونية لأي إنسان بصرف النظر عن حالته العقلية أو العمرية. فالاعتراف القانوني بالشخصية لا يشترط فيه أن يكون الشخص مدركًا أو ذا إرادة عاقلة وواعية، إنما الأساس في ثبوت الشخصية القانونية للإنسان هو انتماؤه إلى الجنس البشري. وهو ما يضمن له الحماية القانونية، والاعتراف بحقوقه وواجباته بشكل متساوٍ مع غيره من الأفراد[١١٤].

ويتمتع الشخص الطبيعي بعدة حقوق نتيجة الاعتراف له بالشخصية القانونية يمكن إجمالها في الاسم، والموطن، والحالة، والأهلية القانونية، والذمة المالية.

وتنتهي الشخصية القانونية للشخص الطبيعي بوفاته، طبقًا لنص المادة (٢٩) من القانون المدني، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمفقود والغائب[١١٥].

مفهوم الشخصية القانونية للشخص الاعتباري:

مع تطور الحضارات وتقدم المجتمعات، ظهرت مشروعات تتطلب جهودًا ضخمة وأموالاً طائلة يصعب على الشخص الطبيعي القيام بها بمفرده. إلا أن مجموعة من الأفراد يمكنهم تنفيذ مثل هذه المشروعات بشكل جماعي. ولتمكين هذه الكيانات من ممارسة حقوقها والتزاماتها وفقًا للقانون، أصبح من الضروري الاعتراف لها بالشخصية القانونية. ولهذا السبب، يُطلق على هذه الكيانات اسم الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية، وذلك لتمييزها عن الأشخاص الطبيعية[١١٦].

وظهرت فكرة الأشخاص الاعتبارية في بدايات القرن التاسع عشر، تزامنًا مع نشوء التجمعات النقابية والمهنية والشراكات الاقتصادية. فقد كانت هذه الكيانات بحاجة إلى إطار قانوني يحدد طبيعتها وحقوقها وواجباتها، مما أدى إلى ولادة فكرة الشخصية القانونية للشخص الاعتباري، حيث اعتُبرت هذه الكيانات كشخصيات قانونية مستقلة بذاتها ومنفصلة عن الأفراد الذين يتألفون منها[١١٧].

والشخص الاعتباري هو "جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال يعترف لها

---

[١١٤] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٨٦٠، ٨٦١.

[١١٥] المادة (٣٢) من القانون المدني المصري.

[١١٦] عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤٦٧، ٤٦٨.

[١١٧] محمد عرفان الخطيب: المركز القانوني للإنسآلة (Robots)، المرجع السابق، ص ١٠٦.

المشرع بالشخصية القانونية، وذلك بهدف تحقيق أغراضها الاقتصادية أو الاجتماعية"[١١٨].

وقد ورد تعداد الأشخاص الاعتبارية في نص المادة (٥٢) من القانون المدني المصري، حيث تقضي بأنه: "١- الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية. ٢- الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية. ٣- الأوقاف. ٤- الشركات التجارية والمدنية. ٥- الجمعيات والمؤسسات المنشأة للأحكام التي ستأتي فيما بعد. ٦- كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون".

ويتضح من النص أن الأشخاص المعنوية تنقسم إلى نوعين رئيسيين: الأشخاص المعنوية العامة، مثل الدولة والأجهزة الإدارية التابعة لها، والأشخاص المعنوية الخاصة. وتنقسم الأشخاص المعنوية الخاصة بدورها إلى نوعين: الأولى تشمل الكيانات مثل الشركات والجمعيات، بينما الثانية تشمل الأموال مثل المؤسسات والأوقاف. وقد حدد القانون لكل نوع من هذه الأشخاص المعنوية العناصر اللازمة لتكوينها وضمان قانونيتها.

ويتميز الشخص الاعتباري بطبيعته غير المحسوسة أو المفترضة، حيث يفترض القانون وجوده لتحقيق أغراض وغايات معينة تتطلب الاعتراف بشخصيته القانونية. وفي هذا يختلف الشخص الاعتباري عن الشخص الطبيعي الذي يتمتع بوجود مادي ملموس. ولا يُمنح الشخص الاعتباري الشخصية القانونية إلا بالقدر الذي يلزم لتحقيق أهدافه، ويجب أن تنشأ الشخصية الاعتبارية بهدف محدد يتطلبه تحقيق تلك الأهداف[١١٩].

ولا تبدأ الحياة القانونية للشخص الاعتباري إلا بعد اعتراف المشرع بتمتعه بالشخصية الاعتبارية. ويتم هذا الاعتراف بطريقتين: الأولى هي الاعتراف العام، حيث يحدد المشرع شروطًا معينة، وعند توافرها في جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال، تكتسب هذه الجماعة أو المجموعة الشخصية الاعتبارية بقوة القانون، دون

---

[١١٨] عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤٦٧.

[١١٩] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٨٦٤.

(ISSN: 2537- 0758)

الحاجة إلى ترخيص أو إذن خاص من المشرع لكل حالة على حدة. أما الطريقة الثانية، فهي الاعتراف الخاص، حيث يتم إصدار ترخيص أو إذن خاص من المشرع بإنشاء الشخصية المعنوية لكل جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال عند تكوينها، بشكل مستقل[١٢٠].

ويلاحظ أن الشخصية القانونية تختلف عن الأهلية. فالأهلية تعني صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، وقدرته على ممارسة الأعمال القانونية التي تكسبه هذه الحقوق أو تحمله بتلك الالتزامات. ونظرًا لأن الشخص المعنوي يتمتع بالشخصية القانونية مثل الشخص الطبيعي، فإنه يجب أن يتمتع أيضًا بأهلية الوجوب، أي صلاحية لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. ومع ذلك، تختلف حقوق والتزامات الشخص المعنوي عن تلك الخاصة بالشخص الطبيعي، وذلك بسبب طبيعة الشخص المعنوي وقيود تخصيصه لأغراض معينة. وتتمثل هذه القيود في نوعين: الأول، اختلاف طبيعة الشخص المعنوي عن الشخص الطبيعي، مما يعني أنه لا يتمتع بالحقوق الملازمة لصفة الإنسان. الثاني، مبدأ تخصيص الشخص المعنوي لغرض معين، مما يحدد الحقوق والواجبات التي يمكن أن تُسند إليه[١٢١].

إذن يمكن القول بأنه متى نشأ الشخص الاعتباري، تثبت له الشخصية القانونية– كما هو الحال بالنسبة للشخص الطبيعي– ويتمتع بالعديد من الحقوق إلا ما كان ملازمًا منها لصفة الإنسان الطبيعية، وذلك وفقًا لما تنص عليه المادة (٥٣) من التقنين المدني[١٢٢]. حيث يكون له اسم يميزه عن غيره، وأهلية في الحدود التي يعينها سند

---

[١٢٠] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، القسم الثاني، النظرية العامة للحق، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٦٣٦، ٦٣٧؛ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور: مبادئ القانون (المدخل إلى القانون– نظرية الالتزامات)، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، بيروت، ص ١٩٠، ١٩١.

[١٢١] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٤٠–٦٤٢.

[١٢٢] إذ تنص على أنه: "١. الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازمًا لصفة الإنسان الطبيعية، وذلك في الحدود التي قررها القانون. ٢. فيكون له: أ– ذمة مالية مستقلة. ب– أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه، أو التي يقررها القانون. ج– حق التقاضي. د– موطن مستقل، ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته، والشركات التي يكون مركزها الرئيسي

إنشائه، أو التي يقررها القانون، وموطن خاص به مستقل عن موطن الأشخاص المكونين له، كما يمكن منحه جنسية دولة معينة، وأخيرًا، يكون له ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للأشخاص المكونين له، وأخيرًا له حق التقاضي[١٢٣].

أما فيما يتعلق بمسئولية الشخص الاعتباري، فبما أن الشخص الاعتباري لا يمكنه مباشرة أي نشاط بنفسه، ويقوم بذلك من خلال ممثليه من الأشخاص الطبيعيين، فإن جميع الأعمال المادية أو التصرفات القانونية التي يقوم بها ممثلوه تنصرف آثارها إلى الشخص الاعتباري. وبالتالي، يمكن تحميل الشخص الاعتباري المسئولية المدنية عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه، شريطة أن تكون تلك الأخطاء قد ارتكبت بسبب أو بمناسبة ممارسة النشاط المتعلق بالشخص الاعتباري وضمن حدود اختصاصهم[١٢٤].

وفيما يتعلق بالمسئولية الجنائية، يتعذر تطبيق العقوبات التقليدية على الشخص الاعتباري نظراً لطبيعته. وبدلاً من ذلك، يتم فرض عقوبات تتناسب مع طبيعة الشخص

في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها، بالنسبة إلى القانون الداخلي، المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية. ٣. ويكون له نائب يعبر عن إرادته".

[١٢٣] قضت محكمة النقض بأنه: "متى اكتسبت إحدى الجهات أو المنشآت الشخصية الاعتبارية فإن القانون يخولها كافة مميزات الشخصية القانونية من ذمة مالية مستقلة وإرادة يُعبر عنها نائبها وأهلية لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات فضلًا عن أهليتها للتقاضي وذلك وفقاً للقواعد وفي الحدود المقررة لسند إنشائها، ويتعين بالتالي أن تكون مخاطبة الشخص الاعتباري في مواجهة النائب القانوني عنه الذي يحدده سند إنشائه بحيث لا يُحاج بأية إجراءات أو تصرفات قانونية توجه إلى غيره". الطعن رقم ٣٦ لسنة ٧٩ ق جلسة ٢١/ ١/ ٢٠٢٠- مكتب فني ٧١- ق ١٨- ص ١٤٥؛ الطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٦/ ٤/ ١٩٩٥- مكتب فني ٤٦- ج ١- ق ١٤٠- ص ٧٠٨؛ الطعن رقم ٣٦٧٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ٤/ ٢/ ٢٠٠٩- مكتب فني ٦٠- ق ٤٣- ص ٢٧١؛ الطعن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٤/ ١٠/٢٠٠٦- س ٥٧- ق ١٣٢- ص ٧٠٥؛ الطعن رقم ٥٩٣٨ لسنة ٨٥ ق جلسة ١٤/ ١١/ ٢٠١٧- مكتب فني ٦٨- ق ١٣٥- ص ٨٧٩.

[١٢٤] قضت محكمة النقض بأنه: "وتتحقق مسئولية الشخص المعنوي على النحو الذي تتحقق به مسئولية الأفراد ويسأل عن أفعال تابعه إذا أساء استعمال سلطته بالانحراف في أعمال وظيفته عن مقتضى الواجب المفروض عليه". الطعن رقم ١٣٥٨٠ لسنة ٨٢ ق جلسة ١٣/ ٥/ ٢٠١٤، مكتب فني ٦٥- ق ١٠٤- ص ٦٣٨؛ الطعن ١٥٢٦٠ لسنة ٧٩ ق جلسة ١٣/ ٣/ ٢٠١٢- مكتب فني ٦٣- ق ٦٦- ص ٤٢٩.

(ISSN: 2537- 0758)

الاعتباري مثل المصادرة والغرامة والحل والوقف والإغلاق[١٢٥].

يتضح مما سبق أن المشرع تجاوز المدلول التقليدي للشخصية كما تُفهم في الفلسفة والأخلاق، حيث كانت تُقتصر على الإنسان وحده، وذلك من خلال توسيع مفهوم الشخصية القانونية ليشمل الأشخاص المعنوية. وهذا التوسع في مفهوم الشخصية القانونية استهدف إقامة نظام اجتماعي عادل، عبر منح الشخصية القانونية للكيانات الجماعية ذات التنظيم الخاص، بهدف تحقيق مصالح إنسانية لأكبر عدد من الأفراد. وبذلك، أضفى المشرع على هذه الكيانات طابعًا قانونيًا مستقلًا عن الأفراد المنتسبين إليها أو المستفيدين منها[١٢٦].

وأخيرًا، رغم أن الشخص الاعتباري يتمتع عادةً بعمر أطول من الشخص الطبيعي، وهو ما يُعد أحد أسباب وجوده وقيمته وامتيازه، إلا أنه ليس خالدًا أو محصنًا من الفناء. فهناك عدة أسباب تتوافق مع طبيعته قد تؤدي إلى زواله وإنهاء شخصيته القانونية. فالشخص الاعتباري يمكن أن ينقضي بشكل طبيعي، بانتهاء المدة المحددة له إذا كانت قد حُددت، كما يمكن أن ينقضي باستنفاد الغرض الذي وُجد من أجله. علاوة على ذلك، يمكن أن ينقضي الشخص الاعتباري بموت جميع أعضائه، إذا كان يتألف من جماعة من الأشخاص، أو بانقراض جميع المستفيدين من غرضه، إذا كان يتألف من مجموعة من المال. وقد يحدث الانقضاء بشكل اختياري إذا كان يتألف من جماعة من الأشخاص، إما بإجماع جميع أعضائه على حله، أو بالأغلبية التي يحددها القانون أو النظام الأساسي والتي تملك سلطة اتخاذ قرار الحل. كما يمكن أن يكون الانقضاء إجباريًا بقرار من الدولة، مثل سحب الترخيص الممنوح للشخص الاعتباري، أو في حالات أخرى إذا وُجدت أسباب مبررة للحل[١٢٧].

وأخيرًا، وفي ضوء التوصيف القانوني الحالي لفكرة الشخصية القانونية، والذي يتناول

---

[١٢٥] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٦١– ٦٦٣؛ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور: مبادئ القانون، المرجع السابق، ص ١٩٦.

[١٢٦] خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٩٢.

[١٢٧] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٦٤– ٦٦٥؛ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور: مبادئ القانون، المرجع السابق، ص ١٩٢.

الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، يبرز التساؤل حول مدى قدرة هذا النظام على استيعاب روبوتات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني

مدي إمكانية تطبيق الشخصية القانونية على الروبوتات

مع تزايد قدرة الروبوتات على أداء مهام كانت تُعتبر حكرًا على البشر، يتصاعد التساؤل حول مدى ملاءمة تصنيف الروبوتات ضمن إطار الشخصية القانونية التقليدية. ويبرز هنا سؤالان رئيسيان: والسؤال الأول هو هل يجب منح الروبوتات نوعًا من الشخصية الاعتبارية؟ ويتطلب هذا التساؤل فحص إمكانية تكييف مفهوم الشخصية الاعتبارية ليشمل الروبوتات، بناءً على قدراتها وإنجازاتها. فالشخصية الاعتبارية الحالية تُمنح للكيانات الجماعية التي تحقق أهدافًا معينة، مثل الشركات والمؤسسات. وبالتالي، قد يكون من الممكن تمديد هذا المفهوم ليشمل الروبوتات إذا كانت تُستخدم في سياقات تتطلب من الروبوتات أن تُعامل ككيانات ذات قدرة على ممارسة حقوق والتزامات بشكل مشابه للأشخاص الاعتباريين.

وإذا كانت إجابة السؤال الأول بالنفي، فإن السؤال الثاني يطرح نفسه هو هل يجب منح الروبوتات وضعًا أشبه بالشخصية الطبيعية؟ فالروبوتات المتقدمة، بفضل استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ قرارات، قد تتطلب إعادة تقييم لمفهوم الشخصية الطبيعية. فإذا كانت الروبوتات تتصرف بشكل مستقل وتؤدي مهامًا مشابهة لتلك التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، فإن منحها وضعًا قانونيًا يُشبه الشخصية الطبيعية قد يكون له ما يبرره. وهذا يتضمن الاعتراف بقدرتها على تحمل المسئولية، واتخاذ القرارات التي تتجاوز القيود التقليدية المرتبطة بالأشياء أو حتى بالشخصيات الاعتبارية.

المقاربة بين الشخص الاعتباري والروبوتات الذكية:

يعتمد مفهوم الشخصية القانونية على القيمة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق مصالح معينة، سواء من خلال الأفراد أو الكيانات الأخرى. وهذه القيمة تُسهم في منح الكيان وجودًا قانونيًا مستقلًا، يمكّنه من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. إذ تعتبر الشخصية القانونية بمثابة قناع يضعه المشرع على كيان معين، عندما يرى أن هذا الكيان يجب أن يؤدي أدوارًا محددة ضمن الإطار القانوني. وهذا الاعتراف مبني على القيمة الاجتماعية التي يحملها الكيان، والتي تستدعي منحه الشخصية القانونية كوسيلة

(ISSN: 2537- 0758)

قانونية، تتيح له الدخول إلى النظام القانوني، والاضطلاع بهذه الأدوار المحددة[١٢٨].

وتتجلى هذه القيمة بوضوح في الشخص الاعتباري، نظراً لأنه يتعهد برعاية مصالح يعجز الأفراد عن تحقيقها بمفردهم، أو يواجهون صعوبات كبيرة في إتمامها بالشكل المطلوب. كما يمكن أن توجد هذه القيمة أيضًا لدى كيانات أخرى قادرة على تحقيق قيم محددة. وذلك عندما تُثبت هذه الكيانات قدرتها على أن تكون فعالة على المستوى القانوني، فإنها تدخل ضمن نطاق نظام الأشخاص بدلاً من نظام الأشياء[١٢٩].

إن الاعتراف بالشخصية القانونية للشخص الاعتباري يمنحه مجموعة من الحقوق والالتزامات، حيث يُقر المشرع بأن للشخص الاعتباري شخصية قانونية مستقلة عن شخصية مؤسسيه والمساهمين فيه. وهذا الاستقلال يمنح الشخص الاعتباري وجودًا قانونيًا منفصلًا وذمة مالية مستقلة، ويكمل فكرة المديونية والمسئولية فيما يتعلق بمفاهيم الحق والواجب[١٣٠]. وبناءً على ذلك، قد يكون من المتسق من الناحية النظرية التفكير في استنباط الوضع القانوني للروبوت المستقل استنادًا إلى الوضع القانوني للشخص الاعتباري[١٣١].

فالاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي يمكن اعتباره مشابهًا للاعتراف بالشخصية الاعتبارية، إذ يتم منحه حقوقًا والتزامات ضمن إطار قانوني. وفي هذا السياق، يُعد الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للروبوت الذكي بمثابة مجاز قانوني، كما هو الحال بالنسبة للشخصيات الاعتبارية كالشركات. ومن هذا المنطلق، لا يُعد هذا الاعتراف أمرًا غريبًا، حيث إن الأنظمة القانونية قد سبقت وأقرت منح بعض الكيانات الشخصية المعنوية حقوقًا والتزامات، بما يمكّنها من التمتع بوضع قانوني يماثل

---

[١٢٨] أحمد بلحاج جراد: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: استباق مضلل، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ١٢، العدد ٤٢، مارس ٢٠٢٣، ص ٢٣١،٢٣٢.

[١٢٩] المرجع السابق، ص ٢٣٢.

[١٣٠] محمد عرفان الخطيب: المركز القانوني للإنسآلة (Robots)، المرجع السابق، ص ١١٢؛ محمد محمد القطب مسعد سعيد: دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٧١٢.

[131] Nathalie Nevejans: Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, La Jaune et la Rouge, no. 750, Dec. 2019, p. 43.

الأشخاص الطبيعيين، دون أن يكون لهم وجود فعلي كالبشر[١٣٢].

وبالنسبة للتمثيل القانوني، فإنه من الممكن أن يكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي ممثل قانوني أيضًا. فقد يكون هذا الممثل هو المصمم أو المصنّع للنظام، لا سيما إذا كان المصمم أو المصنّع هو المالك، أو قد يكون المالك نفسه. وهذا الممثل يمكن الرجوع إليه لتعويض أي ضرر ينشأ عن أفعال الروبوتات، كما يحق له رفع الدعاوى القضائية ضد أي أفعال تقع من الغير وتلحق أضرارًا بها. ويُبنى هذا التمثيل على أن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغ من تطور وقدرة، يُنشأ بفعل الإنسان، سواء كان المصمم أو المصنّع أو المبرمج، مما يتيح اعتباره الممثل القانوني للذكاء الاصطناعي. إضافة إلى ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي لا يُستعمل عشوائيًا، بل يكون هناك مالك أو مستعمل محدد له، يُمكن اعتباره ممثلاً قانونيًا في حال كان شخصًا آخر غير المصمم أو المبرمج[١٣٣].

ويمكن الرد على ما سبق بأن منح الشخص الاعتباري شخصية قانونية لا يزال موضوعًا مثيرًا للجدل، حيث لم يلقَ تأييدًا كليًا ولا معارضة كلية. وهذه الفكرة تتعلق عامة بإمكانية منح الكيانات غير البشرية حقوقًا وواجبات قانونية مشابهة لتلك التي يتمتع بها الأشخاص الاعتبارية[١٣٤].

إن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية قياسًا على الشخصية الاعتبارية عامة، يعد قياسًا غير دقيق. فبالنسبة للشخص الاعتباري، يتطلب منحه الشخصية القانونية شرطين أساسيين وهما: أولاً، وجود كيان ينشأ من تجمعات فردية أو مالية ويتمتع بالاستقلالية عن أعضائه؛ وثانيًا، توافر قيمة اجتماعية لهذا الكيان تنبع من

---

[١٣٢] انظر هذا الاتجاه لدي: محمد محمد عبد اللطيف: المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، في الفترة ٢٣: ٢٤ مايو ٢٠٢١م، ص ٧.

[١٣٣] أحمد علي حسن عثمان: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٧٦، ٢٠٢١، ص ١٥٦٢.

[١٣٤] السيد رمضان عبد الصمد عشماوي: أساس المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الروبوت الذكي في التشريع المصري: دراسة تحليلية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ١٨– ٢٠.

(ISSN: 2537- 0758)

الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ومن قدراته التي تتجاوز قدرات الفرد الطبيعي. وهذه الشروط لا تنطبق على الروبوتات الذكية[١٣٥]. وكذلك لا يجوز قياس الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بناءً على الشخصية الاعتبارية الممنوحة للشركات خاصة، لأن الشخصية الاعتبارية للشركات تنشأ في ظل وجود مجموعة من الأشخاص، وتتميز بخصائص مثل الاسم والموطن والجنسية. يضاف إلى ذلك، تتسم الشركات ببعض المصطلحات العائلية مثل "الشركة الأم"، وهو ما يختلف تمامًا عن المقترحات المتعلقة بمنح الروبوتات الذكية شخصية قانونية[١٣٦].

من ناحية ثانية، تتمتع الأشخاص الاعتبارية بذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها، مما يعني أن لها حقوقًا والتزامات خاصة بها، ولا تختلط بحقوق والتزامات أعضائها. وبناءً على ذلك، فإن ديون الشخص الاعتباري مضمونة بحقوقه فقط ولا تضمن ديون أعضائه. ويزيد من أهمية هذه المسألة أن الشخص الاعتباري لا يقدر على النشاط بنفسه، بل يجب أن يقوم أعضاؤه بتمثيله والعمل باسمه ولحسابه في الحياة القانونية[١٣٧]. فلا يعمل الشخص الاعتباري بشكل مستقل، حيث يتم اتخاذ قراراته دائمًا بواسطة الأفراد الذين يديرون هذا الكيان. وفي المقابل، فإن الروبوت المستقل الذي قد يُفترض له شخصية معنوية لن يكون قادرًا على اتخاذ القرارات بنفس الطريقة[١٣٨]، إذ يُفترض أن تعمل الروبوتات وفق منهج التفكير الآلي الذاتي بدلًا من البشري[١٣٩].

وأخيرًا، إن إنشاء شخصية قانونية للروبوت المستقل، قد يؤدي إلى تحويل المسئولية من الشركة المصنعة إلى المستخدم وحده. وهذا من شأنه أن يُفرغ التشريعات الحالية من محتواها، والتي تفرض على المصنعين الامتثال لمتطلبات أساسية تتعلق بالصحة

---

[١٣٥] خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٩٧، ٩٨.

[١٣٦] إياد مطشر صيهود: استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسآلة – الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، ص ٤٠.

[١٣٧] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٥٤، ٦٥٥.

[138] Nathalie Nevejans: Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, op. cit., p .43.

[١٣٩] خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٩٧، ٩٨.

والسلامة عند طرح الآلات في السوق، مما قد يؤدي إلى تقليل حرص المصنع على جودة الروبوتات التي يطرحها في السوق، مع العلم أنه في حال حدوث ضرر، ستكون الآلة نفسها هي المسئولة(١٤٠).

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن مقارنة منح الروبوتات الشخصية القانونية بمنح الشخص الاعتباري هذه الشخصية يعد رأيًا غير ملائم. فالشخص الاعتباري يتمتع بممثل قانوني بشري يحمل جميع الحقوق والالتزامات، ويمكن مساءلته قانونيًا عن أفعال الشخص الاعتباري. أما بالنسبة للروبوتات، فإن المسئولية تقع عادة على عاتق المصنع أو المبرمج، مما يضمن وجود جهة بشرية يمكن محاسبتها، وهو ما ينفي الحاجة إلى منح الروبوتات الشخصية الاعتبارية(١٤١).

ومن جانب آخر، فإن هذا التوجه يستدعي إعادة النظر في الأسس القانونية الثابتة، كما هو منصوص عليه في المادة (٥٢) من القانون المدني المصري، التي حددت الأشخاص الاعتبارية بشكل حصري دون أن تشمل الروبوتات الذكية. وتبني هذا التوجه سيتطلب تعديل المادة المذكورة لتضمين الروبوتات الذكية ضمن الأشخاص الاعتبارية المعترف بها قانونيًا، مما يمنحها وجودًا قانونيًا معترفًا به من قبل المشرع(١٤٢).

وأخيرًا، إذا كان الهدف من منح الشخص الاعتباري الشخصية القانونية هو تحقيق غايات محددة، فإن الهدف من منح الروبوت شخصية قانونية يتمثل في تأطير النتائج القانونية لأعمال الروبوت الذكي. ومع ذلك، يظل من غير المؤكد أن المعالجة القانونية ستتحسن بمنح الروبوت الذكي شخصية قانونية في حال حدوث ضرر(١٤٣).

المقاربة بين الشخص الطبيعي والروبوتات الذكية:

إذا قبلنا بمبدأ استحقاق البشر للحقوق لمجرد كونهم بشرًا، فإنه لا يمكن لأي آلة أن

---

(140) Nathalie Nevejans: Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, op. cit., p. 43.

(١٤١) السيد رمضان عبد الصمد عشماوي: أساس المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الروبوت الذكي في التشريع المصري، المرجع السابق، ص ١٨- ٢٠.

(١٤٢) جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٨٧٧.

(١٤٣) محمد محمد عبد اللطيف: المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص ١١.

(ISSN: 2537- 0758)

تتمتع بهذه الحقوق، إلا إذا توسعنا في تعريف "البشر" ليشملها. وبالتالي، يمكن تقييم إمكانية منح حقوق معينة لتقنيات الذكاء الاصطناعي عبر مقارنتها بالخصائص التي تمنح البشر حقوقًا بموجبها. ومع ذلك، يبقى معيار استحقاق البشر للحقوق غير واضح، خاصة في ظل الجدل القانوني حول ما إذا كانت الآلة التي تُشابه البشر أو تساويهم أو حتى تفوقهم في الجوانب ذات الصلة، تستحق نفس الحقوق الممنوحة للبشر. لذلك، يجب عند وضع معايير لمنح الحقوق للكيانات المختلفة، سواء كانت بشرًا أم آلات أن يستند ذلك إلى قدراتها وخصائصها الفعلية، بدلًا من الاعتماد على التعريفات التقليدية التي قد تكون غير ملائمة للتطورات الحديثة(١٤٤).

عدم ارتباط الشخصية القانونية بالصفة الإنسانية:

لا ترتبط الشخصية القانونية بالضرورة بالصفة الإنسانية، والدليل على ذلك ما شهدته العصور القديمة حيث لم يكن للرقيق، رغم كونهم بشرًا، أي شخصية قانونية، إذ كان لسيدهم حق الملكية عليهم، وبالتالي كان يتم التعامل معهم كأشياء. وبالمثل، تم إهدار الشخصية القانونية للمحكوم عليهم في بعض الجرائم وفقًا للشرائع القديمة، حيث حُرموا من الحقوق واختفت بذلك شخصيتهم القانونية، فلم يعد بإمكانهم اكتساب الحقوق أو تحمل الالتزامات، رغم استمرارهم في الحياة من الناحية الواقعية(١٤٥).

وعليه، إذا كانت الشخصية الطبيعية تُمنح للإنسان بمجرد ولادته، فإن الشخصية القانونية تُمنح له بناءً على أهليته لتحمل الحقوق والالتزامات. فبمجرد أن يصبح الإنسان حرًا، يكتسب الشخصية الطبيعية، وعندما يصبح أهلًا لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، يكتسب الشخصية القانونية(١٤٦). وفي هذا الإطار، تعترف القوانين الحديثة بالشخصية القانونية لكل إنسان بغض النظر عن قدرته على التمييز، كما هو الحال مع الطفل والسفيه والمجنون، وبغض النظر أيضًا عن مدى ما يتمتع به من حقوق وما يتحمل من التزامات. وبذلك لا يُشترط للتمتع بالشخصية القانونية أن يكون الفرد قادرًا

(144) Jasper Doomen: The Artificial Intelligence Entity as a Legal Person, Information & Communications Technology Law, 32:3, (2023), 277-287, DOI: 10.1080/13600834.2023.2196827, p. 277.

(١٤٥) محمد حسين منصور: نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣١٩.

(146) Emmanuel Jeuland: Essai sur la substitution de personnes dans un rapport d'obligation, LGDJ, Paris, 2009, p. 18.

بنفسه على اكتساب الحقوق أو تحمل الالتزامات، بل يكفي أن يتم ذلك من خلال من يمثله قانونيًا، حيث تُثبت الشخصية القانونية للطفل غير المميز وللمجنون رغم انعدام إرادتهما، مما يدل على أن الإرادة ليست مناط تحقق الشخصية القانونية[١٤٧].

وفي هذا السياق، برز اتجاه[١٤٨] يسعى إلى تحديد مكانة الآلة المفكرة والمبدعة، وهل يمكن اعتبارها بمثابة البشر أم لا. ويشترط هذا الاتجاه أولًا تحديد الخصائص التي يجب أن تتشاركها هذه الآلة مع البشر حتى تُصنف على هذا النحو، ومن بين هذه الخصائص: (١) القدرة على التواصل مع الآخرين، (٢) المعرفة الداخلية، (٣) المعرفة الخارجية أو إدراك العالم الخارجي، (٤) درجة معينة من النية أو القصد المتعمد، و(٥) درجة معينة من الإبداع.

وتُعد مسألة قدرة كيان ذي ذكاء اصطناعي على ابتكار أشياء جديدة، عنصرًا حاسمًا في تحديد مدى إمكانية وضعه على قدم المساواة مع البشر في بعض الجوانب. وهنا يكمن الفرق الجوهري بين "الذكاء الاصطناعي الضعيف" و"الذكاء الاصطناعي القوي"[١٤٩]. إلا أن تعريف "كيان ذي ذكاء اصطناعي" في حد ذاته يثير تعقيدات، نظرًا

---

[١٤٧] عبد الله محمد الزامل: الشخصية القانونية للروبوتات، المجلة الدولية لدراسات القانون والسياسة، العدد ١، المجلد ٦، ٢٠٢٤، ص ٣٧، ٣٨؛ حسام الدين محمود حسن: واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٣٧.

[148] Jasper Doomen: The Artificial Intelligence Entity as a Legal Person, op. cit., p. 278.

[١٤٩] الذكاء الاصطناعي الضعيف هو محاكاة للذكاء البشري، حيث يعتمد على خوارزميات مبرمجة مسبقًا، لأداء مهام محددة دون القدرة على التفكير الحقيقي أو التأمل. فعلى سبيل المثال، نظام "Deep Blue" الذي تغلب على بطل العالم في الشطرنج "Kasparov" عام ١٩٩٧، استخدم خوارزمية لحساب أفضل التحركات الممكنة، ولكنه لم يكن "يفكر" بالمعنى الحقيقي للكلمة مثل الإنسان، بل كان يقلد الذكاء البشري في نطاق ضيق من الوظائف.

وفي المقابل، يُعتبر الذكاء الاصطناعي القوي نظامًا ذا قدرات أقرب إلى الذكاء البشري، حيث يمتلك قدرة على التعلم واتخاذ قرارات بشكل مستقل، بما يتجاوز تقليد الذكاء البشري إلى تحقيق مستوى من الوعي أو الاستقلالية. ومثال على ذلك نظام "DeepMind" من Google، الذي يعتمد على التعلم الآلي لاتخاذ قرارات بشكل مستقل، مما يجعله أقرب إلى مفهوم الذكاء الحقيقي.

(ISSN: 2537- 0758)

لصعوبة وضع حد فاصل بينهما، خاصة أن تعريف "الذكاء الاصطناعي القوي" لا يستلزم وجود كيان مفكر، وهو ما يثير الجدل، إذ أن مفهوم التفكير غامض تمامًا مثل مفهوم الذكاء. قد يُعد الوعي الذاتي شرطًا أساسيًا لوجود الذكاء الاصطناعي القوي، ولكن البعض يرى أنه يمكن استخدام معيار أقل صرامة، حيث يُعتبر الذكاء الاصطناعي القوي متحققًا بالفعل، إذا أظهر قدرته على حل المشكلات بطريقة تضاهي أو تتفوق على الإنسان العادي(١٥٠).

وقد خلص هذا الاتجاه إلى أنه فيما يتعلق بإمكانية اعتبار الكيان المستقل شخصًا قانونيًا، فإنه إذا امتلك الذكاء الاصطناعي القوي وعيًا ذاتيًا، فقد يُمنح حقوقًا قانونية، شريطة أن يكون قادرًا على فهم معنى الحقوق والاستفادة منها. ولا يشكل غياب الجسد البشري أي عائق أمام الاعتراف بهذا الكيان ككائن قانوني. أما إذا لم يمتلك الذكاء الاصطناعي القوي وعيًا ذاتيًا، فلا يمكن منحه حقوقًا قانونية(١٥١).

غير أن التشريعات الحديثة لا تقتصر في منح الشخصية القانونية على الإنسان فقط، بل تشمل كائنات غير إنسانية، قد لا تدرك بالحس، مثل الأشخاص الاعتبارية، التي تتمتع أيضًا بالشخصية القانونية(١٥٢). ومن ثم فإن ما يُعول عليه في تحديد اكتساب الشخصية القانونية ليس الطابع الإنساني في حد ذاته، وإنما القدرة على اكتساب الحقوق

ومن ثم، يُعد التمييز بين الذكاء الاصطناعي الضعيف والذكاء الاصطناعي القوي أمرًا جوهريًا، نظرًا للفارق في مستوى الاستقلالية بين النظامين، وهو ما قد يترتب عليه اختلاف في المعالجة القانونية لكل منهما، خاصة فيما يتعلق بالمسئولية القانونية والحقوق.

Rex Martinez: Artificial Intelligence: Distinguishing Between Types & Definitions, 19 NEV. L.J. 1015 (2019), pp. 1027,1028.

وفي هذا السياق، يرى الفيلسوف "جون سيرل" أن العقل البشري يتجاوز مجرد عمليات تركيبية لمعالجة الرموز، وهو ما تقوم به برامج الكمبيوتر. فهذه البرامج، رغم قدرتها على تنفيذ مهام معقدة، لا يمكن اعتبارها عقولًا حقيقية نظرًا لافتقارها للقدرة على الفهم الحقيقي.

Jasper Doomen: The Artificial Intelligence Entity as a Legal Person, op. cit., p. 279.

(150) Jasper Doomen: The Artificial Intelligence Entity as a Legal Person, op. cit., pp. 278,279.

(151) Ibid, 282.

(١٥٢) محمد حسين منصور: نظرية الحق، المرجع السابق، ص ٤٣٧.

وتحمل الالتزامات. وبناءً عليه، يمكن القول إن الشخصية القانونية هي إقرار قانوني لواقع ملموس، وليست ابتكارًا قانونيًا يقوم على افتراضات(١٥٣).

إن كلمة "الشخص" في المفهوم القانوني تعني أي كيان يعتبره القانون مؤهلًا لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات. وبالتالي، كل كائن تتوافر فيه هذه القدرة يُعتبر شخصًا قانونيًا، سواء كان إنسانًا حقيقيًا أم لا، في حين أن الكائن الذي يفتقر لهذه الصفة لا يُعتبر شخصًا، حتى لو كان إنسانًا حقيقيًا(١٥٤). وعليه، يُعرّف الشخص القانوني بأنه الكيان الذي يمكنه التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات، وهو يتطلب وجودًا حقيقيًا لهذا الكيان بغض النظر عن طبيعته، سواء كانت بشرية، نباتية، حيوانية، مادية أو غير مادية. إضافة إلى ذلك، يشترط أن يسهم هذا الكيان في تحقيق هدف قانوني لاكتساب الشخصية القانونية. فالقانون لا يمنح الشخصية القانونية للإنسان لمجرد كونه كيانًا مستقلًا، بل لأنه فرد فعال في المجتمع(١٥٥).

ويميل البعض إلى توسيع نطاق الكائنات التي تُمنح الشخصية القانونية، لتشمل ما يتجاوز الإنسان إلى الحيوانات، خاصة تلك التي تُعتبر ذكية مثل الدلافين والشمبانزي، وذلك بمنحها نوعًا من الحماية القانونية التي تقترب من الاعتراف بالشخصية القانونية(١٥٦). وفي هذا السياق، اتجهت بعض التشريعات الحديثة إلى منح بعض خصائص وصفات الشخصية القانونية للحيوانات، مكفولة بحماية قانونية تلزم باحترام

---

(١٥٣) محمد عرفان الخطيب: المركز القانوني للإنسآلة (Robots)، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(154) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, Indian J Law Hum Behav 2020; vol. 6, no. (1):15–22, p. 16.

(١٥٥) على فيلالي: الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٣٤؛ حسام الدين محمود حسن: واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(١٥٦) انظر هذه الاتجاهات لدي حسام الدين محمود حسن: واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(ISSN: 2537- 0758)

حقوقها، وتُعاقب التعدي عليها بالمسئولية الجنائية والمدنية[١٥٧]. وكذلك، تذهب بعض التشريعات إلى منح الطبيعة أو بعض عناصرها الشخصية القانونية، وهو ما يُسهم في الدفاع عن حقوقها قضائيًا[١٥٨].

بعد هذا العرض يمكن القول، أولًا، إن صحة الانفصال بين الشخصية القانونية والصفة الآدمية غير قابلة للجدل. ومع ذلك، لا يمكن قبول منح الروبوتات الذكية شخصية قانونية مشابهة للشخص الطبيعي، نظرًا لوجود العديد من الفوارق الجوهرية،

---

[١٥٧] أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ بشأن الرفق بالحيوان، والذي تم تعديله بالقانون الاتحادي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٦. كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بموجب القرار الوزاري رقم ٤٧٦ لسنة ٢٠١٨. كما أصدرت سلطنة عمان المرسوم السلطاني رقم (٢١) لسنة٢٠١٧ بإصدار قانون الرفق بالحيوان.

[١٥٨] ففي الإكوادور، منحت بموجب دستورها ٢٠٠٨ الشخصية القانونية للطبيعة، فتنص المادة (١٠) من الدستور على أنه: "الأفراد والمجتمعات المحلية والشعوب والأمم والمجتمعات أصحاب الحقوق، ويتمتعون بالحقوق المكفولة في الدستور والمعاهدات الدولية ... تكون الطبيعة موضوعًا لتلك الحقوق التي يقررها لها الدستور".

كذلك منحت بوليفيا الشخصية القانونية للطبيعة، فنصت المادة (٧٧) من الدستور على أنه: " ٧٧ " لكل شخص حق في بيئة صحية ومتوازنة. وينبغي منح هذا الحق للأفراد وللمجموعات في الأجيال الحاضرة والمستقبلية، إضافة إلى الكائنات الحية الأخرى، بحيث يمكن أن تتطور بطريقة طبيعية ودائمة". كما صدر قانون تحت رقم ٦٩٦ بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠ سُمى بقانون "حقوق الأرض الأم"، يمنحها الحق في الحياة، الحق في التنوع البيولوجي، الحق في الماء، في الهواء، الحق في الحفاظ من كل ملوث...إلخ (المادة ٧)، وتعتبر الطبيعة شخصًا جماعيًا ذا مصلحة عامة (المادة ٥)، (تكون مهمتها الدفاع عن الأرض (المادة ١٠).

كما اعترفت في وقت لاحق بعض مدن أمريكا الجنوبية منها مكسيكو وبلدية "BONITO" في البرازيل بحقوق للطبيعة.

انظر تفصيلًا على فيلالي: الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة، المرجع السابق، ص ٢٩، ٣٠.

وفيما يتعلق بمنح الشخصية الاعتبارية للحيوانات والبيئة في الدول الغربية انظر لهذه الاتجاهات:

Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person, Journal of Politics and Law; Vol. 12, No. 3, 2019, Published by Canadian Center of Science and Education, pp. 109,110.

أبرزها افتقار الروبوتات للإدراك، والوعي، والإرادة، وهي صفات حصرية للإنسان تُسهم في تكوين شخصيته القانونية[١٥٩]. فحتى وإن أظهرت الروبوتات قدرات تفوق الإنسان في مجالات معينة، فإنها تبقى أقل كفاءة في مجالات أخرى. وبالتالي، فإن منح الروبوتات الشخصية القانونية على غرار الشخص الطبيعي يعني الاعتراف بها ككيان مماثل للإنسان، وقد يُفضي إلى منحها حقوقًا أساسية مثل الكرامة، السلامة، أو حتى المواطنة[١٦٠].

يُضاف إلى ذلك أن المادة (٢٩) من القانون المدني المصري، تتناول بداية ونهاية الشخصية القانونية للإنسان، حيث تنص على أن الشخصية القانونية تبدأ بالولادة وتنتهي بالوفاة. ولا يمكن تطبيق هذه الأحكام على الروبوتات الذكية، التي تتكون من أنظمة معلوماتية وخوارزميات تتحكم في هيكلها المادي. وبالتالي لا يمكن القول إن الشخصية القانونية للروبوتات تبدأ بالولادة وتنتهي بالوفاة، لأنها تفتقر إلى الصفات البيولوجية التي تُميز الإنسان[١٦١].

ثانيًا، فإن الأحكام التي تجرّم الإساءة إلى الحيوانات أو الاعتداء على البيئة، لا تشير بالضرورة إلى منح هذه الكائنات أو العناصر الطبيعية الشخصية القانونية بشكل صريح، بل تسعى في المقام الأول إلى حماية قيم اجتماعية معينة، مثل تجنب إيذاء الشعور العام لدى الناس، أو المساس بما لديهم من عاطفة تجاه مشاهد الإساءة إلى حيوان، أو الاعتداء على عناصر الطبيعة. فالهدف الأساسي من هذه التشريعات هو حماية الإنسان ومصلحته في العيش في بيئة سليمة ومتوازنة، وليس الكائنات أو العناصر الطبيعية في حد ذاتها[١٦٢].

---

[١٥٩] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٨٧٦.

[160] Nathalie Nevejans: Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, op. cit., p. 42,43.

[١٦١] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٨٧٦.

[١٦٢] أحمد بلحاج جراد: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(ISSN: 2537- 0758)

كما أنه في بعض الثقافات، جاء إسناد الشخصية القانونية للحيوانات أو عناصر الطبيعة كنتيجة لثقافات معينة تُقدس هذه الكائنات أو العناصر، ما جعل هذه الصفة مقصورة على ما يُعد مقدسًا(١٦٣). فعلى سبيل المثال، عندما يُعترف بشخصية قانونية لنهر أو تمثال، فإن ذلك يعكس رغبة في تكريس الطموحات والمعتقدات الأنطولوجية لبعض الشعوب أو المجتمعات بشكل قانوني(١٦٤). ومع ذلك، لا يمكن إسقاط هذا المنطق على الذكاء الاصطناعي، الذي يظل نتاجًا بشريًا ويخلو من أي بُعد مقدس أو عقائدي، ففي حين أن بعض فئات الحيوانات وعناصر الطبيعة تُعتبر ظواهر طبيعية ملموسة، فإنها في بعض الثقافات تُختزل في رموز روحية أو قوى خارقة غير مرئية، يُعتقد أنها تمتلك القدرة على جلب الخير أو دفع الشر. وعلى هذا الأساس، تُمنح هذه الكيانات حماية خاصة ليس باعتبارها قيمة بحد ذاتها، بل لكونها وسيلة لحماية مصلحة الإنسان وضمان رفاهيته. فالغاية من الحماية القانونية تظل مرتبطة بخدمة الإنسان، وليس خدمة هذه الكيانات لذاتها(١٦٥).

تعقيب:

<u>من حيث إنه لا يجوز اعتبار الروبوتات مثل الأشخاص الاعتبارية:</u>

تتمتع الأشخاص الاعتبارية بحقوق والتزامات قانونية واضحة، ولها ممثلون قانونيون يتحملون المسئولية. أما الروبوتات، فلا يوجد ممثل قانوني بشري يمكن مساءلته بنفس الطريقة، وبالتالي ستقع المسئولية في النهاية على عاتق المصنعين أو المبرمجين. وبالتالي لا يجوز اعتبار الروبوتات مثل الأشخاص الاعتبارية لعدة أسباب نسردها فيما يلي:

أولًا: يتمتع الشخص الاعتباري، مثل الشركات، بقدرة على اتخاذ القرارات من خلال ممثليه القانونيين، الذين يتحملون المسئولية القانونية. وهؤلاء الممثلون هم أشخاص

(١٦٣) المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(164) Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, op. cit., p. 4.

(١٦٥) أحمد بلحاج جراد: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

طبيعيون يمكن محاسبتهم قانونيًا عن أفعالهم وأفعال الكيان الذي يمثلونه. على العكس من ذلك، تُنفذ الروبوتات قرارات مبرمجة تعتمد على خوارزميات وضعها البشر، وهي تفتقر إلى القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة أو إلى الوعي والإدراك القانوني.

ثانيًا: يتمتع الشخص الاعتباري بالحقوق والواجبات القانونية التي يمكن تنفيذها من خلال النظام القانوني. إذ يمكن للشخص الاعتباري أن يُقاضِي ويُقاضَى، ويتملك الممتلكات، ويتحمل المسئولية عن الديون والالتزامات القانونية الأخرى. أما الروبوتات، هي منتجات تكنولوجية تُستخدم لأغراض معينة، وبالتالي فهي أدوات في يد البشر، وتظل مسئولية أفعالها واقعة على كاهل الشركات المصنعة أو المبرمجين، وليس على الروبوت ذاته.

ثالثًا: يمكن للأشخاص الاعتبارية التفاعل مع النظام القانوني من خلال ممثليها القانونيين، وبالتالي الدفاع عن مصالحها في المحاكم. أما الروبوتات لا يمكنها التفاعل مع النظام القانوني بنفس الطريقة. إذ يجب أن يكون هناك دائمًا طرف بشري مسئول يمكن محاسبته على الأفعال الناتجة عن تشغيل الروبوت.

بناءً على ما سبق، يجب إنشاء إطار قانوني واضح لتحديد المسئولية القانونية لمصنعي ومطوري الروبوتات، بدلاً من محاولة منح الروبوتات الشخصية القانونية بشكل مستقل. فمنح الروبوتات الشخصية القانونية يتعارض مع المبادئ القانونية التقليدية التي تعتمد على الوعي والقدرة على تحمل الالتزامات القانونية.

من حيث إنه لا يجوز اعتبار الروبوتات مثل الأشخاص الطبيعية:

لا يجوز استلهام نموذج الشخص الطبيعي لمنح الروبوتات حتى ولو كانت ذكية، حقوقًا مماثلة لحقوق الإنسان أو معاملتها ككائن بشري، وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب، وهي:

أولًا: تفتقر الروبوتات إلى السمات البيولوجية والنفسية التي تميز البشر، مثل الوعي والإحساس بالألم والمشاعر، وهي صفات جوهرية تُعزز من مفهوم الإنسانية وتُشكل أساس حقوق الإنسان. وهذه الصفات ليست مجرد عناصر إضافية، بل هي جزء أساسي من الطبيعة الإنسانية التي تُمنح بموجبها الحقوق والالتزامات. وعلى الرغم من التقدم التقني الملحوظ في تصميم الروبوتات وقدرتها على أداء مهام متقدمة، إلا أنها تبقى

(ISSN: 2537- 0758)

مجرد أدوات تفتقر إلى الوعي الذاتي أو القدرة على الشعور، مما يجعل من غير المنطقي تطبيق منظومة حقوق الإنسان عليها. فعدم امتلاك الروبوتات لتلك السمات الإنسانية يعيق أي محاولة لتوسيع نطاق هذه الحقوق لتشملها، ويجعل الاعتراف بحقوق الروبوتات أمراً غير مبرر قانونيًا وأخلاقيًا.

ثانيًا: قد يتعارض منح الروبوتات حقوقًا كاملة مع المفهوم التقليدي لحقوق الإنسان، والذي يشمل حقوقًا أساسية مثل الكرامة، والنزاهة، والأجر، والمواطنة. فهذه الحقوق تُمنح للإنسان بهدف الحفاظ على شخصيته الإنسانية، بما يتضمنه ذلك من سمات مادية ومعنوية، وضمان حريته في مختلف جوانب الحياة. تلك المفاهيم، التي تُعد جوهرية في إطار حقوق الإنسان، لا يمكن تطبيقها على الروبوتات، التي تُصمم وتُبرمج لأداء مهام محددة دون أن تمتلك وعيًا أو إرادة مستقلة.

إن الهدف من اقتراح منح الروبوتات الشخصية القانونية لا يتمثل في حماية الروبوتات ذاتها من الاعتداءات البشرية، بل في إيجاد إطار قانوني يحدد المسئولية عند وقوع أضرار ناجمة عن استخدامها. إذ تكمن الغاية الأساسية في حماية البشر من الأضرار المحتملة التي قد تنتج عن الاستخدام غير المسئول للروبوتات، وتحديد من يتحمل المسئولية، سواء كانوا مصنعين أو مبرمجين أو مستخدمين، عند وقوع أي خلل أو ضرر.

ثالثًا: هناك مخاوف حقيقية من طمس الحدود بين البشر والآلات، وهو ما قد يُشكل تهديدًا للهوية الإنسانية. إن الحفاظ على التمييز الواضح بين الإنسان والآلة يعد ضرورة أساسية لحماية القيم الإنسانية الجوهرية. فالإنسان يتميز بسمات فريدة مثل الوعي، والإحساس، والقدرة على اتخاذ قرارات أخلاقية، بينما تبقى الآلات، مهما كانت متطورة، مجرد أدوات مبرمجة لتنفيذ مهام محددة بناءً على تعليمات مسبقة.

إن التداخل بين الإنسان والآلة، خاصة مع التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي إلى تآكل هذا الفاصل الحيوي. فإذا تم تهميش هذا التمييز، فقد يُسهم ذلك في تآكل الهوية الإنسانية بشكل أعمق، حيث يُنظر إلى الآلات على أنها كيانات متساوية أو شبيهة بالبشر. لذا، فإن الحفاظ على هذا الفرق ليس فقط لحماية

حقوق الإنسان، ولكن لضمان استمرار وجود القيم الإنسانية التي تميز البشر عن الروبوتات الذكية.

رابعًا: قد يؤدي منح الروبوتات حقوقًا مماثلة لتلك التي يمتلكها البشر إلى ظهور تعقيدات قانونية متعددة. فعلى سبيل المثال، في حال منح الروبوتات حقوقًا محددة، يبرز السؤال الرئيسي حول من يتحمل المسئولية القانونية عن الأفعال التي تصدر عن هذه الروبوتات. كما يتعين تحديد كيفية تقييم الأضرار والتعويضات في حال حدوث تعديات على حقوق الروبوتات. تثير هذه الأسئلة إشكاليات قانونية معقدة تعكس التحديات التي قد تنشأ عند محاولة تطبيق نموذج حقوق الإنسان على الروبوتات.

خامسًا: إن الاعتراف بحقوق للروبوتات قد يتسبب في إرباك مفهوم المسئولية القانونية التقليدية. فالروبوتات، رغم قدرتها على التعلم واتخاذ القرارات، تفتقر إلى الوعي الذاتي والإرادة الحرة، مما يجعل مساءلتها بطريقة مشابهة للمساءلة البشرية أمرًا غير ممكن. فأي أخطاء أو تجاوزات ترتكبها الروبوتات تُعزى في الواقع إلى برمجتها وتصميمها من قبل البشر. وبالتالي، فإن المسئولية القانونية يجب أن تقع على عاتق هؤلاء البشر، وليس على الروبوتات نفسها. من ثم، فإن منح حقوق للروبوتات قد يقوض جوهر المسئولية القانونية التي تعتمد على الوعي والإرادة الحرة، مما يؤدي إلى تقويض معنى النظام القانوني نفسه.

من هذا المنطلق، يتعين علينا توخي الحذر في التعامل مع الروبوتات، والعمل على تطوير إطار قانوني يُحدد بوضوح حدود حقوق وواجبات هذه الكيانات، بما يحفظ التوازن بين التقدم التكنولوجي وحماية القيم الإنسانية.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثاني
مدي ثبوت الشخصية القانونية للروبوتات

تمهيد وتقسيم:

في ظل تطور القدرات المستقلة للروبوتات، يسعى القانونيون لوضع إطار قانوني ينظم مسئولية تشغيلها وتحديد تبعات استخدامها. وبالنظر إلى التقدم المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي، ووجود سوابق قانونية تتعلق بمنح الشخصية القانونية لكيانات غير بشرية، قد يُفكر في منح نوع من الشخصية القانونية للروبوتات، وهو ما قد يحظى لاحقًا بالاعتراف الدولي من قبل الدول الأخرى(١٦٦).

ومع ذلك، هناك اتجاه معارض يقترح عدم منح الروبوتات شخصية قانونية، مؤكدًا على أن هذه التقنيات تُستخدم أساسًا لتعزيز رفاهية الإنسان وسعادته. ووفقًا لهذا الرأي، ينبغي التعامل مع الروبوتات كأدوات تكنولوجية لخدمة الإنسان، وليس ككيانات مستقلة ذاتية. رغم أن بعض الروبوتات قد تُصمم لتبدو وكأنها تمتلك ذكاءً أو عواطف، إلا أنه يجب إدراك أنها تبقى آلات تفتقر للوعي الذاتي(١٦٧). علاوة على ذلك، قد يؤدي الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات إلى نتائج غير مرغوب فيها، مثل نشوء "مجتمع غير بشري" له حقوقه والتزاماته الخاصة، مما قد يتسبب في تكوين مجتمع إلكتروني يتجاوز القوانين البشرية. هذا من شأنه أن يخلق تعارضًا مع النظام القانوني القائم(١٦٨).

وأخيرًا، يثير منح الشخصية القانونية للروبوتات إشكاليات كبيرة تتعلق بالجهة التي ينبغي أن يُمنح لها هذا الاعتراف. هل يكون الاعتراف للهيكل الخارجي للروبوت، أم للبرنامج أو "العقل" الذي يتحكم به، أم للأطراف المسئولة عن تصميمه وتشغيله؟(١٦٩).

---

(166) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, International and Comparative Law Quarterly 69, no. 4 (2020): 819–844 at 822.

(167) Y.L. Choi et al.: Making of South Korean Robot Ethics Charter: Revised Proposition in 2018, op. cit., p. 66.

(١٦٨) السيد رمضان عبد الصمد عشماوي: أساس المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الروبوت الذكي في التشريع المصري، المرجع السابق، ص ١٧، ١٨.

(١٦٩) المرجع السابق، ص ١٨.

هذه الأسئلة تبرز التعقيدات القانونية المرتبطة بتحديد الكيان الذي يتحمل المسئولية، ويمتلك الحقوق والالتزامات القانونية. لذا، يسعى هذا البحث إلى استكشاف هذين الاتجاهين بشكل مفصل **وذلك في مطلبين متتالين:**

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للروبوتات.

المطلب الثاني: الاتجاه المعارض لمنح الشخصية القانونية للروبوتات.

المطلب الأول

الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للروبوتات

تبدو فكرة أن الروبوتات في مظهرها، وحركتها، وتفكيرها تشبه البشر، حقيقة واقعية، لذا فحل جميع مشكلات آلات الذكاء يكمن في منحها الشخصية القانونية الإلكترونية، دون الحاجة إلى فرض قواعد مسئولية جديدة ومبتكرة[١٧٠]، وذلك لإيجاد أساس قانوني يمكن الاعتماد عليه لإقرار التزام هذه الروبوتات بتعويض الأضرار التي تسببها للغير[١٧١].

وتستند حجج مؤيدي منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الممارسات القانونية المتعلقة بمنح الشخصية القانونية لكيانات متعددة، مثل الشركات، والحيوانات، والأطفال، والأشخاص ناقصي وعديمي الأهلية. إذ تتمتع هذه الكيانات بوضع قانوني يمكّنهم من اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، حتي وإن كانت الأنظمة القانونية المعاصرة تقيد وتحدد نطاق حقوقهم والتزاماتهم[١٧٢]. وهذا يشير إلى أن الشخصية القانونية ليست مفهومًا موحدًا ينطبق بالتساوي على جميع الأشخاص داخل النظام القانوني[١٧٣].

إذ تعتبر الشخصية القانونية مفهومًا متدرجًا، يتألف من مجموعة من الحقوق

---

[١٧٠] محمد محمد القطب مسعد سعيد: دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٧٠٧.

[١٧١] أحمد علي حسن عثمان: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، المرجع السابق، ص ١٥٥٨.

[172] Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person, op. cit., p. 107.

[173] Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 824.

(ISSN: 2537- 0758)

والواجبات التي يمكن تجزئتها وفصلها. وهذا يتيح إمكانية منح كيانات مختلفة درجات متباينة من الشخصية القانونية، بحيث تتمتع ببعض الحقوق والواجبات دون غيرها. وهذا النهج التدريجي يتضح من خلال التاريخ القانوني الذي شهد حرمان بعض الفئات من كامل الحقوق والواجبات، مثل النساء والعبيد في فترات سابقة، مما يشكل سابقة يمكن الاستناد إليها في توزيع الحقوق بشكل انتقائي(١٧٤).

وبناءً على هذا التحليل، يمكن منح أنظمة الذكاء الاصطناعي بعض الحقوق والواجبات، مع تقييدها من الحصول على أخرى. وبذلك يمكن بناء إطار قانوني مرن ومناسب يعتمد على تقييم دقيق لاحتياجات وإمكانيات هذه الأنظمة، مما يسمح بصياغة مزيج متوازن من الحقوق والواجبات يُلبي متطلبات التكنولوجيا مع الحفاظ على المبادئ القانونية الأساسية(١٧٥).

يضاف إلي ما سبق، أنه مع تزايد قيمة صناعة الروبوتات، وتوقع انتشارها في مختلف مجالات الحياة، وفي ظل التسارع المتزايد بين مصنعيها، للمشاركة في "هوجة السوق" لإنتاج روبوتات تعمل في جميع المجالات، والتي قد لا تخضع لاختبارات كافية، فإن هذا الوضع قد يزيد من مخاطر وقوع أخطاء في تصنيع أو برمجة هذه الروبوتات، مما يشكل تهديدًا كبيرًا على البشر، مما يستوجب منحها الشخصية القانونية(١٧٦).

وقد ذهب اتجاه أول(١٧٧) إلى إمكانية تقسيم الشخصية القانونية للروبوتات إلى قسمين. ويتمثل القسم الأول في منح الذكاء الاصطناعي الاستقلالية التامة والشخصية القانونية الكاملة، بينما يمنح القسم الثاني الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية تابعة أو تحت وصاية شخص آخر، يُطلق عليها مجازًا "الشخصية المعنوية غير المميزة". ويهدف هذا التقسيم إلى تمكين الروبوتات من اكتساب ذمة مالية مستقلة بشكل قانوني، بحيث تكون مسئولة عن التزاماتها الناشئة عن أعمالها غير المشروعة وتستفيد من ثمار

(174) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 19.

(175) Ibid, 19.

(١٧٦) محمد محمد القطب مسعد سعيد: دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٧١٠.

(١٧٧) همام القوصي: نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني، المرجع السابق، ص٢٥، ٢٦.

أعمالها المشروعة.

ويستند هذا النهج إلى تصور أن تطور الإنسان ككيان واكتسابه الشخصية القانونية مر بمراحل تدريجية. فعند ولادة الإنسان، ينتقل من العدم إلى حالة أعلى من حيث الحقوق والالتزامات، تُعرف بـ"انعدام التمييز". ويشير هذا المفهوم إلى أن الشخص يمكن أن يتمتع بالشخصية القانونية، دون أن يكون قادرًا على التمييز الكامل بين الصواب والخطأ، مما يجعله "ناقص الأهلية". وفي هذه الحال يمكن للشخص غير المميز امتلاك الحقوق المالية التي تعود عليه بالنفع، دون أن يكون له حق التصرف في تلك الحقوق بشكل مطلق.

ومع تطور الروبوتات وقدرتها على العمل والإنتاج والإبداع بشكل مستقل، تبرز التساؤلات حول إمكانية منحها أجرًا يُودع في ذمتها المالية الخاصة، وتحملها المسئولية المالية الناتجة عن أخطائها. وفي حال عجزها عن الوفاء بالتزاماتها، يكون من الممكن الرجوع على الشخص الطبيعي الذي يمثلها قانونيًا، والمعروف بـ"النائب الإنساني"، لتحمل تلك المسئولية[١٧٨].

وقد أيد البرلمان الأوروبي هذا الاتجاه– في قراره السابق الإشارة إليه بشأن القواعد القانونية المدنية للروبوتات– حيث قدم مفهوم "النائب الإنساني" المسئول عن الروبوتات. ويهدف هذا القرار إلى نقل عبء المسئولية من الروبوتات الذكية إلى الإنسان باعتباره نائبًا قانونيًا عنها. وذلك لأن الإطار القانوني الحالي لا يسمح للروبوتات بتحمل المسئولية القانونية المباشرة عن الأفعال التي قد تلحق الضرر بالغير، وإنما تُغطى الحالات التي يمكن فيها إرجاع الضرر إلى جهة بشرية معينة، مثل المُصنِّع أو المُشغِّل أو المالك أو المستخدم، بشرط أن يكون السلوك الضار للروبوت متوقعًا ويمكن تجنبه من قِبل هذه الجهة[١٧٩].

---

[١٧٨] عبد الله محمد الزامل: الشخصية القانونية للروبوتات، المرجع السابق، ص ٣٨.

[179] AD. whereas under the current legal framework robots cannot be held liable per se for acts or omissions that cause damage to third parties; whereas the existing rules on liability cover cases where the cause of the robot's act or omission can be traced back to a specific human agent such as the manufacturer, the operator, the owner or the user and where that agent could have foreseen and avoided the robot's harmful behaviour;

(ISSN: 2537- 0758)

واستكمالاً لما سبق، فإن هذا الاتجاه يري أنه مع تقدم الروبوتات من حيث القدرة على التفكير المنطقي، وإدارة الوقائع، وتصحيح القرارات في ظل التغيرات الخارجية، يمكن أن تصل هذه الروبوتات إلى مرحلة التمييز. وفي هذه المرحلة، يمكن تحميل الروبوتات المسئولية الشخصية عن الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها عن إدراك كامل. ولكن ذلك مشروط بتطور وعي الروبوتات إلى مستوى يمكن معه القول بأن الآلة الذكية أصبحت تتمتع بالوعي الذي يرفع من مستوى أهليتها. فوفقاً لهذا النهج، فإن الروبوت الذي يصل إلى مرحلة التمييز سيكون له القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات القانونية، ويضاف إلى ذلك إمكانية إدارته لذمته المالية بشكل شخصي(١٨٠).

وفي حال وصلت قدرات الروبوتات إلى مستوى أهلية الأداء الكاملة، أي عندما تصبح الروبوتات قادرة على العيش حياة شبه كاملة تشبه حياة الإنسان من حيث التعلم، واكتساب الخبرات، والاندماج في المجتمع، فإنها ستصبح روبوتات "راشدة". وفي هذا السياق، يبرز التساؤل حول إمكانية قبول فكرة "الشخص الإلكتروني الراشد" في ظل الدساتير والقوانين المعاصرة. الإجابة وفقاً لهذا الاتجاه تكون بالنفي، حيث إن الاعتراف بالشخصية القانونية الكاملة للروبوت الراشد يتطلب تعديلات جوهرية في البنية القانونية للدول، بدءاً من الدساتير وصولًا إلى القوانين العامة. وهذه التعديلات يجب أن تهدف إلى الاعتراف بالحقوق الكاملة للكيانات الإلكترونية. وفي هذه الحال لن يكون الروبوت الراشد بحاجة إلى نائب إنساني يمثل مصالحه، بل سيكون قادراً على ممارسة حقوقه القانونية وتحمل التزاماته بشكل مستقل. إذ سيستفيد الروبوت الراشد من تجاربه الواقعية، وسيكون مسئولًا قانونيًا عن تصرفاته بشكل كامل كشخص إلكتروني.

وأخيرًا، يرى هذا الاتجاه أنه إذا كانت الروبوتات، بمجرد تشغيلها، تتمتع بإمكانيات ذهنية متقدمة تمكنها من إدارة شئونها المالية والتعلم من تجاربها، يمكن منحها الشخصية القانونية فورًا دون الحاجة إلى المرور بالمراحل التي يمر بها البشر في تطورهم. ولكن، هذا يتطلب إعادة النظر في طبيعة الكيانات الإلكترونية بعيدًا عن المقارنة مع الإنسان،

---

whereas, in addition, manufacturers, operators, owners or users could be held strictly liable for acts or omissions of a robot;

(١٨٠) همام القوصي: نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني، المرجع السابق، ص٣٦- ٣٨.

إذ يمكن للروبوتات أن تصل إلى مرحلة الرشد بسرعة بفضل تقنيات التعلم الآلي. وعند وصولها إلى هذه المرحلة، لن تكون هناك حاجة لنائب إنساني لتحمل المسئولية المدنية، بل ستصبح الروبوتات مسئولة بذمتها المالية الافتراضية. وبذلك، يتطلب الأمر تعديلات قانونية مستقبلية للاعتراف بالشخصية الافتراضية للروبوت الراشد، وتنظيم عمليات بيع وشراء هذه الروبوتات الراشدة بما يواكب هذا التطور القانوني(١٨١).

وذهب اتجاه ثان(١٨٢) إلى أن هناك ثلاثة سياقات رئيسية تؤثر على منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي وهي:

أولًا: في سياق القيمة النهائية، يتمحور السؤال حول ما إذا كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي تمتلك قيمة ذاتية، تستحق بسببها الاعتراف بها ككيان يتمتع بحقوق قانونية. فعلى سبيل المثال، الروبوتات الشبيهة بالبشر قد تستحق حماية قانونية خاصة، تشمل حقوقًا مشابهة لتلك الممنوحة للأشخاص الاعتبارية. ويستند هذا التصور إلى التشابه بين هذه الأنظمة والبشر في بعض الوظائف، مما يعزز إمكانية حمايتها قانونيًا.

ثانيًا: في سياق المسئولية، ينصب التركيز على إمكانية تحميل أنظمة الذكاء الاصطناعي المسئولية القانونية. فعلى سبيل المثال، هل يمكن تحميل السيارات ذاتية القيادة أو الروبوتات الأمنية المستقلة المسئولية الجنائية أو المدنية عن أفعالها؟ فالشخصية القانونية في هذا السياق تتطلب أن تكون الأنظمة قادرة على تحمل التزامات قانونية، بما في ذلك تملك الممتلكات، وتحمّل المسئولية عن الأضرار التي قد تسببها.

ثالثًا: في السياق التجاري، يثار التساؤل حول إمكانية أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي ككيانات تجارية، تقوم بالشراء والبيع، وإبرام العقود، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية بشكل مستقل. فإذا كانت هذه الأنظمة تتمتع بهذه القدرات، فإنها يمكن أن تعتبر فاعلًا تجاريًا في السوق.

وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى نوعين وهما(١٨٣):

النوع الأول: أنظمة ذات قيمة نهائية فقط، وهي تلك التي تُعتبر "أشخاصًا اعتبارية سلبية"، حيث تستحق حماية قانونية شبيهة بتلك الممنوحة للأشخاص عديمي الأهلية،

---

(١٨١) المرجع السابق، ص ٤٤، ٤٥.

(182) Visa A.J. Kurki: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, op. cit., pp. 176,177.

(183) Ibid, 177.

(ISSN: 2537- 0758)

مثل الأطفال أو الأشخاص في غيبوبة. وهؤلاء الأشخاص يتمتعون بحماية قانونية، ولكنهم غير قادرين على القيام بالتصرفات القانونية بأنفسهم.

النوع الثاني: أنظمة ذات قيمة نهائية مع القدرة على التصرف، وهي التي تُعتبر "أشخاصًا اعتبارية نشطة"، حيث يمكنها القيام بالتصرفات القانونية مثل التعاقد وإدارة الممتلكات بشكل مستقل.

وفي حال عدم اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات قيمة نهائية، فإن الشخصية القانونية تُمنح فقط بناءً على قدرتها على أداء واجبات قانونية محددة، مثل تحمل المسئولية عن الأضرار التي قد تسببها. وفي هذه الحال يتم الاعتراف بالشخصية القانونية الاعتبارية بناءً على القدرة على الوفاء بالالتزامات، أو ممارسة صلاحيات محددة مرتبطة بمسئوليتها القانونية(١٨٤).

وفي الواقع العملي، بدأت العديد من الدول في التحضير للتعامل مع الوضع القانوني لروبوتات الذكاء الاصطناعي، نظرًا للتقدم السريع في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، أصدرت لجنة الشئون القانونية في البرلمان الأوروبي تقريرًا، بشأن وضع قواعد قانونية مدنية تنظم تصنيع واستخدام واستقلالية وتأثير الروبوتات الذكية على المجتمع. وأحد الحلول التي اقترحها البرلمان هو إنشاء وضع قانوني خاص يُعرف بـ "الشخص الإلكتروني" للروبوتات الذكية، بحيث يمكن اعتبارها كيانات قانونية يمكن مساءلتها مدنيًا وجنائيًا(١٨٥).

ويشير البعض إلى أن الذكاء الاصطناعي قد أصبح قادرًا بشكل كبير على تقليد السلوك البشري، إلا أن أفعاله قد تسبب أضرارًا لا يمكن مواجهتها بالقواعد التقليدية للمسئولية المدنية؛ والسبب في ذلك هو أن الذكاء الاصطناعي يتخذ قراراته بشكل مستقل، وليس فقط بناءً على المعلومات المبرمجة فيه، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان الضرر الذي يتسبب فيه ناتجًا عن خلل في التصنيع أو عن سلوك مكتسب من البيئة المحيطة. وبناءً على ذلك، يرى البعض أن الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للذكاء

(184) Ibid, 177.

(185) Mady Delvaux: European Parliament Committee on Legal Affairs Report with Recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotic, ((INL), 2016).<http:// www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//NONSGML+COMPARL+PE-582.443+01+DOC+PDF+V0//EN&language=EN, (Accessed 1 July 2024)

الاصطناعي يساعد على تحديد المسئولية بدقة أكبر[١٨٦].

وهناك اتجاه[١٨٧] يرى أيضًا أن بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تُظهر عمليات مشابهة لتلك التي يقوم بها الدماغ البشري، مما قد يبرر منحها الشخصية القانونية.

والدافع الرئيسي وراء الاقتراح بمنح الروبوتات الشخصية القانونية، هو تمكين المتضررين من مقاضاة الروبوتات في حال تسببت في ضرر[١٨٨]. فالروبوتات تتمتع بقدرة مزدوجة على القيام بأعمال نافعة وضارة، مما يجعلها تُعتبر فاعلًا اجتماعيًا في بعض الحالات[١٨٩]. فهناك أمثلة على أن الجنود قد يخاطرون بحياتهم للحفاظ على الروبوتات العسكرية، وهو مؤشر على اعتبار الروبوتات جزء من النسيج الاجتماعي[١٩٠].

ويرى فقهاء القانون أن الروبوتات تظل مجرد أدوات مادية وليست فاعلا اجتماعيًا. ولكن من منظور عملي ونظري، يمكن منحها الشخصية القانونية على غرار الشركات لحل بعض مشكلات المساءلة التي قد تنشأ عنها. فالروبوتات تبدو وكأنها تقوم بأفعال متعمدة وتفهم عواقب سلوكها، ولكن بسبب التعلم الآلي والبرمجة الديناميكية، لا يمكن حتى للمصنعين التنبؤ بشكل كامل بتصرفاتها المستقبلية، وهو ما يخلق فجوة في المساءلة بين المصنعين والمشغلين والضحايا[١٩١].

وهنا يثور التساؤل حول من يتحمل المسئولية، وذلك في حال لم يكن الشخص الطبيعي قادرًا على توقع السلوك الضار للروبوت كوكيل مستقل، إذ يكون من غير الممكن تحميله المسئولية. وكذلك، إذا لم يتمتع الروبوت بشخصية قانونية، فلا يمكن تحميله المسئولية أيضًا، حتى لو اعتبُر ذكيًا، لأنه لا يمتلك حقوقًا أو التزامات قانونية،

(186) Nadia Yas, Reema Al Qaruty, Samer Abdel Hadi, and Ayesha AlAdeedi: Civil Liability and Damage Arising from Artificial Intelligence, Migration Letters, Vol. 20, No. 5, Aug. 2023, p. 431.
(187) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 17.
(188) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 825.
(189) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 334.
(190) Ryan Calo: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, op. cit., p. 515.
(191) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 334.

(ISSN: 2537- 0758)

بما في ذلك الالتزام بالتعويض عن الأضرار[١٩٢]. وبالتالي، يمكن إسناد الشخصية القانونية إلى الروبوت كوسيلة ممكنة لسد فجوة المساءلة[١٩٣].

ويرى البعض أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون مثالية، بحيث لا تتصرف بطرق تتطلب تحمل المسئولية القانونية، مما يجعل المبرمجين مطالبين ببرمجتها على نحو يجبرها على الالتزام بواجباتها القانونية، وبحيث يكون من المستحيل عليها مخالفة هذه الواجبات. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون قادرًا على فهم المبادئ القانونية، وبالتالي لن يكون هناك مجال للحديث عن المساءلة القانونية[١٩٤]. ومع ذلك، قد يختار بعض المبرمجين عدم برمجة الذكاء الاصطناعي وفقًا لهذا المعيار المثالي، مما يؤدي إلى إنشاء ذكاء اصطناعي يفهم المتطلبات القانونية لكنه لا يلتزم بها. فإذا كان الهدف الرئيسي للذكاء الاصطناعي هو جمع أكبر قدر ممكن من الثروة، فإنه سيقوم بحساب الفوائد والعواقب المحتملة للسلوك غير القانوني، ويختار الخيار ذا القيمة الاقتصادية الأعلى، أي أن الذكاء الاصطناعي سيقوم بموازنة المنافع الاقتصادية للسلوك غير القانوني مقابل العواقب القانونية كجزء من حساباته لاتخاذ القرار المناسب[١٩٥].

---

(192) Sónia Moreira: IA & Robotics: Towards Legal Personality?, op. cit., p. 8.

(193) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 334.

(194) Visa A.J. Kurki: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, op. cit., p. 180.

(١٩٥) قد يكون الإخلال بالعقد هو الخيار الاقتصادي الأكثر كفاءة، مما يؤدي إلى تحقيق أكبر فائدة لجميع الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، إذا حجزت عائلة "سميث" المكونة من أربعة أفراد، جناح في فندق صغير، والذي يحتوي على ثلاثة أجنحة، ويتسع كل جناح لأربعة أشخاص، وقبل وصولهم لتسجيل الدخول، قدمت عائلة فرانك المكونة من اثني عشر فردًا طلبًا لحجز الفندق بأكمله لقضاء الليلة معًا في مكان واحد. ولم يستطع الفندق الاتصال بعائلة سميث، ولكن المالك يستفسر من فندق آخر في نفس الشارع إذا كان بإمكانهم استضافة عائلة سميث. ويتم العثور على غرفة مناسبة ويتم نقل عائلة سميث إلى الفندق الآخر مع خصم ٣٠٪. النتيجة هنا هي أن عائلة سميث تحصل على خصم، وعائلة فرانك تستطيع الإقامة معًا، ويحصل كلا الفندقين على زبائن إضافيين. ومع ذلك، تم الإخلال بالتزام تعاقدي حيث لم توافق عائلة سميث (أو الشخص الذي قام بالحجز على هذا التغيير). ومع ذلك، قد يكون من مبررات منشئ أنظمة الذكاء الاصطناعي الرغبة في

ومن هنا، فإن فرض المسئولية القانونية على الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لردع السلوك غير القانوني(١٩٦). لكن هذه الفكرة تتجاوز مجرد منح الكيانات الذكية الشخصية القانونية، إذ قد تؤدي إلى مطالبة تلك الكيانات بالحصول على حقوق مشابهة لحقوق الإنسان، نظرًا لقدرتها على الوعي، والاستقلالية، والعقلانية، وغيرها من الصفات التي ترتبط بحقوق الإنسان الأساسية(١٩٧).

ورغم أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست واعية حاليًا، فإن احتمال ظهور هذا الوعي في المستقبل قد يبرر منحها حقوقًا قانونية معينة. وهناك بالفعل مقارنات مع الأطفال الرضع، الذين يحصلون على حقوق معينة رغم عدم وعيهم. وبالنسبة للاستقلالية، فقد تم تصميم بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل الطائرات العسكرية بدون طيار، والسيارات الذاتية القيادة، بحيث تتصرف باستقلالية، ودون أي تعليمات من مطوريها، بناءً على التعلم من البيئة المحيطة(١٩٨).

أما العقلانية، فهي مثار جدل كبير، فما مدي إمكانية أن تكون الآلات الذكية قادرة على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ، مما يقربها من مفهوم العقلانية الإنسانية؟ إن قرارات الأفراد تعتمد على غرائزهم وتجاربهم وقناعاتهم في تحديد "الإستراتيجية الصحيحة" في ظل ظرف معين. وبالتطبيق على الروبوتات الذكية، فمع تقدم تقنية "التعلم العميق"، يمكننا تصور سيناريو يتم فيه تعليم الآلات التفريق بين المعايير الجيدة والسيئة، بحيث تتعلم اتخاذ القرارات الصحيحة(١٩٩). فعلي سبيل المثال، في محاولة لفهم كيف يمكن للروبوت أن يتعلم ذاتيًا نسوق المثال التالي: في تجربة تمت في السويد عام ٢٠٠٢، نجح العلماء في جامعة "تشالمرز للتكنولوجيا"، في تدريب روبوت على أساسيات الطيران، حيث تم إنشاء روبوت مجنح يمكنه تحريك أجنحته للأعلى/للأسفل

برمجة النظام، ليقوم باتخاذ قرارات مشابهة لمالك الفندق، سعيًا لتحقيق أقصى منفعة للأطراف المعنية.

Visa A.J. Kurki: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, op. cit., p. 180.

(196) Ibid, 180.

(197) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 18.

(198) Ibid, 18.

(199) Ibid, 18.

(ISSN: 2537- 0758)

وللأمام/للخلف، وبالتالي الدوران حول محوره. وتمت برمجته لتحقيق أقصى رفع، ولكنه لم يكن يحتوي على خوارزمية توجهه حول كيفية القيام بذلك. استخدم الروبوت المجنح ببساطة خوارزمية التدريب الذاتي. ففي البداية، كان الروبوت يقوم بحركات عشوائية، واستغرق الروبوت ثلاث ساعات لتعلم كيفية رفرفة أجنحته وتحقيق الرفع، وأثناء قيامه بذلك أظهر الروبوت أنه يمكنه التحايل (أي الغش)، وذلك بعد اكتشافه لأشياء تم وضعها تحت أجنحته بالصدفة، حيث استخدم هذه الأشياء لرفع أجنحته. وبعد بضع ساعات، رفرف الروبوت أحد أجنحته بطريقة تساعده في الوصول إلى الأشياء العشوائية، والارتكاز عليها واستخدامها لرفع نفسه. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن الروبوت تعلم بشكل مستقل حركات تسمح له بالتحليق في الهواء. وقد قام الروبوت بتدريب نفسه من خلال تحسين تقنية الرفرفة الخاصة به. وأدت هذا التجربة إلى نشوء جملة: "إذا كنت لا تعرف كيفية برمجة الروبوت للطيران، فبرمجه بحيث يمكنه معرفة كيفية القيام بذلك بنفسه"[٢٠٠]. وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن مفهوم العقلانية لم يعد يقتصر حصريًا على البشر[٢٠١].

وبناءً على هذه الحجج، فإنه يجب منح أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة الشخصية القانونية، لأنها تقترب تدريجيًا من الصفات الإنسانية التي تؤهلها للحصول على وضع قانوني مشابه. فالأساس الوحيد المحتمل لحرمان أنظمة الذكاء الاصطناعي من هذه الشخصية القانونية قد يتمثل في صورة من صور التمييز، حيث تُفضل رفاهية الإنسان على رفاهية الروبوتات نظرًا لأن المشرعين، بصفتهم بشرًا، قد يميلون إلى حماية مصالح الإنسان أولاً. ومع ذلك، إذا بلغت هذه الأنظمة مستوى عالٍ من التطور، فقد لا تكمن المشكلة في تحديد وضعها القانوني، وإنما في إعادة تقييم وضعنا نحن كبشر في ضوء هذا التطور[٢٠٢].

اختبار تورينج:

في عام ١٩٥٠، طرح آلان تورينج تساؤلًا جوهريًا: "هل يمكن للآلة أن تفكر؟"،

(200) Paulius Cerka, Jurgita Grigienė, and Gintarė Sirbikytė: Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, op. cit., p. 381.

(201) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 18.

(202) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 831.

واستعرض إمكانية أن تحسب الآلة أي شيء باستخدام رموز معينة. وبعد مرور سبعين عامًا، أصبح هناك مزيد من الأدلة التي تعزز هذا التصور، إذ يمكن للروبوتات والأنظمة الذكية أن تتعلم بفعالية بفضل التقدم الهائل في تقنيات الأجهزة مثل وحدات معالجة الرسومات (GPU) والخوارزميات المتقدمة. وقد أصبحت هذه الأنظمة قادرة على التعلم من البيانات واتخاذ قرارات مستقلة(٢٠٣).

ويرتبط اختبار تورينج في جوهره بمسألة إمكانية تحقيق الذكاء الاصطناعي بحد ذاته، وليس بوضعه القانوني. ومع ذلك، فقد باتت المناقشات المتعلقة بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تعتمد إلى حد كبير على هذا الاختبار(٢٠٤). وقد اقترح آلان تورينج، في خمسينيات القرن الماضي، أن الذكاء يمكن إثباته إذا ما أظهرت الآلة سلوكًا ذكيًا لا يمكن تمييزه عن سلوك الإنسان. فإذا نجحت الآلة في الاختبار، يمكن الاستنتاج بأنها ذكية ولديها القدرة على التفكير(٢٠٥). ويتضمن هذا الاختبار ثلاث جهات: قاضٍ يطرح أسئلة على إنسان وجهاز كمبيوتر. فإذا عجز القاضي عن التمييز بينهما بشكل متكرر، يمكن اعتبار الآلة ذكية.(٢٠٦). إذ يسعى الكمبيوتر في اختبار تورينج إلى إقناع العنصر البشري بأنه إنسان وليس آلة. وبناءً على ذلك، عندما تتمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من اجتياز الاختبار بنجاح، يمكن النظر في منحها وضعًا قانونيًا مماثلًا لأشخاص القانون(٢٠٧).

وتجدر الإشارة إلى أن برامج الدردشة الآلية هو أول مثال ناجح لاجتياز اختبار تورينج، وهو ما يعكس تقدمًا كبيرًا في مجال الذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من صعوبة تخيل الروبوتات تتفوق على البشر في الذكاء، إذ أننا لا نستطيع تصور الروبوتات قادرة على اكتشاف قوانين التطور والفيزياء وما إلى ذلك. إلا إن الواقع العملي

(203) Y.L. Choi et al.: Making of South Korean Robot Ethics Charter: Revised Proposition in 2018, op. cit., p. 64.
(204) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 820.
(205) Christoph Bartneck et al.: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, op. cit., p. 9.
(206) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 19.
(207) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 820.

(ISSN: 2537- 0758)

يشير إلى أن هذه الآلات قد اكتسبت مستوى مميزًا من الذكاء، مما يُبرر منحها الشخصية القانونية، خاصة إذا اجتازت اختبارات مثل اختبار تورينج[٢٠٨].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إنشاء جائزة في عام ١٩٩١ لتشجيع الجهود الهادفة إلى اجتياز اختبار تورينج. ورغم أن هذا الاختبار ما يزال مرجعًا في هذا المجال، إلا أن البحث في الذكاء الاصطناعي تجاوز هذا الاختبار كمعيار نهائي[٢٠٩].

منح شخصية قانونية خاصة (إلكترونية) للروبوت:

إن القوانين تتغير ببطء، والتكنولوجيا تتطور بوتيرة سريعة، وهو ما يؤدي إلى عدم توافق بين القوانين والابتكارات التكنولوجية الجديدة، مما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن ما هو مسموح وما هو محظور. وفي حال انتشار التكنولوجيا دون تنظيم، قد يؤدي ذلك إلى التأثير على سلوك الأفراد، وتوليد احتياجات جديدة، وترسيخها كواقع في المجتمع. وعلى الرغم من التأخر الزمني بين ظهور التكنولوجيا ووضع التشريعات المنظمة لها، فإن ذلك يمكن أن يكون مفيدًا لأنه يتيح الوقت لفهم التكنولوجيا واتخاذ قرارات مدروسة، إلا أنه من المهم أن تكون هذه القوانين مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في هذا المجال. ومن الممكن الاستعانة بعدد من الأدوات في هذا السياق، مثل القواعد التي تخضع للمراجعة الدورية، الصياغة الاستشرافية[٢١٠]، التفسير الهادف[٢١١]، والحياد التكنولوجي[٢١٢]، وذلك للتعامل مع التغيرات المستمرة التي يشهدها العالم التكنولوجي[٢١٣].

وفي هذا الإطار، حذّر بعض خبراء الذكاء الاصطناعي من احتمال تفوق

---

(208) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 19.

(209) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 843.

(٢١٠) هذا المصطلح يشير بوضوح إلى صياغة القوانين بطريقة تسبق الأحداث وتتوقع التطورات المستقبلية، حيث تكون القوانين جاهزة للتعامل مع التطورات التكنولوجية الجديدة قبل أن تحدث.

(٢١١) هذا المصطلح يعني تفسير القوانين بطريقة تركز على الغرض والهدف من القانون، بحيث يمكن تطبيقها على الحالات الجديدة التي لم يكن يمكن توقعها عند سن القانون.

(٢١٢) هذا المصطلح يعنى أن تكون القواعد القانونية متماثلة لكل تطبيقات التكنولوجيا.

(213) Erica Palmerini: The Interplay Between Law and Technology, or the RoboLaw Project in Context, op. cit., pp. 16,17.

الروبوتات على البشر بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى فقدان السيطرة عليها، إذ تتحول إلي روبوتات قاتلة، وبالتالي زيادة التهديدات الوجودية التي قد يتعرض لها كوكب الأرض[٢١٤].

لذا يجب أن تخضع أنظمة الذكاء الاصطناعي لمبدأ أساسي يقضي ببقائها تحت سيطرة البشر، رغم ما تتمتع به من إمكانات وقدرات متقدمة. وفي هذا الصدد، برزت "قوانين الروبوتات الثلاث" المعروفة بـ "قوانين أسيموف"، والتي تهدف إلى وضع إطار قانوني لضبط عملية برمجة وصنع وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي. ومن المبادئ الأخلاقية الرئيسية لهذه القوانين: أولًا، مبدأ "التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بعدم إيذاء البشر"، الذي يهدف إلى ضمان عدم قيامها بأي فعل أو سلوك يشكل تهديدًا على الإنسان. ثانيًا، مبدأ "سيطرة الإنسان على أنظمة الذكاء الاصطناعي"، والذي يؤكد على ضرورة بقاء هذه الأنظمة تحت السيطرة البشرية، تفاديًا لأي سلوك قد يشكل جريمة أو يسبب ضررًا للغير. ثالثًا، مبدأ "التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمحافظة على بقائها"، الذي يتطلب تحديث وتطوير هذه الأنظمة مع مراعاة المبادئ الأخلاقية الأخرى[٢١٥].

لذا كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقرر خاص[٢١٦] في عام ٢٠١٣، بإعداد تقرير حول الروبوتات المستقلة القاتلة، وهي الروبوتات التي تتمتع بقدرة على اتخاذ قرار القتل دون تدخل بشري، مما يبرز الحاجة إلى تنظيم هذا المجال[٢١٧].

ومن جانبه، تناول البرلمان الأوروبي– في قراره السابق الإشارة إليه بشأن القواعد القانونية المدنية للروبوتات[٢١٨]– قضية التطورات التكنولوجية المذهلة التي شهدها العقد

---

[٢١٤] محمد ربيع أنور فتح الباب: الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات، المرجع السابق، ص ٦٧.

[٢١٥] كريم علي سالم: الجوانب القانونية للذكا الاصطناعي، مجلة الفقه والقانون، العدد ١٢٢، ٢٠٢٢، ص ٥٨، ٥٩.

[٢١٦] كريستوف هاينز، هو مقررها الخاص المعنى بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا.

[217] Visa A.J. Kurki: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, op. cit., p. 175.

[٢١٨] كما يتناول القرار المعتمد العديد من الموضوعات الأساسية وهي:

- اعتماد تعريف أوروبي مشترك للفئات المختلفة من الروبوتات المستقلة والذكية.

(ISSN: 2537- 0758)

الماضي. فلم تعد هذه التطورات مقتصرة على قدرة الروبوتات الحديثة على القيام بأنشطة كانت تعتبر حصرية للبشر، بل أدت إلى تطوير خصائص ذاتية وإدراكية تمكن الروبوتات من التعلم من التجارب واتخاذ قرارات شبه مستقلة، مما جعلها أكثر تشابهًا مع الكيانات التي تتفاعل مع محيطها وقادرة على تغييره بشكل جوهري[٢١٩].

كما أنه نتيجة للدور المتزايد للذكاء الاصطناعي في التجارة، أشارت لجنة الشئون القانونية في البرلمان الأوروبي، في تقريرها لعام ٢٠١٧، إلى أن المسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن الروبوتات تشكل قضية حيوية، تحتاج إلى التحليل والمعالجة على مستوى الاتحاد الأوروبي. لذلك، دعا البرلمان اللجنة إلى دراسة جميع الحلول القانونية الممكنة، وتقديم تحليلات شاملة لتلك الحلول[٢٢٠].

وفي هذا السياق، اقترح البرلمان الأوروبي إنشاء وضع قانوني محدد للروبوتات المستقلة، يُعرف باسم "الشخصية الإلكترونية"، بحيث يكون هذا النوع من الشخصية

- إنشاء نظام تسجيل للروبوتات لأغراض التتبع على مستوى الاتحاد لتغطية السوق الداخلي.
- إنشاء وكالة أوروبية متخصصة مسئولة عن الروبوتات والذكاء الاصطناعي.
- اعتماد ميثاق بشأن الروبوتات، وهو بمثابة مدونة للسلوك الأخلاقي التي تضع أسس التعريف، والمراقبة، واحترام المبادئ الأخلاقية الأساسية في مرحلة التصميم والتطوير.
- إنشاء لجان أخلاقية أو مدونات سلوك لكل من المهندسين والمستخدمين.

Alain Bensoussan et Léa Puigmal: Le Droit des Robots? Quelle est L'autonomie de Décision d'une Machine? Quelle Protection mérite-t-elle?, op. cit., p. 172.

(219) Civil Law Rules on Robotics: European Parliament Resolution of 16 February 2017 with Recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL).

Liability:

z. whereas, thanks to the impressive technological advances of the last decade, not only are today's robots able to perform activities which used to be typically and exclusively human, but the development of certain autonomous and cognitive features– e.g. the ability to learn from experience and take quasi-independent decisions– has made them more and more similar to agents that interact with their environment and are able to alter it significantly; whereas, in such a context, the legal responsibility arising through a robot's harmful action becomes a crucial issue;

(220) Visa A.J. Kurki: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, op. cit., p. 175.

القانونية نوعًا ثالثًا بين الشخصية الطبيعية والشخصية الاعتبارية [٢٢١].

وذهب اتجاه[٢٢٢] إلى أن الضرورات القانونية تفرض ذلك هذه الشخصية الجديدة، إذ يجب أن تكون جميع الوقائع التي تحدث مشمولة بنصوص قانونية، بحيث لا توجد وقائع خارجة عن نطاق هذه النصوص. فوجود حالات لا يشملها القانون سيؤدي إلى فراغ تشريعي، في حين أن القوانين وُضعت لتلبية احتياجات المجتمع. وتُعد تقنيات الذكاء الاصطناعي جزءًا من ضروريات الحياة المعاصرة، التي ستستمر في فرض تحدياتها لفترات زمنية مقبلة، مما يستوجب وضع إطار قانوني حديث يتناسب مع متطلبات العصر ويعتمد عليها بشكل فعّال. كما أنه من الصعب هنا تطبيق القياس في النصوص القانونية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، نظرًا لكونها ذات طبيعة تقنية متخصصة، تتميز بخصوصية في تكوينها وآليات عملها، مما يجعلها تتطلب معالجة قانونية مستقلة تتناسب مع تلك الخصوصيات الفريدة.

ومن المتوقع على المدى البعيد أن يتم تطوير وضع قانوني خاص للروبوتات المستقلة، حيث يمكن اعتبار الروبوتات المتقدمة كأشخاص إلكترونية تكون مسئولة عن تعويض الأضرار التي قد تتسبب بها. وقد اعتُبر أن منح الشخصية الإلكترونية لأي روبوت قادر على اتخاذ قرارات مستقلة أو التفاعل مع أطراف ثالثة بشكل مستقل[٢٢٣]

---

(221) Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 334.

[٢٢٢] أحمد علي حسن عثمان: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، المرجع السابق، ص١٥٦٣، ١٥٦٤.

(223) Civil Law Rules on Robotics: European Parliament Resolution of 16 February 2017 with Recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL).

59. Calls on the Commission, when carrying out an impact assessment of its future legislative instrument, to explore, analyse and consider the implications of all possible legal solutions, such as:

f) creating a specific legal status for robots in the long run, so that at least the most sophisticated autonomous robots could be established as having the status of electronic persons responsible for making good any damage they may cause, and possibly applying electronic personality to cases where robots make autonomous decisions or otherwise interact with third parties independently;

(ISSN: 2537- 0758)

هو خطوة ضرورية نحو تنظيم قانوني لهذه الفئة من الكيانات[٢٢٤].

وقد فضل البرلمان الأوروبي تبني فكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات، بهدف تحميلها المسئولية المباشرة عن الأضرار التي تتسبب فيها، بدلاً من تحميل هذه المسئولية على المصنع، أو المطور، أو المالك، أو المستخدم[٢٢٥]. إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى حماية المجتمع من الاستخدام غير القانوني أو المفرط لهذه الآلات ذات الوجود المادي والقدرات العقلية الموجهة، مما يستوجب التمييز بينها وبين الآلات التقليدية محدودة الضرر عبر وضع قواعد قانونية جديدة تتناسب مع طبيعتها وخصائصها المميزة[٢٢٦].

وبذلك يكون البرلمان الأوروبي قد احتاط للمخاطر والمشكلات القانونية التي ستظهر حتمًا في المستقبل، نتيجة انتشار الآلات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، بدلًا من انتظار وقوعها، حيث ستواجهها القواعد القانونية الحالية بعجز تام عن معالجتها[٢٢٧].

ومن جهة أخرى، يرى اتجاه[٢٢٨] أن مصطلح "الشخصية الإلكترونية" يعبر عن معنى تقني أكثر منه قانوني، ويشير إلى أنه قد يتم استخدامه للأشخاص العاديين الذين يمارسون نشاطات عبر الإنترنت دون وجود تواصل اجتماعي حقيقي. لذا، فإن التسمية الأكثر دقة للشخصية التي قد تُمنح للروبوت هي "الشخصية الافتراضية"، إذ تعكس هذه التسمية الضرورات العملية للواقع. فالشخصية الافتراضية تمثل افتراضًا قانونيًا ناشئًا من احتياجات تطبيقية، وتهدف إلى منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية تتناسب مع ما يقوم به من أعمال أو تصرفات مع الغير، مع مراعاة استقلاليته في اتخاذ القرارات

---

(224) Alain Bensoussan et Léa Puigmal: Le Droit des Robots? Quelle est L'autonomie de Décision d'une Machine? Quelle Protection mérite-t-elle?, op. cit., p. 172.

(٢٢٥) عبد الله محمد الزامل: نظرية الشخصية القانونية للروبوتات، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢٢٦) محمد محمد القطب مسعد سعيد: دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٧٠٨.

(٢٢٧) المرجع السابق، ص ١٧٠٨.

(٢٢٨) همام القوصي: نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني، المرجع السابق، ص١٥.

وتحمل تبعات أفعاله تجاه الآخرين[٢٢٩].

وفي سياق متصل، ذهب اتجاه آخر[٢٣٠] إلى أن الروبوتات تتمتع بدرجة من القبول الواضح، مما يجعل من الممكن إنشاء شخصية قانونية خاصة بها، وذلك من خلال وضع تنظيم قانوني جديد يمكن أن يُطلق عليه "شخصية الروبوت". وهذا التنظيم من شأنه أن يوسع الإطار القانوني الحالي الذي يشمل الشخصيات الطبيعية والاعتبارية، ليشمل أيضًا "شخصية الروبوت" باعتبارها شخصية قانونية فريدة. وقد استند هذا الاتجاه إلى أن الروبوتات في الوقت الحالي لم تعد مجرد أدوات أو آلات، بل أصبحت أجهزة ذكية قادرة على أداء مهام، قد تشمل قرارات وأفعال تتجاوز مجرد التنفيذ الآلي. وبذلك، أصبحت الأخطاء التي قد ترتكبها الروبوتات تشمل ليس فقط الأخطاء المادية، بل أيضًا الأخطاء الفكرية[٢٣١].

وعلى الرغم أن الروبوتات تفكر بسرعة أكبر وتقرأ البيانات بكفاءة عالية، إلا أنها تفتقر إلى الحدس، وهو ما قد تكتسبه في المستقبل. وبما أن الروبوتات ليست بشرًا، فهي لا تتمتع بالحق في الحفاظ على سرية هويتها. لذا، يتطلب الوضع تتبع الروبوتات بشكل إلزامي، حيث يُعد هذا التتبع ضمانًا أو أساسًا قانونيًا لمساءلتها في المستقبل[٢٣٢].

وتأكيدا على هذا السياق، نوقشت فكرة منح الروبوتات شخصية قانونية إلكترونية في أمريكا، حيث أشار اتجاه فقهي إلى أن الإطار القانوني الذي يجب أن تعتمده الولايات المتحدة في نهاية المطاف، خاصة فيما يتعلق بمسئولية السيارات ذاتية القيادة، هو "الشخصية القانونية الإلكترونية". ورغم أن هذه الفكرة قد تمت مناقشتها في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى التشريع[٢٣٣].

الآثار المترتبة على منح الروبوتات الشخصية القانونية:

في حال ثبوت الشخصية القانونية للروبوتات، فإنها ستصبح مؤهلة لاكتساب الحقوق

---

[٢٢٩] حمدي أحمد سعد أحمد: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٥٨، ٢٥٩.

[230] Alain Bensoussan et Léa Puigmal: Le Droit des Robots? Quelle est L'autonomie de Décision d'une Machine? Quelle Protection mérite-t-elle?, op. cit., p. 171.

[231] Ibid, 173.

[232] Ibid, 173.

[233] Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.: Liability for Robots I: Legal Challenges. op. cit., p. 334.

(ISSN: 2537- 0758)

وتحمل الالتزامات بموجب القانون. وتشمل هذه الحقوق: الاسم، والموطن، والجنسية، والأهلية، الذمة المالية مستقلة. وفيما يلي نتناول هذه الحقوق.

أولًا: **الاسم**:

تنص المادة (٣٨) من التقنين المدني المصري، على أنه: "يكون لكل شخص اسم ولقب". ويُعتبر الاسم صفة أو رمزًا يُطلق على الإنسان كعلامة مميزة له. ويعد الاسم ضرورة لكل شخص، حيث يلعب دورًا أساسيًا في تعريف الفرد وتمييزه داخل المجتمع، وذلك لأهمية تحديد الهوية في العلاقات الاجتماعية والقانونية التي يدخل فيها الشخص، ويكتسب حقوقًا ويتحمل التزامات، مما يستوجب أن يكون له اسم واضح يميزه عن غيره، ويمنع حدوث أي خلط مع أفراد آخرين[٢٣٤].

وبالنسبة للشخص المعنوي، فإنه يتمتع أيضًا بخصائص تميزه عن غيره، على غرار الشخص الطبيعي، حيث يكون له اسم يختاره الأفراد المكونون له، ويكون هذا الاسم مشتقًا غالبًا من الغرض الذي يسعى الشخص المعنوي إلى تحقيقه[٢٣٥].

وبالتطبيق علي الروبوتات، أقر البرلمان الأوروبي في قراره بمنح الشخصية القانونية للروبوتات، وحدد ضوابط لهذه الشخصية، بحيث يلزم أن يكون لكل آلة رقم تسلسلي يحتوي على الاسم، اللقب، والرقم التعريفي. بالإضافة إلى ذلك، يُدون الروبوت في سجل يشبه سجل الحالة المدنية في مصر، ويُسمى "العلبة السوداء"، ويحتوي هذا السجل على كافة المعلومات المتعلقة بالروبوت[٢٣٦].

وفي حال اعتراف المشرع بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية، فإنه يتعين إصدار

---

[٢٣٤] انظر في شرح "الاسم" تفصيلًا: رجب كريم عبد اللاه: المدخل للعلوم القانونية، بدون ناشر، ٢٠٢٢، ص ١٥٥ وما بعدها؛ وانظر أيضًا عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٣٨٧ وما بعدها؛ حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٥٤٦ وما بعدها.

[٢٣٥] بخصوص "اسم الشخص الاعتباري" انظر: عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤٦٨؛ حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٥٢؛ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور: مبادئ القانون، المرجع السابق، ص ١٩٣.

[٢٣٦] محمد محمد القطب مسعد سعيد: دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٧١٣.

قرار من السلطة المختصة يكون بمثابة ترخيص أو إذن قانوني، يُمنح الروبوت بمقتضاه مجموعة من الحقوق التي تتناسب مع طبيعته، وتتمثل في هوية قانونية للروبوت تشمل اسمًا ورقمًا محددًا وفقًا للقرار الصادر، على أن يكون هذا الترخيص أو الإذن فرديًا لكل روبوت ذكي على حدة[٢٣٧].

ويمكن الرد على ذلك، فإذا كان الهدف من منح الروبوتات الشخصية القانونية هو أن يكون لها اسمًا أو لقبًا لتمييزها عن غيرها، وإن كان هذا الهدف لا يتعارض مع طبيعة الروبوتات، إلا أنه يتسم بانعدام الجدوى وغير عملي. إذ يمكن تحقيق نفس النتيجة دون الحاجة إلى منح الروبوتات الشخصية القانونية، وذلك من خلال حفظ سجلات خاصة تضم مختلف أنماط الذكاء الاصطناعي، بحيث يتم إسناد رقم تعريف خاص إلى كل روبوت يتضمن اسمه، وتُسجل فيه جميع المعلومات والتغييرات المتعلقة به. وهذا النظام مشابه لما هو معمول به في تسجيل العقارات، الطائرات، السفن، وبراءات الاختراع وغيرها، مما يتطلب القانون حفظه في سجلات خاصة، بما يضمن تتبع الروبوتات مع الاحتفاظ بصبغتها كأشياء[٢٣٨].

وأؤيد هذا الرأي لأنه يبدو منطقيًا وعمليًا؛ فبدلاً من منح الروبوتات الشخصية القانونية، يكون من الأفضل إدارة الروبوتات وتوثيقها من خلال نظام تسجيل خاص، يحفظ تفاصيلها ويتيح التعرف عليها بشكل فردي، دون الحاجة إلى تعقيد قانوني غير ضروري، خاصة وأنه قد تم إطلاق أسماء على بعض الروبوتات الذكية بالفعل، مثل الروبوت "Sofia"، والروبوت "vital"، والروبوت "Qiu Hao"، دون أن يتم الاعتراف لهم بالشخصية القانونية.

ثانياً: الموطن:

تعرف المادة (٤٠) من التقنين المدني المصري، الموطن بأنه: "المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة". ويعد الموطن ضروريًا لممارسة الفرد نشاطه القانوني، إذ يُمكن المخاطبة معه من خلاله فيما يتعلق بتصرفاته القانونية أو الإجراءات القانونية المتخذة ضده، ما يعني اعتباره دائم الحضور في هذا المكان، حتى في حال غيابه المؤقت.

---

[٢٣٧] ميادة محمود العزب: المسئولية المدنية في مجال الجراحات الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢، ص ٤٥٠.

[٢٣٨] أحمد بلحاج جراد: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(ISSN: 2537- 0758)

وعليه، يُعتبر الموطن، إلى جانب الاسم، من العناصر الأساسية التي تميز الشخص وتحدده قانونيًا في المجتمع[٢٣٩].

أما بالنسبة للشخص الاعتباري، فقد نصت المادة (٢/٥٣٢) من التقنين المدني المصري، على أن الموطن هو مكان الإدارة الرئيسي، ويُقصد به الموقع الذي تدار منه جميع الأنشطة القانونية، والمالية، والإدارية للشخص الاعتباري. وهو ليس بالضرورة نفس موقع استغلال الأنشطة الاقتصادية. فكثيرًا ما يكون موقع الاستغلال في مكان آخر يناسب طبيعة النشاط، بعيدًا عن مركز الإدارة الرئيسي. ويُشترط أن يكون هذا المركز مركزًا حقيقيًا للإدارة، وليس مجرد مركز وهمي. وإذا تغير مركز الإدارة، لا يُعتد بهذا التغيير إلا إذا كان حقيقيًا. ويُعتبر كل فرع من فروع الشخص الاعتباري موطنًا خاصًا بالنسبة للأعمال المتعلقة بذلك الفرع[٢٤٠].

وفيما يتعلق بالروبوتات، إذا تم منحها الشخصية القانونية، فسيتطلب الأمر تحديد موطن لها يرتبط بنشاطها القانوني. وقد تم اقتراح أن تقوم السلطة المختصة بإصدار قرار بترخيص لكل روبوت ذكي على حدة، على أن يتضمن هذا القرار تحديد موطن الروبوت، بناءً على المكان الذي يؤدي فيه غرضه الأساسي، مما سيسهم في تنظيم الأنشطة القانونية للروبوتات[٢٤١].

ويمكن تفنيد ما سبق بأن تحديد موطن للروبوتات الذكية، وإلزامها بتنفيذ التزاماتها القانونية يثير العديد من التحديات القانونية، خاصة إذا حصلت على استقلال قانوني. فلو وصلت الروبوتات إلى مرحلة تتمتع فيها بالاستقلال التام عن البشر، فقد ينشأ مجتمع غير بشري له قوانينه الخاصة، ما يثير تساؤلات حول كيفية إلزام الروبوتات بالامتثال للقوانين البشرية، وتنفيذ الأحكام القضائية. بالإضافة إلى ذلك، يصعب تخيل

---

[٢٣٩] انظر في شرح "الموطن" تفصيلًا: عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤٠٠ وما بعدها؛ وانظر أيضًا رجب كريم عبد اللاه: المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص ١٦٩، ١٧٠ وما بعدها؛ حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٥٥٩ وما بعدها.

[٢٤٠] انظر في شرح "موطن الشخص الاعتباري" حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص٦٥٣؛ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور: مبادئ القانون، المرجع السابق، ص ١٩٤.

[٢٤١] ميادة محمود العزب: المسئولية المدنية في مجال الجراحات الإلكترونية، المرجع السابق، ص٤٥٠.

قدرة الروبوتات على فهم القوانين وتطبيقها، بنفس الطريقة التي يقوم بها البشر، حيث يمكن إلزام البشر بالامتثال للقوانين، ولكن قد يكون من الصعب إجبار الروبوتات الذكية على ذلك، إذا وصلت إلى تلك الدرجة من الاستقلالية[٢٤٢].

ومن وجهة نظري، يرتبط مفهوم الموطن بالبشر والشخصيات الاعتبارية بشكل أساسي، وهو مفهوم قانوني واجتماعي قد لا يتناسب مع الروبوتات بنفس الدرجة. إذ إن الروبوتات ليست كيانات ذات إدارة ذاتية بالمعنى التقليدي، بل تُدار بواسطة برمجيات وأنظمة تُتحكم عن بُعد. لذلك، فإن فكرة وجود مركز إدارة لها تبدو غير واضحة. كما أن الروبوتات الذكية قد تكون متنقلة أو قادرة على العمل في أماكن متعددة، مما يجعل من الصعب تحديد موطن ثابت لها، ويجعل تطبيق مفهوم الموطن التقليدي أمرًا معقدًا وغير عملي. ومع ذلك، شهدنا بالفعل حالات تم فيها منح بعض الروبوتات موطنًا دون الاعتراف لها بالشخصية القانونية، مثل الروبوت "Shibuya Mirai" ، الذي حصل على إقامة رسمية في طوكيو، اليابان.

ثالثاً: الجنسية:

الجنسية أو الحالة السياسية هي رابطة سياسية وقانونية تربط الفرد بالدولة، وبموجبها يصبح الفرد عضوًا في الدولة، وهذه الرابطة تؤثر بشكل كبير على المركز القانوني للشخص من حيث التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات[٢٤٣]. وفي القانون المصري، تنقسم الجنسية إلى نوعين هما: الجنسية الأصلية، التي تكتسب منذ لحظة الميلاد بموجب حق الدم وبمقتضاها يكتسب الفرد الجنسية لمجرد الميلاد لأب مصري أو أم مصرية، كما يعتبر مصريًا من ولد في مصر لأبوين مجهولين وهو ما يعرف بحق الإقليم. أما النوع الثاني فهي الجنسية المكتسبة أو الطارئة، التي تُمنح في وقت لاحق على الميلاد، سواء

---

[٢٤٢] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٩١٧، ٩١٨.

[٢٤٣] انظر في شرح "الجنسية" تفصيلًا: عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤١١، ٤١٢ وما بعدها؛ وانظر أيضًا رجب كريم عبد اللاه: المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص ١٨٤ وما بعدها؛ حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٥٣٩ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

من خلال التجنس أو الزواج، وذلك وفقًا للضوابط المحددة في القانون[٢٤٤].

وبناءً على فكرة منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية، قد ينشأ نقاش حول إمكانية اكتسابها جنسية دولة معينة. ويأتي هذا الاقتراح استجابة للضرورات العملية المتعلقة بتنظيم معاملات الروبوتات مع البشر، ولتحديد الحقوق والواجبات التي قد تترتب على هذا التفاعل[٢٤٥].

ويمكن التعقيب على ذلك، بأن الجنسية في جوهرها رابطة قانونية وسياسية مخصصة للبشر فقط، فهي تعكس الروابط العاطفية والنفسية بين الأفراد ودولهم. كما أن الأشخاص الاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات، لا يمكن اعتبارهم أعضاءً في الدولة من نفس المنظور الذي ينطبق على الأفراد الطبيعيين، إذ إنهم يفتقرون إلى الوجدان والشعور الذي يمكّنهم من تكوين روابط انتماء أو ولاء للوطن، فهم يفتقرون إلى الجسم الذي يشعر بالآلام والروح التي تتعلق بالقيم[٢٤٦]. وهذه الروابط تعتبر أساسية لأي مواطن، ولا يمكن تخيل وجودها في الروبوتات التي لا تمتلك مشاعر أو وعيًا ذاتيًا، ولا يمكن أن ترتبط بالدولة.

وبالتالي إذا تم منح الجنسية للروبوتات، فهذا قد يؤدي إلى تشويه مفهوم المواطنة، لأن الجنسية ليست مجرد وضع قانوني، بل هي جزء من الهوية الفردية لأي شخص، وترتبط بمفاهيم أعمق مثل الولاء والانتماء للدولة. فمنح الجنسية للروبوتات الذكية قد يهدد المبادئ الأساسية لمفهوم المواطنة، ويشكل خطرًا على الهويات الفردية، كما أنه يعكس ثقة قد تكون غير مبررة في التكنولوجيا التي لم تصل بعد إلى مستوى يجعلها تستحق هذا الاعتراف القانوني[٢٤٧].

وفي رأيي، يمثل منح الجنسية للروبوتات الذكية تحديًا للمفاهيم التقليدية حول الهوية

---

[٢٤٤] انظر عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤١٣ وما بعدها؛ وانظر أيضًا رجب كريم عبد اللاه: المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص ١٦٨ وما بعدها؛ حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٥٤٠ وما بعدها.

[٢٤٥] ميادة محمود العزب: المسئولية المدنية في مجال الجراحات الإلكترونية، المرجع السابق، ص٤٥٠.

[٢٤٦] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، القسم الثاني، المرجع السابق، ص ٦٤٨، ٦٤٩.

[٢٤٧] إياد مطشر صيهود: استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسآلة– الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، المرجع السابق، ص ٢٠.

والمواطنة. فالجنسية ليست مجرد اعتراف قانوني، بل هي تعبير عن ارتباط عاطفي وثقافي وسياسي بين الفرد والدولة، يشمل الولاء والانتماء. وهذه الصفات جوهرية للبشر، وليست مجرد خصائص يمكن برمجتها في الآلات. فالروبوتات الذكية، رغم تقدمها التكنولوجي، تظل في جوهرها أدوات مبرمجة لتنفيذ وظائف معينة، ولا تمتلك القدرة على الشعور أو تبني القيم الإنسانية. وبالتالي، فإن منحها الجنسية قد يؤدي إلى إضعاف المفهوم التقليدي للمواطنة، حيث تصبح الجنسية مجرد صفة تقنية تُمنح لأي كيان رقمي، مما يقلل من قيمتها الإنسانية والاجتماعية.

رابعاً: الأهلية:

تعرف الأهلية بأنها صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات وقدرته على أن يمارس- بنفسه- الأعمال القانونية التي تكسبه هذه الحقوق أو تحمله بهذه الالتزامات. وتنقسم الأهلية تنقسم إلى نوعين هما أهلية الوجوب وأهلية الأداء. وأهلية الوجوب هي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، وهي توجد لدى الشخص منذ ميلاده وحتى وفاته. أما أهلية الأداء فتعني صلاحية الشخص لأن يقوم بنفسه بمباشرة التصرفات القانونية التي تكسبه حقًا أو تحمله بالتزام. ومناط أهلية الأداء هو التمييز، وتحديد مناط أهلية الأداء على هذا النحو يعني أن الناس ليسوا متساوين فيها، لأنهم لا يمكن أن يتساووا في كمال التمييز. لذلك، تختلف أهلية الأداء بين الأفراد الطبيعيين، حيث تتراوح بين الانعدام والنقصان والكمال، وذلك بناءً على مدى توافر أو نقص أو اكتمال التمييز لدى كل شخص. ومن ثم تكون أهلية الشخص منعدمة إذا انعدم تمييزه، وناقصة إذا نقص تمييزه وإدراكه، وكاملة إذا كان تمييزه كاملاً[٢٤٨].

وفي ظل التطور التقني الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي، وما حققه من قدرات فائقة على التفاعل والتعايش مع الآخرين بمجرد تشغيله، ظهرت دعوات من قبل المتخصصين تدعو إلى مساواة تقنيات الذكاء الاصطناعي بالشخص الطبيعي والاعتراف لها بالشخصية القانونية الإنسانية. وفي حال تم هذا الاعتراف، سيترتب عليه منح هذه الأنظمة أهلية قانونية كاملة، بما في ذلك القدرة على مباشرة كافة التصرفات

[٢٤٨] انظر في شرح "الأهلية" تفصيلًا: عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٤٢٧ وما بعدها؛ رجب كريم عبد اللاه: المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص ٢٠٤ وما بعدها؛ حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٥٧٢ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

القانونية. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل ستتبع تقنيات الذكاء الاصطناعي– مثل الروبوتات . نفس المراحل التي يمر بها الشخص الطبيعي فيما يتعلق بتطور الأهلية، بدءًا من انعدام الأهلية ثم نقصانها وصولًا إلى الأهلية الكاملة؟[٢٤٩].

إن منح الأهلية القانونية للروبوتات الذكية لا يمكن أن يسير وفق نفس المراحل التي يمر بها الإنسان الطبيعي. ويعود ذلك إلى أن الشخصية القانونية للروبوت تعتمد على واقعه التقني وقدراته الذهنية المتطورة ومدى استقلاليته في التفاعل مع الآخرين وإبرام التصرفات القانونية. فهناك بعض الروبوتات ذات قدرات محدودة لا تتيح لها اكتساب الشخصية القانونية، مما يستلزم حرمانها من الأهلية القانونية، وهو ما يماثل حالة انعدام الأهلية عند الإنسان الطبيعي. وهناك نوع آخر من الروبوتات، تلك التي تمتلك قدرات تؤهلها للتفاعل مع الآخرين في نطاق محدود أو للقيام بتصرفات قانونية معينة، ويمكن مقارنة هذه الروبوتات بمرحلة التمييز لدى الإنسان الطبيعي. وفي المقابل، نجد النوع الثالث من الروبوتات الذكية التي تتمتع بإمكانات متقدمة تمكنها من إدارة شئونها المالية، والتعلم من التجارب السابقة، وتفادي الأخطاء المستقبلية. هذا النوع من الروبوتات قد يستدعي منحها شخصية قانونية كاملة أو ما يعادل شخصية الشخص الطبيعي في مرحلة التمييز الكامل[٢٥٠].

إن هذا التوجه نحو منح الروبوتات شخصية قانونية مستقلة سيؤدي إلى إعادة صياغة العديد من الثوابت القانونية والمسلمات، وقد يحدث تغييرًا جذريًا في المنظومة القانونية. إذ سيتم التفكير في منح الروبوتات أهلية قانونية مشابهة لأهلية الشخص الطبيعي، مما يترتب عليه حصول الروبوت على أهلية الوجوب وأهلية الأداء .وبهذا، سيُمنح الروبوت حقوقًا وواجبات قانونية، كما سيتمكن من اتخاذ الإجراءات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، قد يصبح الروبوت مسئولًا عن أفعاله مدنيًا وجنائيًا، بما في ذلك المثول أمام القضاء والمساءلة عن الأفعال الإجرامية. ومن ثم، قد يُطرح النقاش حول إنشاء منظومة قانونية خاصة بالروبوتات[٢٥١].

---

[٢٤٩] حمدي أحمد سعد أحمد: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٦٠، ٢٦١.

[٢٥٠] المرجع السابق، ص ٢٦١، ٢٦٢.

[٢٥١] أحمد سعد علي البرعي: تطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٠١.

والأخطر من ذلك هو ما دعا إليه بعض علماء الذكاء الاصطناعي وأنصار فكرة "ما بعد الإنسانية" (Posthumanism)، حيث يقترحون تعزيز قدرات الإنسان من خلال زرع شرائح إلكترونية في جسده ودماغه، لتمكينه من مجاراة الكائنات الذكية والبقاء في موقع السيادة عليها، عن طريق تعزيز ذكائه البيولوجي بالذكاء الاصطناعي[٢٥٢].

ومن غير الممكن قبول هذا الاتجاه، بالنظر إلى الآثار غير المنطقية التي قد تترتب عليه. ومن بين هذه الآثار استحالة تطبيق أحكام أهلية الوجوب والأداء على الروبوتات الذكية، حيث إن مركزها القانوني لا يندرج تحت فئة الأشخاص. فأهلية الأداء تُمنح للأشخاص الطبيعيين ومناطها هي الإرادة والوعي والإدراك والتمييز، وهي صفات بشرية ترتبط بمراحل عمرية محددة، مما يجعل من المستحيل تطبيق هذه الأحكام على الروبوتات الذكية. فضلًا عن أن الروبوتات ليست مؤهلة لاكتساب الحقوق أو تحمل الالتزامات مثل البشر، وهو ما يعني أنه لا يمكن إسقاط أحكام أهلية الوجوب عليها، حتى وإن كانت تمتلك قدرات متقدمة من الذكاء الاصطناعي يحاكي الذكاء البشري، أو قدرتها علي التفاعل مع البيئة المحيطة بها والاستجابة للمتغيرات، إذ أنها تظل ضمن نطاق الأشياء– كما انتهينا مسبقًا– وبالتالي لا ينبغي أن تتمتع بأي أهلية قانونية، شأنها في ذلك شأن الآلات الجامدة الأخرى[٢٥٣].

وبناءً على ما سبق، فإنه إذا كان من غير الممكن منح الروبوتات الذكية الأهلية القانونية مثل الشخص الطبيعي، فهل يمكن النظر في إمكانية منحها تلك الأهلية الخاصة بالشخص الاعتباري في نطاق مبدأ التخصيص. ووفقًا لهذا المبدأ، تكون أهلية الشخص الاعتباري مقيدة بالغرض الذي تم تأسيسه من أجله، ولا تمتد إلى الحقوق أو الالتزامات التي تتجاوز هذا الغرض. وبذلك، فإن أهلية وجوب الشخص الاعتباري تكون أكثر تضييقًا مقارنةً بأهلية وجوب الشخص الطبيعي[٢٥٤].

وأري أنه عند تطبيق مبدأ تخصيص الشخص الاعتباري على الروبوتات الذكية، نلاحظ وجود اختلافات جوهرية بينهما. فالأشخاص الاعتبارية رغم كونها كيانات

---

[٢٥٢] المرجع السابق، ص ١٠٤، ١٠٥.

[٢٥٣] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٩٢٠، ٩٢١.

[٢٥٤] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٤٤.

(ISSN: 2537- 0758)

معنوية، تعبر عن إرادتها من خلال ممثليها القانونيين، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة (٣/٥٣) من التقنين المدني المصري، مما يتيح لها الدخول في عقود، وتحمل المسئولية، والتقاضي. ويعكس هذا التفاعل وجود إرادة بشرية تُمارس نيابةً عن الكيان الاعتباري.

أما الروبوتات الذكية، ورغم قدراتها التقنية المتقدمة، فإنها تظل أدوات مبرمجة لأداء وظائف محددة مسبقًا، ولا تمتلك وعيًا أو إرادة ذاتية تمكنها من اتخاذ قرارات بشكل مستقل. هذا الفارق الأساسي يجعل من غير الممكن مساواتها بالأشخاص الاعتباريين أو تطبيق نفس القواعد القانونية عليهم.

فالروبوتات، رغم تقدمها التقني، تعتمد بالكامل على البرمجة والخوارزميات، ولا تملك القدرة على التفكير المستقل أو اتخاذ قرارات مبنية على إرادة ذاتية. وبالتالي، أي اعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات يجب أن يكون مختلفًا جذريًا عن الشخصية الاعتبارية للأشخاص المعنويين، وذلك لأن الروبوتات لا يمكنها العمل بشكل مستقل كما يفعل ممثلو الشخصيات الاعتبارية.

خامساً: الذمة المالية:

تُعرّف الذمة المالية بأنها مجموع الحقوق والالتزامات المالية التي تكون للشخص أو عليه في الحال والمستقبل. وتتألف الذمة المالية للشخص من جانبين: جانب إيجابي يشمل حقوقه المالية، مثل الحقوق العينية، والحقوق الشخصية، والحقوق الفكرية ذات الطابع المالي، وجانب سلبي يتضمن ديونه والتزاماته المالية الأخرى. فإذا كان الجانب الإيجابي يفوق الجانب السلبي، يعتبر الشخص موسرًا، أما إذا كان الجانب السلبي يتجاوز الإيجابي، فيُعد معسرًا إذا لم يكن تاجرًا، أو مفلسًا إذا كان تاجرًا[٢٥٥].

وفيما يتعلق بالذمة المالية للشخص الاعتباري، فله كيان مستقل عن كيان أعضائه، وشخصية قانونية منفصلة عن شخصياتهم. وهذا الاستقلال يعني أن للشخص الاعتباري حقوقه والتزاماته الخاصة التي لا تتداخل مع حقوق والتزامات أعضائه، ولديه ذمة مالية مستقلة عن ذممهم، كما نصت على ذلك المادة (٢/٥٣) من التقنين المدني. وبناءً على هذا الاستقلال، تكون ديون الشخص الاعتباري مضمونة بأمواله الخاصة فقط، ولا تمتد

[٢٥٥] انظر في شرح "الذمة المالية" تفصيلًا: عبد الهادي فوزي العوضي: المدخل لدراسة القانون، المرجع السابق، ص ٢٧٤.

تلك الضمانات إلى أموال أعضائه. وبالتالي، لا يجوز لدائني الشخص الاعتباري التنفيذ على أموال أعضائه الخاصة لتسديد ديون الشخص الاعتباري، ولا يجوز أيضًا لدائني الأعضاء التنفيذ على أموال الشخص الاعتباري لسداد ديونهم الخاصة[٢٥٦].

والاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي من شأنه أن يتيح له إبرام العقود وخاصة عقد التأمين، والتمتع بذمة مالية مستقلة، يمكن من خلالها إدارة موارده المالية[٢٥٧]. ويمكن أن تتكون الذمة المالية لهذه الروبوتات من مصادر متعددة، على سبيل المثال، تخصيص حصة من رأس مال الشركة المصنعة للروبوتات لتكوين الذمة المالية الخاصة بها، وذلك على غرار ما يتم بالنسبة للشركات. ومع ذلك، يجب مراعاة التناسب بين رأس المال المخصص لهذا الغرض وبين حجم المخاطر أو الأضرار المحتمل حدوثها نتيجة أفعال الروبوتات[٢٥٨].

والميزة الأساسية لهذا الاقتراح تكمن في سرعة وفعالية تعويض ضحايا الأضرار الناجمة عن الروبوت الذكي، دون الحاجة إلى إجراءات قضائية طويلة ومكلفة. كما يُعفى الضحايا من عبء الإثبات المعقد لإثبات خطأ الروبوت أو شذوذه، مما يسهل عليهم الحصول على التعويضات المستحقة، سواء كان ذلك ناتجًا عن خلل في تصميم الروبوت أو خطأ المستخدم[٢٥٩].

وفي هذا السياق، أشار البرلمان الأوروبي– في قراره السابق بشأن القواعد القانونية المدنية للروبوتات– إلى إمكانية إنشاء نظام تأمين إلزامي لفئات معينة من الروبوتات. حيث يتعين بموجب هذا النظام على المنتجين أو مالكي الروبوتات، كما هو الحال في تأمين السيارات، تقديم تأمين يغطي الأضرار التي قد تنجم عن استخدام الروبوتات[٢٦٠].

---

[٢٥٦] حسن كيرة: المدخل إلى القانون، المرجع السابق، ص ٦٥٤.

[٢٥٧] انظر هذا الاتجاه لدي: محمد محمد عبد اللطيف: المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص ٨.

[٢٥٨] ميادة محمود العزب: المسئولية المدنية في مجال الجراحات الإلكترونية، المرجع السابق، ص٤٤٨.

[٢٥٩] انظر هذا الاتجاه لدي: محمد محمد عبد اللطيف: المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص ٨.

[260] Calls on the Commission, when carrying out an impact assessment of its future legislative instrument, to explore, analyse and consider the implications of all possible legal solutions, such as:

(ISSN: 2537- 0758)

ويمكن الرد على هذا الطرح بالقول بإن إسناد ذمة مالية مستقلة للذكاء الاصطناعي، بصفته شخصًا قانونيًا، تُخصص أساسًا لتغطية التعويضات المحكوم بها للأضرار الناتجة عن أفعاله، يثير تساؤلات عدة حول مصادر تمويل هذه الذمة. إذ غالبًا ما تأتي هذه المصادر من إسهامات المالك أو المستغل، وهو نهج قد يكون غير مجدٍ. إذ يمكن تحقيق نفس النتيجة دون المساس بالطبيعة الشيئية للذكاء الاصطناعي، وهذا من ناحية أولى[٢٦١].

ومن ناحية ثانية، فإن الذمة المالية التي قد تُخصص للذكاء الاصطناعي بوصفه صاحب حق، قد لا تحقق فائدة كبيرة للمتضررين، خاصة إذا كانت مصادر تمويل هذه الذمة غير معروفة، أو إذا لم تكن هناك دلائل مؤكدة على كفاية الجانب الإيجابي منها لتغطية التعويضات المستحقة. وفي هذه الحال قد يلجأ المتضررون إلى البحث عن مسئولين آخرين أكثر قدرة من الناحية المالية على الوفاء بمبالغ التعويض. بالإضافة إلى ذلك، فإن التأمين ضد المسئولية الناتجة عن أفعال الذكاء الاصطناعي لا يتطلب بالضرورة منحه الشخصية القانونية، كما هو الحال في التأمين الإجباري ضد حوادث المركبات[٢٦٢].

إن فكرة التشخيص القانوني للروبوت لا تقدم حلاً حقيقيًا، بل تنقل المشكلة فقط. فالأشخاص الذين سيتحملون مسئولية تغذية الذمة المالية للروبوت، لضمان تعويض الضحايا، هم على الأرجح نفس الأشخاص الذين ستنعقد عليهم المسئولية وفقًا للقواعد العامة للمسئولية، مما يجعل هذا الإجراء غير مجدٍ في معالجة المشكلة[٢٦٣].

وفي الختام، وبناءً على ما تم استعراضه، فبينما تثير الروبوتات الذكية إعجابنا بتقدمها، يتضح أن منحها اسمًا وموطنًا وجنسية وأهلية وذمة مالية لا يقدم أي فائدة

---

a) Establishing a compulsory insurance scheme where relevant and necessary for specific categories of robots whereby, similarly to what already happens with cars, producers, or owners of robots would be required to take out insurance cover for the damage potentially caused by their robots;

[٢٦١] أحمد بلحاج جراد: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

[٢٦٢] المرجع السابق، ص ٢٦٣.

[٢٦٣] انظر هذا الاتجاه لدي: محمد محمد عبد اللطيف: المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص ١٢.

عملية أو قانونية. فبالرغم من التقدم التكنولوجي الملحوظ الذي حققته هذه الروبوتات، فإنها تظل في الأساس أدوات تقنية تفتقر إلى الإرادة والوعي والإدراك، وهي سمات جوهرية لأي كيان يستحق منحه الشخصية القانونية.

إن محاولة تطبيق المفاهيم القانونية المخصصة للبشر على الروبوتات قد يؤدي إلى تعقيدات قانونية غير مبررة، ويفتح المجال أمام مشكلات قانونية عديدة. لذلك، يُفضل تنظيم هذه التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشريعات خاصة تأخذ في الاعتبار الطبيعة الشيئية للروبوتات، مع التركيز على حماية حقوق الأفراد والمجتمع. يجب أن تستند هذه التشريعات إلى آليات قانونية مرنة وفعالة تضمن تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي واحترام القيم الإنسانية، دون الحاجة إلى منح الروبوتات الذكية شخصية قانونية.

المطلب الثاني
الاتجاه المعارض لمنح الشخصية القانونية للروبوتات

تتسم معظم الحجج الداعمة لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بتناقضات، فهي من جهة بسيطة للغاية لأنها تتجاهل التعقيدات المتعددة في أنظمة الذكاء الاصطناعي المختلفة، ومن جهة أخرى معقدة للغاية لأنها تفترض ضمنيًا تطورًا مستقبليًا لهذه الأنظمة لدرجة تصبح معها مماثلة للبشر في الحقوق والواجبات، وهو افتراض لم يثبت بعد، مما يجعل من الصعب وضع معيار واضح يمنحها الشخصية القانونية[٢٦٤].

وتواجه فكرة منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية مقاومة شديدة من العديد من الجهات المعارضة لفكرة اعتبار الروبوت المستقل كشخص. فقد عارضت المؤسسات الأوروبية والدولية هذه الفكرة بشدة، ومن بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية التي رفضت في عام ٢٠١٧ "منح شكل من أشكال الشخصية القانونية للروبوتات أو الذكاء الاصطناعي أو أنظمة الذكاء الاصطناعي، نظرًا للمخاطر الأخلاقية غير المقبولة المرتبطة بهذه الخطوة". كما أوضحت لجنة الأخلاقيات العالمية للمعرفة العلمية والتكنولوجيا "Comest" في تقريرها لعام ٢٠١٧ حول الأخلاقيات الروبوتية، أن اعتبار الروبوتات كأشخاص يُعد أمرًا غير معقول، لأنها تفتقر إلى الصفات الأساسية المرتبطة بالبشر، مثل الإرادة الحرة، الوعي الذاتي، الحس الأخلاقي، والشعور بالهوية

(264) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 843.

(ISSN: 2537- 0758)

الشخصية[٢٦٥].

يتضح إذن أن المعارضة لفكرة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية تستند إلى افتقاره للصفات الإنسانية الحاسمة التي تميز الأشخاص الطبيعيين، مثل الوعي، المشاعر، النية، الرغبات، الاهتمامات، والإبداع. وحتى في حال إظهار الذكاء الاصطناعي سلوكًا يُظهر تقليدًا لهذه الصفات، فإن ذلك لا يعني بالضرورة امتلاك الآلة لها، وإنما هو مجرد محاكاة للسلوك البشري، والمحاكاة لا تعني التماثل الحقيقي، فمحاكاة الشيء ليست هي الشيء نفسه[٢٦٦].

إن استبدال البشر بالآلات الذكية يظل بعيد المنال، إذ إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تفتقر إلى عناصر أساسية من الشخصية، مثل الرغبات والنوايا، التي تعد ضرورية لفهم معنى الفعل الإجرامي، مما يمثل عقبة أمام مساءلتها جنائيًا. وكذلك، تثير مسألة معاقبة كيانات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية معقدة، حيث إن العقوبات التي تطبق على البشر قد لا تكون فعالة أو ملائمة عند تطبيقها على الآلات. إضافة إلى ذلك، لم تصل الروبوتات بعد إلى مستوى الصفات التي تؤهلها للحصول على الشخصية الاعتبارية، وبالتالي، فإن منحها الشخصية القانونية غير وارد في هذه المرحلة[٢٦٧].

من ناحية أخرى، فإن الحديث عن استقلالية الروبوتات كسبب لمنحها الشخصية القانونية يبدو أمرًا مشكوكًا فيه. فالاستقلالية التي نراها لدى الروبوتات هي استقلالية تكنولوجية فقط، إذ يعتمد الذكاء الاصطناعي على تراكم المعرفة والبيانات التي تغذيها البرامج، ولا يستطيع تقديم تفسيرات إبداعية أو اتخاذ أحكام ذاتية مستقلة. ويظل الذكاء الاصطناعي مشروطًا بمدخلات المبرمجين، مما يجعل استقلاليته محدودة بخوارزميات مبرمجة مسبقًا. لذا، يمكن وصف هذه الاستقلالية بأنها "استقلالية خوارزمية"، حيث تكون القرارات التي تتخذها الروبوتات نتيجة لتوجيهات البرمجة، وبالتالي لا يمكن الخلط بينها وبين الاستقلالية الحقيقية التي يتمتع بها الإنسان، والتي تشمل الإرادة الحرة وتحديد

(265) Nathalie Nevejans: Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, op. cit., p .42.

(266) Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person, op. cit., p. 106.

(267) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 18.

الأهداف الشخصية. فالروبوتات، على عكس الإنسان، لا تمتلك إرادة حرة أو القدرة على تحديد مصيرها بشكل مستقل(٢٦٨).

فالاقتراح بمنح الروبوتات الشخصية القانونية بناءً على ما يُسمى "الحرية في اتخاذ القرار" يرتكز على خطأ جوهري، وهو الاعتقاد بأن هذه الحرية تشكل معيارًا مشروعًا لمنح الشخصية القانونية لهذه الآلات. وفي الواقع، فإن ما يُطلق عليه "الحرية" في هذا السياق ليس إلا قدرة الروبوت على التصرف بطرق غير متوقعة بناءً على برمجته الأصلية. ومع تقدم التكنولوجيا، قد تتوسع هذه القدرة، لكنها تظل حرية وظيفية بحتة، ولا ترقى إلى مستوى الحرية القانونية التي تستحق الاعتبار. وكما عبّر البرلمان الأوروبي في قراره لعام ٢٠١٧، فإن "استقلالية الروبوت هي استقلالية ذات طبيعة تقنية بحتة، وتعتمد على درجة تعقيد التفاعلات مع البيئة التي يتوقعها البرنامج المبرمج للروبوت". ومن المقلق أن يُقترح أن مجرد توسع هذه الحرية الوظيفية قد يكون سببًا كافيًا لمنح الروبوتات وجودًا قانونيًا(٢٦٩).

وفي الواقع، حتى الآن لا تمتلك الروبوتات القدرة على اتخاذ قرارات ذاتية حقيقية، أو إظهار إبداع ومشاعر مثل الإنسان، وهذه القدرة تُعرف بـ"الذكاء الاصطناعي القوي"، وهي غير متوفرة في التكنولوجيا الحالية. وإذا تم الوصول إلى هذا المستوى من التطور،

---

(268) Sónia Moreira: IA & Robotics: Towards Legal Personality?, op. cit., p. 9.

(٢٦٩) يمكن مقارنة هذا النهج بتجربة أجريت في فيلم وثائقي عن الحيوانات، حيث تم وضع روبوت يشبه أحد القردة بين مجموعة من القرود من أجل تصوير حياتهم. وقد اعتمدت القرود هذا الروبوت كما لو كان أحدهم؛ وعندما تسبب أحدهم في سقوطه من ارتفاع مما أدى إلى توقفه عن الحركة وكأنه مات، وقد تجمع باقي القرود حوله كما لو كان قردًا حقيقيًا قد توفي، وأبدوا مشاعر الحزن والتعاطف.

هذا المشهد المؤثر يجعلنا نتساءل عن مدى قدرتنا نحن البشر على خداع هذه القرود، بأن نجعلها تعتقد أن الروبوت جزء من عائلتها. فهل نكون نحن مخدوعين بنفس الطريقة إذا قررنا الاعتراف بوجود قانوني وحقوق لروبوت قادرة على تقليد بعض السلوكيات البشرية بقدر من الحرية؟ إن محاكاة الروبوت للقدرة على اتخاذ القرار لا تعني أنه يمكن اعتباره كذلك حقًا. فتقليد الحرية ليس نفس الشيء كالتمتع بها فعلًا.

Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, op. cit., p. 39,40.

(ISSN: 2537- 0758)

لن يكون هناك حاجة للجدل حول الشخصية القانونية، لأننا سنكون حينها بصدد التعامل مع شخص طبيعي، حتى وإن كانت تركيبته تحتوي على مكونات إلكترونية مدمجة. ومع ذلك، حتى في حال تمكنت الآلة من الوصول إلى مستوى من التطور يجعلها واعية بذاتها وتمتلك تفكيرًا شبيهًا بالإنسان، بما في ذلك الإبداع والمشاعر، أي حتى إذا أصبح لدينا آلة ذات ذكاء اصطناعي قوي، يظل السؤال قائمًا حول شرعية منحها شخصية قانونية في هذه الحالات. حاليًا، لا تزال الروبوتات تفتقر إلى هذه الأبعاد البشرية العميقة، مثل الشعور بالأخلاقيات أو الروحانية، فهل ستتمكن الروبوتات من اكتساب هذه الأبعاد في المستقبل؟ وإذا كان ذلك ممكنًا، هل سيكون من الشرعية إنشاء "أشخاصًا إلكترونيين"؟[٢٧٠].

ويبين الكتاب الأبيض الصادر عن المفوضية الأوروبية بشأن الذكاء الاصطناعي، وكذلك الاقتراح الخاص بلوائح الذكاء الاصطناعي للبرلمان الأوروبي ومجلسه، أن عمل الذكاء الاصطناعي يجب أن يحترم دائمًا الحقوق الأساسية للمواطنين، وبشكل خاص كرامة الإنسان وحماية خصوصيته. لذلك، يجب علينا أن نطرح السؤال التالي: هل منح الشخصية القانونية لوكيل مزود بذكاء اصطناعي قوي ينتهك مبدأ كرامة الإنسان؟ ألا يجب أن يكون الإنسان هو الوحيد الذي يتمتع بالشخصية القانونية؟[٢٧١].

يمكن القول إن هذا هو الحال بالفعل في الوقت الحاضر. فبينما يمنح القانون الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية، فإن إنشاء هذه الشخصيات الاعتبارية يهدف إلى تحقيق مصالح مهمة لا يمكن للأفراد تحقيقها بمفردهم. وبالتالي، فإن الشخصية القانونية الممنوحة للأشخاص الاعتباريين ليست سوى وسيلة قانونية لخدمة الأشخاص الطبيعيين. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل منح الشخصية القانونية للروبوتات أو للكيانات المزودة بالذكاء الاصطناعي القوي يخدم مصلحة الأشخاص الطبيعيين؟ الإجابة هي لا، حيث يمكن تفادي أي فجوة في المسئولية من خلال إلزام المنتج أو المالك بإنشاء صندوق تأمين ضد المسئولية المدنية لتغطية المخاطر المرتبطة باستخدام الروبوتات لصالح المتضررين[٢٧٢].

---

(270) Sónia Moreira: IA & Robotics: Towards Legal Personality?, op. cit., pp. 9,10.
(271) Ibid, 10.
(272) Ibid, 10, 11.

وبناءً على ذلك، لا يمكن اختزال مفهوم الشخصية القانونية إلى مجرد بناء تقني؛ فالاعتراف بالشخصية القانونية يعني الاعتراف بوجود كيان مميز له مصالح خاصة يجب أن يكون قادرًا على الدفاع عنها، أو على الأقل تهيئة الظروف لتمكين الآخرين من الدفاع عنها(٢٧٣).

من ناحية أخرى، هل من المنطقي أن تكون الروبوتات أو الوكلاء المستقلون أصحاب حقوق الشخصية؟ هل يمكن تصور أن تكون لهم حق في الحياة والسلامة الجسدية والشرف، تمامًا مثل الإنسان؟ كيف يمكن الدفاع عن وجود حق في تقرير المصير أو حق في التطور الحر لشخصية آلة؟ إن منح الآلة وضعًا قانونيًا مشابهًا لوضع الإنسان يقلل من قيمة الإنسان وينتهك كرامته(٢٧٤).

إن منح الروبوتات الشخصية القانونية يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على المدى البعيد، حيث قد تبدأ بعض عناصر الشخصية القانونية البشرية بالتداخل مع الشخصية القانونية الممنوحة للروبوتات. وهذا قد يؤدي إلى تغيير مفهوم الشخصية القانونية بحيث تبدأ الروبوتات في اكتساب صفات أو حقوق كانت حكرًا على البشر فقط. وعلى الرغم من أن المجتمع القانوني قد يعارض هذه الفكرة في الوقت الراهن، إلا أنه قد يجد نفسه في النهاية مضطرًا لتبني هذا النوع من الاعتراف القانوني للروبوتات(٢٧٥).

كذلك يهدف وجود الروبوتات الذكية في الأساس إلى خدمة الإنسان وتحقيق الفائدة للمجتمع. لذلك، يجب أن تظل هذه الروبوتات تحت سيطرة الإنسان وتحكمه، بحيث تُسخر لتحقيق المنافع للبشرية. ويُعد الامتناع عن منحها الشخصية القانونية أمرًا ضروريًا لتحقيق هذا الهدف، لأنه يضمن استمرار مسئولية مالكيها أو حائزيها، ويُحمّلهم المسئولية في حال تسبب الروبوتات الذكية في إلحاق أضرار بالآخرين(٢٧٦).

---

(273) Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, op. cit., p. 4.

(274) Sónia Moreira: IA & Robotics: Towards Legal Personality?, op. cit., p. 12.

(275) Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, op. cit., p. 5.

(٢٧٦) جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٩٠٩.

(ISSN: 2537- 0758)

أما فيما يتعلق بأن الشخصية القانونية لا تقتصر على الإنسان فقط، بل تمتد لتشمل كيانات أخرى مثل النظام البيئي والشركات، فلا يتم تقييم الشخصية القانونية لهذه الكيانات بناءً على خصائصها الإنسانية، بل تُمنح استنادًا إلى الفوائد التي تعود على المجتمع. فعلى سبيل المثال، تستند الشخصية القانونية للنظام البيئي إلى الحفاظ عليه وعدم الإضرار به، مما يحقق منفعة عامة للبشرية. وبالمثل، يتم الاعتراف بالشركات كأشخاص اعتبارية نظرًا لتأثيرها الاقتصادي الكبير. فالاقتصاد الحديث يعتمد بشكل كبير على هذه المنشآت التي تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تخدم البشرية. فالشركات تتمتع بالقدرة على امتلاك الممتلكات، وإبرام العقود، ورفع الدعاوى القضائية. وبالتالي يُركز تحليل الشخصية القانونية للشركات على دورها الاقتصادي والاجتماعي بدلًا من النظر في أمور تتعلق بالكرامة أو الوعي(٢٧٧).

وكذلك من الحجج التي يمكن تقديمها ضد منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي، هو احتمال إساءة استخدام هذه الشخصية من قبل المطورين. إذ لن يكون هناك معنى لمنح الشخصية القانونية لهذه الكيانات إذا لم يكن بالإمكان مساءلتها عن أفعالها. إن مثال الأسلحة الآلية يُسلط الضوء على هذه الإشكالية، حيث تبرز صعوبة مساءلة كيانات الذكاء الاصطناعي عن أفعالها لأنها غير قادرة على فهم القوانين أو الالتزام بها، مما يجعلها غير مسئولة قانونًا. فقوانين الحرب، على سبيل المثال، تُطبق على الأشخاص وليس على الأسلحة ذاتها، إذ تفرض التزامات على الأفراد فيما يتعلق بشن الهجمات وليس على الأسلحة. وحتى إذا كانت الأسلحة المتطورة قادرة على اتخاذ قرارات مهمة، مثل ما إذا كان يجب إعادة السلاح أو اختياره والاشتباك به، يبقى الالتزام على الشخص الذي يستخدمها، وهو المسئول عن الامتناع عن استخدام السلاح إذا كان من المتوقع أن يؤدي إلى أضرار عرضية مفرطة. وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا فيما يتعلق بكيانات الذكاء الاصطناعي المتقدمة التي تتمتع بقدرات التعلم الذاتي(٢٧٨).

إن منح الحقوق القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي دون تعديل التزاماتها بشكل

(277) Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person, op. cit., p. 111.

(278) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., pp. 20, 21; Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person, op. cit., pp. 108,109.

متوازن، قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة. إذ سيظل هناك صراع بين البشر وكيانات الذكاء الاصطناعي حول الحقوق القانونية. ومع ذلك، إذا تم تحديد إجراءات تسوية المنازعات، بحيث يصبح الشخص الإلكتروني قادرًا على الوفاء بالتزاماته ومسئولًا عن انتهاكاته للحقوق، فقد يؤدي ذلك إلي التخفيف من حدة هذه المشكلة(٢٧٩).

إن التكنولوجيا، بطبيعتها، تتعارض مع وضع إطار قانوني طويل الأمد. ويرجع ذلك إلى أنه من الصعب التنبؤ بالتطورات التكنولوجية المستقبلية، مما يجعل من الصعب أيضًا على الإصلاحات القانونية مواكبتها. علاوة على ذلك، قد تعيق التشريعات المبكرة والمفرطة هذه التطورات وتمنع تحقيق الفوائد المحتملة. وبالتالي، هناك تناقض بين الرغبة في تجنب الإفراط في التنظيم القانوني للتكنولوجيا، وبين الحاجة إلى سد الفجوات القانونية التي قد تعيق الابتكار، وتحرم التكنولوجيا من بيئة قانونية آمنة ومستقرة، تسهم في تحقيق نتائج فعالة وانتشارها. هذا التوجه نحو الحد من سن القوانين الخاصة بالبحث العلمي وتطبيقاته ينبع من الخوف من خلق عوائق أمام العلماء(٢٨٠).

وفي بعض الأحيان، قد يكون من الضروري التدخل بالقوانين، حتى لو لم تكن آثار التكنولوجيا واضحة بشكل كامل، أو حتى لو كانت التقديرات غير دقيقة، وذلك لحماية المصالح العامة من المخاطر غير المعروفة. إلا أن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى حظر بعض التطبيقات أو تقليل الحوافز للبحث في هذا المجال. لذا، من المهم وجود إطار تنظيمي يدعم التقدم العلمي بطريقة آمنة ومستدامة(٢٨١).

أما فيما يتعلق باقتراح البرلمان الأوروبي بإنشاء وضع قانوني محدد للروبوتات المستقلة كنوع ثالث من الشخصية القانونية، بين الشخصية الطبيعية والشخصية الاعتبارية، تحت مسمى "الشخصية الإلكترونية"، فقد تعرض لانتقادات واسعة اعتبرته اقتراحًا سابقًا لأوانه، ويعتمد إلى حد كبير على صورة الروبوتات المُبالغ فيها التي تروج لها وسائل الإعلام(٢٨٢).

---

(279) Shakuntla Sangam: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, op. cit., p. 21.

(280) Erica Palmerini: The Interplay Between Law and Technology, or the RoboLaw Project in Context, op. cit., pp. 15,16.

(281) Ibid, 15.

(٢٨٢) يُعد الذكاء الاصطناعي والروبوتات موضوعًا متكررًا في الثقافة الشعبية، وغالبًا ما يتم تصويره بطريقة تثير الخوف والشك. ومن أبرز الأمثلة على ذلك فيلم "٢٠٠١: أوديسة الفضاء" عام (١٩٦٨) للمخرج "ستانلي كوبريك"، حيث يُجسَّد نظام الذكاء الاصطناعي "هال" الذي يتمرد ضد

(ISSN: 2537- 0758)

وقد أثار هذا الاقتراح الاعتقاد بأن البرلمان الأوروبي لم يستبعد فكرة منح الروبوتات شخصية قانونية كاملة، حيث لم يُقيّده بأي شروط واضحة. لذا، حاولت المقررة للنص، النائبة الأوروبية "Mady Delvaux"، تقييد نطاق هذا الاقتراح في عدة مناسبات. وأكدت أن الشخصية القانونية للروبوت "ليست الاقتراح الأول" الذي تم النظر فيه في النص، موضحة أن هذه الشخصية الإلكترونية لا تعني أن الروبوت سيصبح شخصًا، ولكنها تهدف إلى إدارة المسئولية بين مختلف الأطراف المعنية في حال حدوث أضرار بسببه، مما يقربها من الشخصية القانونية للشخصيات الاعتبارية(٢٨٣).

ورغم أن هذا التصريح قد يبدو متناقضًا في بادئ الأمر، إذ إن تقريب الروبوتات من الشخصية القانونية للشخصيات الاعتبارية يشير إلى منحها صفة قانونية، إلا أنه يمكن فهم النائبة بأنها كانت توضح أن الاقتراح لا يسعى إلى معاملة الروبوتات كأشخاص طبيعيين، بل كانت الشخصية القانونية المقترحة ذات طابع تقني بحت(٢٨٤).

كما تم تفنيد هذا الاقتراح باعتباره غير ملزم قانونيًا، لأنه لا يخلق واجبات أو التزامات رسمية. ومع ذلك، فإن ذكر مسألة الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي في بيان سياسي رفيع المستوى، يعني أن قضية الشخصية القانونية للآلات المتطورة ليست

طاقم المركبة الفضائية البشرية. كما تواصل سلسلة أفلام "المدمر" عام (١٩٨٤) استكشاف نفس الفكرة، إذ تقدم شبكة عصبية مصممة لأغراض الدفاع العسكري تكتسب وعيًا ذاتيًا، وتتحول ضد مبتكريها البشر لتأمين وجودها.

أما فيلم "ذكاء اصطناعي" عام (٢٠٠١) من إخراج ستيفن سبيلبرغ، فيقدم نظرة فلسفية عن طبيعة الذكاء الاصطناعي عبر قصة صبي آلي ذكي. وفي المقابل، يعرض فيلم "أنا روبوت" عام (٢٠٠٤) المستوحى من رواية "إسحاق آسيموف"، الجانب المظلم للذكاء الاصطناعي حيث تتحول الروبوتات المصممة لحماية البشر إلى تهديد لهم.

وفي عمل أكثر حداثة، يُظهر مسلسل "ويستوورد" عام (٢٠١٦) عالمًا افتراضيًا ترفيهيًا تديره "الأندرويدات" "androids"، وهي كائنات مصممة لتلبية كل رغبات الضيوف البشر في متنزه، حيث يتم تشجيع هؤلاء الضيوف على التعبير عن أعمق خيالاتهم ورغباتهم.

Christoph Bartneck et al.: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, op. cit., p. 15.

(283) Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, op. cit., p. 28.

(284) Ibid, 28.

خيالًا علميًا، بل موضوعًا قيد البحث والدراسة. لذا، لم يستبعد برلمان الاتحاد الأوروبي إمكانية أن يصبح الذكاء الاصطناعي يومًا ما موضوعًا مستقلًا للقانون المدني[٢٨٥].

وفي عام ٢٠١٨، أصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي وثيقة بعنوان "الذكاء الاصطناعي: نهج أوروبي لتعزيز الاستثمار ووضع إرشادات أخلاقية (IP/18/3362)، وفي البيان الصحفي المصاحب لها، أعلنت المفوضية الأوروبية أن: "الذكاء الاصطناعي ليس خيالًا علميًا؛ بل هو جزء من حياتنا اليومية بالفعل". وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تضع مسألة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي كأولوية، إلا أنها أشارت إلى أن "الذكاء الاصطناعي قد يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية جديدة، تتعلق بالمسئولية أو اتخاذ القرارات المتحيزة المحتملة"[٢٨٦].

وثيقة أخرى يمكننا أن نجد فيها تعبيرًا عن الموقف من الشخصية القانونية في الاتحاد الأوروبي، هي البيان بشأن "الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأنظمة المستقلة"، والذي طورته المجموعة الأوروبية المعنية بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا الجديدة. ورغم أن هذه الوثيقة لا تمثل موقفًا رسميًا، فإنها تُعتبر تعبيرًا عن رأي خبير قريب من الرؤية الرسمية. وتوضح الوثيقة أن الشخص وحده هو الذي يمكن أن يكون موضوعًا للمسئولية والحقوق، ولا يمكن نقل هذه المسئولية إلى الآلات المستقلة. وجاء في الوثيقة أنه: "تعد القدرة والرغبة في تحمل المسئولية جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الشخص، الذي تستند عليه جميع مؤسساتنا الأخلاقية والاجتماعية والقانونية، ولا يمكن نقل هذه المسئولية إلى التكنولوجيا المستقلة". وهذا يعني أن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغ من التطور، لا يمكن أن يتحمل المسئولية مثل الإنسان، لأنه يفتقر إلى القدرة الضرورية على تحمل المسئولية، وهي خاصية أساسية للشخصية القانونية[٢٨٧].

وفيما يتعلق بمنح الروبوت "صوفيا" الجنسية السعودية عام ٢٠١٧، فإن هذه الحال تمثل مثالًا على الخلط بين الواقع وصورة الروبوتات المبالغ فيها في وسائل الإعلام. فبينما اعتبرها البعض إنجازًا علميًا هائلًا، فإنها في الحقيقة مجرد حملة علاقات عامة مُبالغ فيها. إذ تعتمد حوارات "صوفيا" على نصوص مُعدة مسبقًا، ولا تعكس أي ذكاء

(285) Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person, op. cit., p. 107.
(286) Ibid, 107.
(287) Ibid, 107,108.

(ISSN: 2537- 0758)

حقيقي يمكّنها من التعلم أو التكيف مع مواقف جديدة في الواقع. وبالتالي، فإن تجسيد الذكاء الاصطناعي في روبوتات أو أنظمة مستقلة لا يُبرر تلقائيًا منحها الشخصية القانونية أو أي حقوق أخرى(٢٨٨).

أما بخصوص تعيين الروبوت المسمى "vital" في مجلس إدارة شركة في هونغ كونغ، فقد جذبت هذه الخطوة انتباهًا كبيرًا، لكنها لم تكن سوى إجراء شكلي، حيث إن تعيين الروبوت لم يستند إلى أساس قانوني صريح. وبالتالي، لم يُمنح البرنامج أي صلاحيات فعلية، بل تم اعتباره مراقبًا فقط. ومن الممكن أن يفوض المديرون البشريون بعض الأعباء إلى نظام الذكاء الاصطناعي، ولكنهم لا يمكنهم إعفاء أنفسهم من المسئولية النهائية عن إدارة المؤسسة(٢٨٩).

إذا كان الهدف من منح الروبوتات الشخصية القانونية هو جعلها مسئولة عن أفعالها، بحيث يمكن مساءلتها عن الأضرار التي تسببها، فإنه يمكن الاستناد إلى المادة (١٢) من اتفاقية الأمم المتحدة، بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية. إذ تنص هذه المادة على أنه: "الشخص أو الكيان الذي يقوم ببرمجة الكمبيوتر يجب أن يكون في النهاية مسئولًا عن أي رسالة يتم توليدها بواسطة الآلة". وبالتالي، تقع المسئولية القانونية على عاتق الشخص أو الكيان الذي يقف خلف البرمجة، وليس على الآلة نفسها. ويتوافق هذا التفسير مع القاعدة العامة التي تنص على أن المسئول عن الأداة هو المسئول عن النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام تلك الأداة، لأن الأداة نفسها لا تمتلك إرادة مستقلة. وبناءً على ذلك، يُعد الذكاء الاصطناعي أداة في سياق موضوع المسئولية القانونية المتعلقة باستخدامه(٢٩٠).

كما إن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تقليل الاستثمار في هذه التقنية، ويثير تراجعًا في الإقبال على التعامل معها، نظرًا للأوضاع القانونية غير المألوفة التي قد تترتب على ذلك، والتي قد تؤثر على كل من يستخدم هذه

(288) Christoph Bartneck et al.: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, op. cit., p. 15.
(289) Simon Chesterman: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, op. cit., p. 827.
(290) Paulius Cerka, Jurgita Grigienė, and Gintarė Sirbikytė: Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, op. cit., p. 376.

التكنولوجيا. فما الفائدة من شراء روبوت ذكي يمتلك حقوقًا قانونية تمكنه من مواجهة مستخدمه أو مالكه؟ ألا يُعتبر الاعتماد على الوسائل التقليدية المعروفة التي تحقق نفس الفائدة خيارًا أفضل من خوض مغامرة قانونية، قد تعرقل انتشار هذه التكنولوجيا، وتضع القضاة في موقف صعب عند محاولة إيجاد تأصيل قانوني مناسب للتعامل معها؟[٢٩١].

وأخيرًا، يُعتبر التأمين حلاً يتماشى مع انتشار الروبوتات الآلية، حيث تقوم شركات التأمين بإنشاء غطاء تأميني خاص لهذه الروبوتات. وإذا كان التأمين يُعد أداة أساسية لتمكين نقل التكنولوجيا إلى الأسواق وخلق صناعات جديدة، فإن ذلك يستلزم تطوير طرق ملائمة لتقييم المخاطر، والتي تشمل كلاً من المخاطر المادية والنفسية المرتبطة بتقييم أداء الروبوتات. ويُمهد هذا التقييم لوضع الشروط الأساسية التي تُسهم في تطوير صناعة التأمين الخاصة بالروبوتات، مما يؤدي إلى إنشاء سوق تأميني جديد يُعنى بإدارة الصناعات التي تتسم بالخطورة والتطور الفني[٢٩٢].

وختامًا، فإن منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية يصعب، على الأقل في الوقت الحالي، نظرًا لأن انتشار هذه الروبوتات لم يصل بعد إلى المستوى الذي يتطلب تدخلًا تشريعيًا لاستحداث نصوص قانونية خاصة لتنظيم عملها. وبالتالي، يمكن في الوقت الحالي الإبقاء على تصنيف الروبوتات، سواء التقليدية أو الذكية، ضمن نطاق الأشياء في القانون، مع انتظار ما ستسفر عنه التطورات المستقبلية في أدوار الروبوتات الذكية في مختلف مجالات الحياة وطبيعة تلك الأدوار[٢٩٣]. إضافة إلى ذلك، فإن منح الشخصية القانونية يُثير مخاطر تتمثل في تقليل أو استبعاد مسئولية الشركات المصنعة للروبوتات ومبرمجيها ومستخدميها، مما قد يجعل الروبوتات أكثر خطرًا وأقل دقة في التصنيع؛ حيث إن استبعاد أو تقليل المسئولية سيؤدي إلى عدم التزام هؤلاء بالدقة

---

[٢٩١] أحمد بلحاج جراد: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

[٢٩٢] عبد الرازق وهبة سيد أحمد: المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ٣٤، ٣٥.

[٢٩٣] محمد ربيع أنور فتح الباب: الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات، المرجع السابق، ص ٧٠.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلوبة في عملية التصنيع، مما قد يؤدي إلى تراجع حرصهم على تصنيع أو استخدام روبوتات آمنة، بسبب انعدام المساءلة عن أي أضرار قد تنشأ عن هذه التقنيات[٢٩٤].

لذلك، يمكننا التأكيد على أنه دون التشكيك في مدى ملاءمة إنشاء شخصية اعتبارية جديدة للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الروبوتات الذكية، فمن الأفضل ترسيخ الذكاء الاصطناعي ضمن الفئات القانونية الحالية. وهذا التوجه يعكس فكرة التعامل مع الذكاء الاصطناعي كجزء من الإطار القانوني القائم بدلاً من إنشاء فئة قانونية جديدة بالكامل، وهو ما يسهم في تجنب التعقيدات القانونية المحتملة، ويضمن استمرار التطور التكنولوجي في إطار قانوني ثابت ومفهوم[٢٩٥].

تعقيب:

بعد استقراء الاتجاهات السابقة وتوصيات الاتحاد الأوروبي، أرجح الاتجاه المؤيد لعدم منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية، وذلك استنادًا إلى عدة اعتبارات قانونية وعملية مهمة:

أولًا: تتطلب الشخصية القانونية القدرة على التمييز واتخاذ قرارات مسئولة. وتفتقر الروبوتات رغم قدرتها على أداء مهام معقدة، إلى الوعي الذاتي والقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة. فهي تعتمد بشكل كامل على خوارزميات مبرمجة مسبقًا، مما يجعل منحها شخصية قانونية أمرًا غير مناسب. فالشخصية القانونية تستوجب وجود إرادة حرة وقدرة على التقييم الذاتي، وهي سمات إنسانية جوهرية لا تتوفر في الروبوتات الذكية.

ثانيًا: المسئولية القانونية في الأنظمة التقليدية ترتبط بكيانات بشرية أو اعتبارية، قادرة على تحمل المسئولية. أما في حال حدوث أضرار نتيجة تصرفات الروبوتات، فلا يمكن تحميل الروبوتات ذاتها هذه المسئولية. لذلك، يجب أن يظل المسئولون عن

---

[٢٩٤] محمد ربيع أنور فتح الباب: الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات، المرجع السابق، ص ٧٠؛ أحمد علي حسن عثمان: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، المرجع السابق، ص ١٥٦٠.

[295] Anthony Bochin et Jean-Benoit Hubin: La Nécessité de Créer un Nouveau Régime? Vers la Reconnaissance d'une Nouvelle Personnalité Juridique? op. cit., p. 579.

الروبوتات مثل المصنّعين، المبرمجين، أو المستخدمين، هم من يتحملون المسئولية القانونية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات، لأنهم الجهات القادرة على التحكم فيها وضمان أمانها.

ثالثًا: منح الروبوتات الشخصية القانونية قد يؤدي إلى تقليل أو استبعاد مسئولية الشركات المصنعة والمبرمجين، وهو ما قد يشجع على تصنيع روبوتات أقل أمانًا ودقة. فبدون وجود مسئولية مباشرة على الشركات المصنعة، قد تكون هناك قلة في الالتزام بالمعايير الأخلاقية والتقنية اللازمة لضمان سلامة الروبوتات. وبالتالي، فإن إبقاء المسئولية المدنية في نطاق البشر القادرين على اتخاذ القرارات، هو ضمانة للحفاظ على مستوى عالٍ من الأمان والجودة في تطوير هذه التقنيات.

رابعًا: تعتمد الأنظمة القانونية على مبادئ أساسية مستقرة في مجال المسئولية القانونية، ومنح الشخصية القانونية للروبوتات يتطلب إدخال تغييرات جذرية على هذه المبادئ، وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة النظام القانوني التقليدي بشكل غير مبرر. فاستحداث نظام قانوني جديد للروبوتات قد يُحدث اضطرابات غير ضرورية، ويضيف تعقيدات لا يمكن للنظام القانوني الحالي استيعابها بسهولة، مما يُعزز من أهمية إبقاء الروبوتات ضمن الإطار القانوني للأشياء وليس الكيانات القانونية.

بناءً على هذه الاعتبارات، يُفضل عدم منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية. وبدلًا من ذلك، ينبغي العمل على تحسين الأطر القانونية الحالية التي تنظم العلاقة بين الروبوتات، ومستخدميها، ومصنّعيها، لضمان توازن بين الابتكار التكنولوجي والمسئولية القانونية.

بعض التطبيقات القضائية حول عدم منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية:

تُقدم الروبوتات للمحاكم قضايا معقدة ومثيرة للاهتمام، وغالبًا ما تكون صعبة للغاية. والطريقة التي تتعامل بها المحاكم مع هذه القضايا يمكن أن تُوفر رؤى مهمة، حول كيفية تفاعل القانون مع الانتشار السريع للتكنولوجيا والروبوتات الذي نشهده في الوقت

(ISSN: 2537- 0758)

الحاضر[٢٩٦].

قضية Nonhuman Rights Project, Inc., on behalf of Kiko v. Presti[٢٩٧]:

إن القول بالتوسع في نطاق الكائنات المعترف لها بالشخصية القانونية لتتجاوز الإنسان ذاته، كالحيوانات مثلًا، وقياس الروبوتات الذكية عليها، يُعد موضوعًا محل جدل واسع. فمقارنة الذكاء الاصطناعي بالحيوانات مسألة معقدة، لا يمكن تسويتها بسهولة، من خلال مجرد مقارنة خوارزميات الذكاء الاصطناعي بالغرائز الحيوانية[٢٩٨].

وفي هذا السياق، يُعزز هذا الطرح ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف في ولاية نيويورك، حيث اعتبرت أن القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات هو المعيار الحاسم في منح الشخصية القانونية لأي كائن. وكان ذلك في قضية رفعتها "منظمة حقوقية لغير البشر" (NhRP) التي تقدمت بطلبات إحضار "habeas corpus" نيابة عن قردين شمبانزي، هما تومي وكيكو، مطالبةً باعتبارهما "أشخاصًا" قانونيًا ومنحهما حق الحرية الجسدية. واستندت المنظمة في حجتها إلى أن الشمبانزي يمتلك قدرات معرفية ووعيًا جعلته مستحقًا هذا الاعتراف القانوني.

رفضت المحكمة هذه الطلبات، مقررةً أن الشمبانزي لا يستوفي المعايير القانونية للاعتراف به كشخص، مشيرة إلى افتقاره إلى القدرة على تحمل المسئولية والالتزامات. وركزت المحكمة على الفهم التقليدي لمفهوم "الشخص"، الذي يرتبط عادة بالبشر القادرين على تحمل الواجبات والمسئوليات القانونية[٢٩٩].

وفي هذا السياق، من الواضح أن المحكمة استندت إلى المعايير المعترف بها دوليًا،

---

(296) Ryan Calo: Robots in American Law, op. cit., p. 25.

(297) Nonhuman Rights Project, Inc. ex rel. Kiko v. Presti, 2015 N.Y. Slip Op. 85 (N.Y. App. Div. 2015)

And the judgment as a part of : Nonhuman Rights Project, Inc. ex rel. Tommy v. Lavery, 31 N.Y.3d 1054, 76 N.Y.S.3d 507, 100 N.E.3d 846 (N.Y. 2018)

(298) Paulius Cerka, Jurgita Grigienė, and Gintarė Sirbikytė: Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, op. cit., p. 386.

(299) Amici Curiae, justin Marceau, and Samuel Wiseman: Proposed Brief in Re Nonhuman Rights Project, Inc., on behalf of Tommy aganist Patrick c. Lavery, individually and as an officer of Circle L Trailer Sales, INC., Diane Lavery, and Circle L Trailer Sales, INC., New York County Clerk's Index Nos. 162358/15 and 150149/16 (N.Y. Ct. App. Mar. 2, 2018), pp. 3-5.

والتي تربط الشخصية القانونية بإمكانية تحمل الكائن المسئولية عن أفعاله. والشمبانزي، رغم قدراته المعرفية، لا يمتلك القدرة على الوفاء بالالتزامات القانونية أو تحمل المسئولية عن تصرفاته، وهو ما يعد عنصرًا جوهريًا في منح الشخص صفة قانونية.

والنتيجة التي خلصت إليها المحكمة تؤكد على أن الشخصيات القانونية، ليست مجرد امتيازات تُمنح بناءً على الوعي أو القدرات المعرفية، بل تتطلب قدرة على الالتزام بالقواعد القانونية وتحمل تبعات الأفعال. وفي هذا الصدد، تبقى فكرة منح الحيوانات أو الكيانات الأخرى مثل الروبوتات الذكية شخصية قانونية غير ملائمة في ظل النظام القانوني الحالي، الذي يعتمد على أسس واضحة تتطلب مسئولية ووعيًا كاملين لدى الشخص الممنوح له هذه الشخصية.

قضية Thaler v. Comptroller-General of Patents (UK, 2021):

تُعتبر قضية "Stephen Thaler"– وهو رائد في مجال الذكاء الاصطناعي– ضد "المراقب العام لبراءات الاختراع" إحدى القضايا المهمة التي تُظهر التحديات القانونية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على النظام القانوني التقليدي.

وتدور القضية حول أنه قدم "Thaler" طلبين[٣٠٠]. للحصول على براءات اختراع في المملكة المتحدة، مشيرًا إلى أن نظام الذكاء الاصطناعي الذي ابتكره، والمعروف باسم "DABUS"، هو الذي أنجز تلك الاختراعات. والسؤال القانوني الأساسي كان، هل يمكن الاعتراف بنظام ذكاء اصطناعي كمخترع بموجب قانون البراءات لعام ١٩٧٧ في المملكة المتحدة، الذي ينص على أن المخترع يجب أن يكون "شخصًا".

وقد رفض مكتب الملكية الفكرية الطلبات، مؤكدًا أن المخترع يجب أن يكون شخصًا طبيعيًا، حيث إن الذكاء الاصطناعي، بصفته آلة، يفتقر إلى الشخصية القانونية ولا يمكن اعتباره مخترعًا.

استأنف "Thaler" هذا القرار أمام القضاء، مستندًا إلى أن القانون يجب أن يُفسر بمرونة لمواكبة التقدم التكنولوجي. ومع ذلك، أيدت محكمة أول درجة قرار مكتب الملكية

---

[٣٠٠] تم تقديم طلبين براءات الاختراع في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨ و٧ نوفمبر ٢٠١٨ على التوالي من قبل الدكتور "Thaler". وكان الطلب الأول بعنوان "حاوية طعام" ويتعلق بشكل تغليف الطعام. أما الثاني بعنوان "طرق لجذب الانتباه". وكلا الطلبين يكشفان عن اختراعات قد تكون قابلة للحصول على براءات اختراع بموجب المادة ١ من قانون براءات الاختراع لعام ١٩٧٧.

(ISSN: 2537- 0758)

الفكرية، مؤكدة أن القانون الحالي يتطلب أن يكون المخترع شخصًا طبيعيًا.

واستأنف "Thaler" مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف، وأيدت المحكمة مجددًا قرارات مكتب الملكية الفكرية ومحكمة أول درجة، موضحة أن قانون البراءات لعام ١٩٧٧ يشترط أن يكون المخترع إنسانًا يتمتع بشخصية قانونية، وهي الصفة التي يفتقدها الذكاء الاصطناعي(٣٠١).

وفيما يتعلق بقانون الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، تُطرح مشكلة مشابهة حول ما إذا كانت إبداعات الذكاء الاصطناعي مؤهلة للحصول على حماية حقوق الطبع والنشر. واستنادًا إلى حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قضية "Infopaq"(٣٠٢)، فإن حقوق الطبع والنشر تُمنح لأي عمل أصلي يعكس إبداعًا فكريًا خاصًا بمؤلفه. وقد أوضحت المحكمة في مناسبات أخري أن الإبداع الفكري يجب أن يعكس شخصية المؤلف، ويتم التعبير عن ذلك من خلال الخيارات الحرة والإبداعية التي يتخذها المؤلف أثناء إنشاء العمل.

من هذه السوابق القضائية، يتضح أن حق المؤلف يرتبط بشكل وثيق بشخصية الإنسان. وهذا يثير التساؤلات حول حماية الإبداعات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي، والتي قد لا تعكس شخصية إنسانية واضحة. وبالتالي، يتضح أن النظام القانوني يسعى إلى تجنب منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وعدم الاعتراف به كمخترع أو مؤلف(٣٠٣).

---

(301) Thaler v. The Comptroller-General of Patents, Designs and Trademarks [2020] EWHC 2412 (Pat) (21 September 2020); Thaler v. Comptroller-General of Patents [2021] EWCA Civ 1374.

(302) Infopaq International A/S v. Danske Dagblades Forening (C-5/08), Judgment of the Court (Fourth Chamber)16. 7. 2009- CASE C-5/08.

تُعد قضية "Infopaq" من القضايا المهمة التي نظرت فيها محكمة العدل الأوروبية، وتتعلق بحقوق الطبع والنشر. وركزت القضية بشكل أساسي على تفسير مفهوم "الإبداع الفكري" الذي يمكن حمايته بموجب حقوق الطبع والنشر. وفي قرارها الصادر عام ٢٠٠٩، قضت المحكمة بأن أي عمل يستوفي شرط الأصالة، أي يعكس الشخصية الذاتية للمؤلف، من خلال الخيارات الإبداعية التي يتخذها أثناء إنشاء العمل، يُعد إبداعًا فكريًا ويستحق الحماية القانونية بموجب حقوق الطبع والنشر.

(303) Anthony Bochin et Jean-Benoit Hubin: La Nécessité de Créer un Nouveau Régime? Vers la Reconnaissance d'une Nouvelle Personnalité Juridique? op. cit., p. 576, 577.

وهنا تبرز قضية "Thaler" ضد "المراقب العام لبراءات الاختراع"، التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على المفاهيم القانونية التقليدية. إذ رفضت محكمة الاستئناف الاعتراف بـ "DABUS" كمخترع، وهو نظام للذكاء الاصطناعي وذلك لافتقاده للشخصية القانونية.

قضية Elaine Herzberg v. Uber Technologies Inc:

تتعلق قضية "Elaine Herzberg" ضد شركة "Uber Technologies" بالحادث القاتل، الذي تسببت فيه مركبة ذاتية القيادة تابعة لشركة "Uber Technologies"، وأثارت هذه القضية تساؤلات حول المسئولية القانونية المترتبة على الشركات التي تطور هذه التكنولوجيا. ففي ١٨ مارس ٢٠١٨، تعرضت "Elaine Herzberg"، وهي سيدة تبلغ من العمر ٤٩ عامًا، للدهس وقُتلت بواسطة سيارة ذاتية القيادة تديرها شركة "Uber" في ولاية أريزونا، حيث كانت السيدة تعبر الشارع خارج ممر المشاة عند وقوع الحادث. وكانت السيارة مزودة بتكنولوجيا القيادة الذاتية، كما كان هناك سائق سلامة في السيارة، ولكنه لم يتدخل في الوقت المناسب لمنع الاصطدام.

أثارت القضية مسألة تحديد المسئولية في الحوادث التي تتسبب فيها المركبات ذاتية القيادة، إذ يشمل ذلك احتمالية وجود إهمال من جانب سائق السلامة، والشركة "Uber"، ومصنعي المركبة.

وقد أجرت هيئة سلامة النقل الوطنية (NTSB) تحقيقًا في الحادث. وأشار التقرير الأولي إلى أن حساسات السيارة اكتشفت "Herzberg" ولكنها لم تصنفها بشكل صحيح كمشاة، مما أدى إلى عدم تفعيل الفرامل الطارئة في الوقت المناسب.

وفي مارس ٢٠١٨، توصلت عائلة "Herzberg" إلى تسوية مع شركة أوبر، وقامت الشركة بتعويض العائلة، مما أدى إلى إسقاط الدعوى المرفوعة أمام المحكمة[٣٠٤].

وعلى الرغم من أن هذه القضية قد انتهت بالصلح، فإن المحكمة في محاولتها

(304) Helen Stamp: The Reckless Tolerance of Unsafe Autonomous Vehicle Testing: Uber's Culpability for the Criminal Offense of Negligent Homicide, journal of law, technology, & the internet, volume 15, issue 1, pp. 40, 41.

(ISSN: 2537- 0758)

لتحديد المسئولية، أشارت إلى إمكانية تحمل سائق الأمان أو الشركة (أوبر) أو مصنعي المركبة المسئولية عن الحادث. ومع ذلك، لم تعتبر المحكمة المركبة ذاتها، باعتبارها نظام ذكاء اصطناعي، جهة يمكن تحميلها المسئولية القانونية، مما يدل على أن المركبة لا تتمتع بالشخصية القانونية ولا يمكن تحميلها التزامات قانونية.

قضية State of Arizona v. Rafaela Vasquez:

ترتبط هذه القضية ارتباطًا وثيقًا بالقضية السابقة (Elaine Herzberg v. Uber Technologies Inc)، فبعد وفاة "Elaine Herzberg" نتيجة اصطدام سيارة ذاتية القيادة بها، رفعت ولاية أريزونا دعوى قضائية ضد"Rafaela Vasquez"، السائقة الاحتياطية في مركبة أوبر ذاتية القيادة، بتهمة القتل بسبب الإهمال. ووفقًا للائحة الاتهام، زُعم أن "Vasquez" كانت غافلة عن الطريق أثناء أداء عملها كسائقة احتياطية، وأن هذا الإهمال تسبب في وفاة "Elaine Herzberg"، حيث لو كانت "Vasquez"منتبهة، لكان من الممكن تجنب الحادث أو تخفيف آثاره[٣٠٥].

وفي يوليو ٢٠٢٣، انتهت الإجراءات الجنائية ضد "Vasquez" دون اللجوء إلى المحاكمة، حيث استبعدت المحكمة إسهام شركة أوبر في الحادث. وفي النهاية، حُكم على "Vasquez" بثلاث سنوات من المراقبة[٣٠٦].

وأري أن هذا الحكم يؤكد على أهمية دور الإشراف البشري في مراقبة المركبات ذاتية القيادة والتدخل عند الضرورة. إذ لا تُمنح المركبات ذاتية القيادة الشخصية القانونية، مما يعني أن المسئولية القانونية تقع بشكل رئيسي على المشغلين البشريين. وهذه القضية تسلط الضوء على ضرورة مساءلة البشر في مثل هذه الحوادث، وعدم تحميل المركبات ذاتية القيادة المسئولية القانونية، وهو ما يعكس عدم الاعتراف لهذه المركبات بالشخصية القانونية من قبل المحكمة.

(305) State of Arizona v. Rafaela Vasquez, in the Superior Court of the State of Arizona in and for the County of Maricopa, CR2020-001853-001.

(306) Helen Stamp: The Reckless Tolerance of Unsafe Autonomous Vehicle Testing: Uber's Culpability for the Criminal Offense of Negligent Homicide, op. cit., p. 42.

قضية Columbus-America Discovery Group, Inc. v. The Unidentified, Wrecked, and Abandoned Vessel, S.S. Central America:

تُعد هذه القضية قضية مهمة في مجال القانون البحري، حيث أثيرت تساؤلات حول إمكانية امتلاك الروبوتات للحقوق القانونية في عمليات الإنقاذ البحري. وتتعلق القضية بغرق السفينة "S.S. Central America" في المحيط الأطلسي عام ١٨٥٧، التي كانت تحمل ذهبًا من ولاية كاليفورنيا وظلت مفقودة لأكثر من ١٣٠ عامًا. وتمكنت شركة "Columbus-America Discovery Group" من اكتشاف الحطام باستخدام تقنيات حديثة، بما في ذلك غواصات روبوتية مزودة بكاميرات وأذرع قادرة على الإمساك بالأشياء تحت الماء. وقد تزامن هذا الاكتشاف مع محاولات فرق أخرى للبحث عن الحطام، مما دفع الشركة إلى التقدم بطلب للمحكمة لمنع دخول أي طرف آخر إلى منطقة الإنقاذ.

وفي ذلك الوقت، كان الأسلوب التقليدي للسيطرة والحيازة الفعلية على الحطام، يعتمد على إرسال غواصين بشريين لاستعادة الممتلكات، ولكن بسبب العمق الكبير– حوالي ميل ونصف تحت سطح الماء– قررت "Columbus–America" الاعتماد على الروبوتات بدلًا من الغواصين. وقضت المحكمة بأن استخدام الروبوتات في هذه الحال يعتبر مكافئًا لأغراض السيطرة والحيازة الفعالة. فقد كانت الروبوتات قادرة على توليد صور حية للحطام والتفاعل مع البيئة المائية.

وقد وضعت المحكمة معيارًا جديدًا يُسمى "التملك عن بعد"(telepossession) ، ويتألف من أربعة عناصر رئيسية هي: تحديد موقع الحطام، تصوير الحطام، وجود روبوت قادر على التلاعب بالأشياء، وجود نية بشرية لممارسة السيطرة على الحطام. وبناءً على هذه المعايير، منحت المحكمة حقوق الإنقاذ لمجموعة"Columbus–America" ومنعت الأطراف الأخرى من دخول منطقة الإنقاذ، مؤيدة بذلك أن من يثبت سيطرته على الحطام، يحق له الحصول على جزء من الكنز الموجود على متن السفينة[٣٠٧].

[307] Columbus-America Discovery Group, Inc. v. The Unidentified, Wrecked, and Abandoned Vessel, S.S. Central America, 974 F.2d 450 (4th Cir. 1992).

(ISSN: 2537- 0758)

ومع ذلك، تركت القضية السؤال مفتوحًا حول قدرة الروبوتات الذاتية المستقلة، على اكتساب نفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها البشر في عمليات الإنقاذ البحري. في هذه القضية، كان هناك مشغل بشري يتحكم في الروبوتات من على سطح الماء، وكان له دور مباشر في عملية الإنقاذ. وقد أشارت المحكمة إلى أن التملك عن بعد يتطلب نية واضحة من الشخص البشري لممارسة السيطرة على الحطام، وهو ما يفتقر إليه الروبوت الذاتي (الغواصة الروبوتية) الذي يعمل بدون تدخل بشري مباشر[٣٠٨].

أرى أن هذه القضية تُظهر بوضوح أن الروبوتات الذاتية التي تعمل بدون إشراف بشري مباشر، قد تواجه تحديات في اكتساب الحقوق القانونية التي يتمتع بها البشر. فالروبوتات الذاتية قد لا تكون قادرة على اتخاذ قرارات قانونية، بنفس الطريقة التي يمكن أن يتصرف بها البشر أو الروبوتات التي يتحكم بها البشر. بناءً على ذلك، لا تعترف المحاكم بالشخصية القانونية للروبوتات الذاتية. ومع ذلك، يمكن تطوير وسائل قانونية تأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية وقدرات الروبوتات الذاتية، بهدف تعويض الأضرار التي قد تتسبب فيها، دون الحاجة إلى منحها الشخصية القانونية.

عدم جدوى منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية:

بالرغم من الاعتراف بأهمية الروبوتات ودورها الحالي في خدمة البشرية ومساعدة الإنسان، وما لها من قيمة في المجتمع، إلا أن ذلك لا يكفي لمنحها الشخصية القانونية. فالروبوت، مثله مثل الأشياء الأخرى، يتمتع بوجود مادي وله خصائصه الذاتية، ولكنه مصمم أساسًا لخدمة الإنسان، ويعد من الآلات التي تصلح أن تكون موضوعًا لحقوق الإنسان، وليس مالكًا للحقوق بذاته. فبالإضافة إلى الوجود المادي للأشياء، يجب أن يمثل الكيان قيمة اجتماعية معينة تجعله جديرًا بالدخول في النظام القانوني، ويصبح أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. فعلى سبيل المثال، هناك كائنات تمتلك وجودًا ماديًا وواقعيًا مثل الحيوانات، لكنها لا تُعتبر صاحبة حقوق قانونية، بل تُعامل كأشياء مخصصة لخدمة الإنسان، وتعتبر تابعًا أو موضوعًا لحقوق الأشخاص الذين يتمتعون بشخصية قانونية مستقلة[٣٠٩]. وهذا التوصيف ينطبق على الروبوتات الذكية، حيث إنها

---

(308) Ryan Calo: Robots in American Law, op. cit., pp. 17-19.

(٣٠٩) خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٩٦.

وضعت في الأصل لخدمة الإنسان وتحقيق الفائدة له، ولا تصلح أن تكون أهلاً لاكتساب الحقوق أو تحمل الالتزامات[٣١٠].

علاوة على ذلك، تواجه فكرة منح الروبوتات الشخصية الإلكترونية تحديات كبيرة، تتعلق بتطبيق هذا المفهوم في الواقع العملي، خاصة فيما يتعلق بتطبيق أحكام القانون المدني. فمن الضروري وجود توافق وتكامل بين منح الشخصية الإلكترونية وأحكام القانون، حيث يجب على كل شخص قانوني أن يتمتع بالقدرة على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوقه والدفاع عنها ضد أي مطالبات. وإذا تم الاعتراف للروبوتات بالشخصية الإلكترونية ومنحت حقوقًا والتزامات، فسيكون من الضروري أن تكون قادرة على اللجوء إلى القضاء لممارسة حقها في التقاضي عند الحاجة. ومع ذلك، من الصعب تصور كيفية تمثيل شخصية إلكترونية أمام المحكمة، فكيف يمكن لشخصية إلكترونية اختيار محامٍ بحرية أو تمثيل نفسها بشكل شخصي؟[٣١١].

بالإضافة إلى ذلك، سيواجه المضرور من الشخصية الإلكترونية صعوبة كبيرة في التعامل مع الروبوت المسئول عن تبعات مسئوليته. فاليوم الذي سيتمكن فيه الروبوت من إجراء محادثة معقدة مع المضرور أو محاميه . بهدف التوصل إلى تسوية أو الدفاع عن حقوقه في المحكمة . ما يزال بعيد المنال. وبناءً على ذلك، سيحتاج المضرور فعليًا إلى الرجوع إلى الشخص المسئول عن تمثيل الروبوت. في هذا السياق، سيجد المضرور نفسه في نفس الوضع الذي كان سيواجهه لو لم تُمنح الروبوتات الشخصية القانونية، حيث سيتعين عليه في النهاية التعامل مع إنسان. لذا، لم يتم تحقيق أي فائدة حقيقية من هذا التغيير[٣١٢].

فإذا منحنا الروبوتات الشخصية القانونية، فذلك يعني أن تصبح مسئولة عن أفعالها بشكل مباشر، مما يجعل من الصعب تحميل الأشخاص الآخرين، مثل المصنعين أو

---

[٣١٠] جهاد محمود عبد المبدي: الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع، المرجع السابق، ص ٨٩٥.

[311] Anthony Bochin et Jean-Benoit Hubin: La Nécessité de Créer un Nouveau Régime? Vers la Reconnaissance d'une Nouvelle Personnalité Juridique?, op. cit., p. 576.

[312] Pierre-Emmanuel Audit: Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, op. cit., p. 29,30.

(ISSN: 2537- 0758)

المالكين، مسئولية هذه الأفعال. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يحمل في طياته تناقضًا؛ فإذا كان الهدف النهائي هو تحميل الأشخاص المسئولية عن أفعال الروبوتات، فما الفائدة من منح الروبوتات شخصية قانونية؟ بمعنى آخر، إذا لم تكن استقلالية الروبوتات تمثل عائقًا أمام تحميل الأشخاص المسئولية، فلا توجد حاجة فعلية لمنح الروبوتات شخصية قانونية في المقام الأول[٣١٣].

كذلك فإن نقل المسئولية إلى الروبوت يثير مشكلة أخرى تتعلق بتقويض دور المسئولية المدنية في الردع والوقاية. فعند نقل العبء إلى الروبوت، لن يتحمل الفاعلون أو الأطراف التقليدية عبء دعاوى المسئولية الموجهة إليهم على الأرجح، مما يضعف تأثير النظام القانوني في ردع الأفعال الضارة والوقاية منها[٣١٤].

علاوة على ذلك، فإن فكرة منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية تحمل مخاطر كبيرة، لأنها تتسبب في إلغاء التقسيم الأساسي المعترف به في القانون بين الأشخاص والأشياء. وإذا تم منح الروبوتات الشخصية القانونية، فسيتطلب ذلك إجراء تعديلات تشريعية واسعة تشمل منح الروبوت الأهلية القانونية، وذمة مالية مستقلة، وتحميله المسئولية المدنية والجنائية[٣١٥].

ومن ناحية أخرى، قد تكون العواقب الاقتصادية لإنشاء شخصية قانونية للروبوتات خطيرة على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، قد يؤدي هذا الوضع القانوني الجديد إلى تنشيط اقتصادي واسع، ولكنه سيخلق تكاليف إضافية للمستخدمين. فإدخال الروبوتات في الإطار القانوني سيتطلب تطوير تقنيات جديدة لإدارة وتتبع هذه الروبوتات، مما قد يكون مكلفًا. وبينما قد يتمكن المحترفون الذين يمتلكون أساطيل من الروبوتات من تحمل هذه التكاليف، فإن الأفراد الذين يستخدمون الروبوتات لأغراض شخصية، مثل كبار السن الذين يعتمدون على الروبوتات في الرعاية المنزلية، قد يجدون

---

(313) Ibid, 30,31.

(٣١٤) انظر هذا الاتجاه لدي: محمد محمد عبد اللطيف: المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص ١٣.

(٣١٥) خالد جاسم الهنديانى: المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، المرجع السابق، ص ٩٨.

هذه التكاليف باهظة، مما قد يثنيهم عن الاستثمار في هذه التقنيات[٣١٦].

وعلى المستوى الدولي، فإن منح الروبوتات الشخصية القانونية على مستوى الاتحاد الأوروبي فقط، قد يؤدي إلى تقليل تنافسية الشركات الأوروبية في السوق العالمية. وحتى الآن، تمكنت المفوضية الأوروبية من مقاومة إغراء منح الروبوتات الشخصية القانونية، وبدلاً من ذلك، انخرط الاتحاد الأوروبي في تحديات الذكاء الاصطناعي من خلال السعي إلى تشجيع الابتكار في هذا القطاع وتطوير نموذج أخلاقي للذكاء الاصطناعي[٣١٧].

وإذا كان منح الروبوتات الشخصية القانونية يهدف إلى تحميلها المسئولية بدلًا من المصنعين، أو المستخدمين، وذلك لتعويض المضرور من جراء تصرفاتها، فإنه يمكن التوصل إلى هذه النتيجة من خلال قرار البرلمان الأوروبي- السابق الإشارة إليه- **بمراعاة الجوانب القانونية التالية**[٣١٨]:

١. إقامة نظام تأمين إلزامي، عندما يكون ذلك مبررًا وضروريًا لبعض فئات الروبوتات، حيث يُلزم المصنعين أو مالكي الروبوتات، كما هو الحال بالفعل بالنسبة للمركبات الآلية، بالتعاقد على بوليصة تأمين تغطي الأضرار المحتملة التي قد تتسبب بها الروبوتات.
٢. إنشاء صندوق تعويضات، لا يقتصر دوره فقط على ضمان التعويض عندما لا تغطي التأمينات الأضرار التي تسببها الروبوتات.
٣. إتاحة إمكانية للمُصَنِّع، أو المبرمج، أو المالك، أو المستخدم، الإسهام في صندوق التعويضات، أو التعاقد بشكل مشترك على تأمين، لضمان تعويض الأضرار التي تسببها الروبوتات، وبالتالي الاستفادة من مسئولية محدودة.
٤. الاختيار بين إنشاء صندوق عام لجميع الروبوتات الذكية المستقلة، أو إنشاء صندوق فردي لكل فئة من الروبوتات، وكذلك الخيار بين دفع مبلغ مقطوع عند طرح الروبوت في السوق أو دفع مبالغ منتظمة طوال فترة حياة الروبوت.

---

(316) Nathalie Nevejans: Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, op. cit., p. 43.
(317) Ibid, 43.
(318) Laurent Jourdaa: Droit et Règlementation des Activités de Robotique, op. cit., p. 4,5.

(ISSN: 2537- 0758)

٥. إنشاء رقم تسجيل فردي لكل روبوت، يتم تسجيله في سجل خاص بالاتحاد الأوروبي، لربط الروبوت دائمًا بالصندوق الذي يعتمد عليه؛ سيسمح هذا الرقم لأي شخص يتفاعل مع الروبوت بمعرفة طبيعة الصندوق، وحدود المسئولية في حال حدوث أضرار مادية، وأسماء ووظائف المسهمين وأية معلومات ذات صلة.

وأخيرًا، قد صدرت لائحة البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي (١٦٨٩/٢٠٢٤) الصادرة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤[٣١٩]، التي تضع نظام قانوني موحد بشأن أنظمة الذكاء الاصطناعي على مستوي الاتحاد، فالغرض من هذه اللائحة هو تحسين أداء السوق الداخلية من خلال وضع إطار قانوني موحد، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي وتسويقها، وتقديمها للخدمة واستخدامها في الاتحاد الأوروبي، وذلك بما يتوافق مع قيم الاتحاد. ويهدف إلى تعزيز اعتماد الذكاء الاصطناعي الذي يركز على الإنسان ويكون موثوقًا، مع ضمان مستوى عالٍ من حماية الصحة والسلامة والحقوق الأساسية كما هي مكرسة في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك حماية الديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية البيئة، والحماية من الآثار الضارة للأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي في الاتحاد. كما يدعم هذا التنظيم الابتكار ويضمن حرية تنقل البضائع والخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الحدود، مما يمنع الدول الأعضاء من فرض قيود على تطوير وتسويق واستخدام الأنظمة الذكية، إلا إذا تم التصريح بذلك صراحةً بموجب هذه اللائحة[٣٢٠]. فتكنولوجيا

(319) Regulation (EU) 2024/1689 OF the European Parliament and of the Council, of 13 June 2024, laying down harmonised rules on artificial intelligence and amending Regulations (EC) No 300/2008, (EU) No 167/2013, (EU) No 168/2013, (EU) 2018/858, (EU) 2018/1139 and (EU) 2019/2144 and Directives 2014/90/EU, (EU) 2016/797 and (EU) 2020/1828 (Artificial Intelligence Act).

(320) (1) The purpose of this Regulation is to improve the functioning of the internal market by laying down a uniform legal framework in particular for the development, the placing on the market, the putting into service and the use of artificial intelligence systems (AI systems) in the Union, in accordance with Union values, to promote the uptake of human centric and trustworthy artificial intelligence (AI) while ensuring a high level of protection of health, safety, fundamental rights as enshrined in the Charter of Fundamental Rights of the European Union (the 'Charter'), including democracy, the rule of law and environmental protection, to protect against the harmful effects of AI systems in the Union, and to support innovation.

الذكاء الاصطناعي يجب أن تتمحور حول الإنسان. فينبغي أن تكون بمثابة أداة للناس، بهدف زيادة رفاهية الإنسان[٣٢١].

وبمراجعة هذه اللائحة، نجد أنها لم تُقر منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي. بل قامت بتقسيم أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول هو أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة، التي تُشكّل معظم محتوى اللائحة وتتناول تنظيمها بشكل تفصيلي؛ أما النوع الثاني فهو أنظمة الذكاء الاصطناعي محدودة المخاطر، والتي تخضع لالتزامات تنظيمية أخف وأقل تشددًا.

وبذلك يتضح أن اللائحة الأوروبية (١٦٨٩/٢٠٢٤) قد قدمت حلًا عمليًا وفعّالًا لتنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال تصنيفها إلى أنظمة عالية المخاطر وأخرى محدودة المخاطر، مما يعكس وعي المشرعين الأوروبيين بالحاجة إلى إطار قانوني دقيق لهذه التكنولوجيا دون تجاوز الخط الفاصل بمنحها شخصية قانونية مستقلة. ويعزز هذا النهج القدرة على فرض الرقابة والمسئولية القانونية على هذه الأنظمة، دون الخوض في تعقيدات قانونية وأخلاقية تتعلق بإعطائها حقوقًا تتجاوز كونها أدوات تقنية.

كما تؤكد هذه اللائحة على أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يظل أداة في خدمة الإنسان، يُسخر لرفاهيته وحمايته، ويجب ألا يتحول إلى كيان يتمتع باستقلالية قانونية. وينسجم هذا التوجه مع الموقف الراسخ الذي يعارض منح الروبوتات الشخصية القانونية، إذ تبقى الروبوتات مجرد وسائل تقنية تُدار بالكامل من قبل البشر، وتفتقر إلى الإرادة والوعي، وهي مفاهيم جوهرية لاعتبار كيان ما كشخص قانوني.

وختامًا، تسلط اللائحة الضوء على أن التطورات التكنولوجية، مهما بلغت من التقدم، لا ينبغي أن تدفعنا نحو التخلي عن المبادئ القانونية الأساسية التي تحصر الشخصية القانونية بالبشر والكيانات الاعتبارية المؤهلة. وبهذا، تضمن اللائحة تحقيق توازن فعّال بين الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان، مما يُعد نموذجًا يحتذى به للتعامل مع تحديات الذكاء الاصطناعي في العصر الحديث.

This Regulation ensures the free movement, cross-border, of AI-based goods and services, thus preventing Member States from imposing restrictions on the development, marketing and use of AI systems, unless explicitly authorised by this Regulation.

(321) (6) ……As a prerequisite, AI should be a human-centric technology. It should serve as a tool for people, with the ultimate aim of increasing human well-being.

(ISSN: 2537- 0758)

خاتمة

في ضوء ما تم استعراضه في هذا البحث، يتبين أن الروبوتات تمثل نقلة نوعية في التكنولوجيا الحديثة، مما يفرض تحديات قانونية تتطلب معالجة شاملة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية ومسئولياتها في إطار النظام القانوني القائم.

وفي هذا السياق، يصبح من الأهمية تطوير آليات قانونية قادرة على ضمان توازن عادل بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الفردية. فمن غير المقبول ترك هذه التقنيات المتقدمة تعمل بدون رقابة قانونية صارمة، حيث إن غياب تنظيم قانوني محكم قد يؤدي إلى وقوع أضرار غير متوقعة. لذلك، ينبغي على المجتمع القانوني العمل على صياغة معايير تشريعية واضحة تراعي استخدام الروبوتات، سواء في الحياة المدنية أو الاقتصادية أو حتى العسكرية أو غير ذلك من المجالات.

وعلى الجانب الآخر، تبرز أهمية التعاون الدولي في هذا الشأن، إذ لا يمكن لأي نظام قانوني محلي بمفرده مواجهة التحديات التي تفرضها الروبوتات على الصعيد العالمي. إن الطبيعة العابرة للحدود لهذه التقنيات تستلزم تنسيقًا قانونيًا دوليًا، لضمان أن تكون التشريعات المتعلقة بالروبوتات متناسقة ومتكاملة على مستوى العالم، مما يتيح تحقيق أعلى مستوى من الحماية القانونية والعدالة في التعامل مع هذه الأنظمة الذكية.

وفي الختام، يتطلب مستقبل الروبوتات استجابة قانونية فاعلة تضمن الحفاظ على التوازن بين تعزيز الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان. إن هذا التطور يفرض على المشرعين ضرورة التحرك بسرعة لإعداد تشريعات تواكب هذا التقدم، بما يكفل تأطير استخدام هذه التقنيات بشكل يضمن سلامة الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

وفيما يلي نستعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات التي انتهت إليها، وذلك على النحو التالي:

أولًا: النتائج:

١- تعريف الروبوت يجب أن يكون مقيد، بحيث يستثني البرمجيات الحاسوبية المزودة بالذكاء الاصطناعي التي تفتقر إلى وجود مادي ملموس. ويركز هذا التعريف على أن الروبوتات يجب أن تتمتع بوجود مادي يسمح لها بالتفاعل مع البيئة المحيطة بها. وبالتالي، فإن البرمجيات التي تعمل فقط في البيئات الرقمية، رغم قدرتها على

أداء مهام ذكية، لا يمكن اعتبارها روبوتات بالمعنى القانوني.

٢- تتمتع الروبوتات الحديثة بدرجات مختلفة من الاستقلالية، وبعضها قادر على أداء المهام دون تدخل بشري مباشر، مما يزيد من تعقيد تحديد مسئولياتها القانونية. إلا إن مسألة الاعتراف بالاستقلالية الكاملة للروبوتات ما تزال محل جدل في الأوساط القانونية، خاصة أن هذه الاستقلالية تقنية بحتة.

٣- تطرح الروبوتات المستقلة تحديًا كبيرًا أمام التفرقة التقليدية بين الأشخاص والأشياء في القانون الخاص، حيث إنها تجمع بين خصائص الأشياء والقدرة على التصرف بشكل مستقل، وهو ما يضعها خارج التصنيف التقليدي. فالروبوتات المستقلة، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، تثير تساؤلات حول مدى ملاءمة تصنيفها كأشياء، رغم قدرتها على اتخاذ قرارات ذاتية. تاريخيًا، يُعتبر الروبوت آلة تخضع لقواعد المسئولية المدنية كغيرها من الآلات، لكن استقلالية الروبوتات الحديثة دفعت البعض إلى إعادة تقييم هذا التصنيف.

ويشير اتجاه آخر إلى أن استقلالية الروبوتات في اتخاذ القرارات تجعلها أقرب إلى الأشخاص، بينما يعتقد آخرون أن هذا الاستقلال يتطلب وضعًا قانونيًا جديدًا يمكن أن يُسمى "شبه الشيء"، ليكون جسرًا بين الشخص والشيء، ويهدف إلى معالجة الفجوة التي تظهر عند التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، مثل الروبوتات، التي لا يمكن تصنيفها بسهولة ضمن الفئات التقليدية كأشياء أو أشخاص. فعلى الرغم من قدرة الروبوتات على تنفيذ مهام متقدمة، إلا أنها تعتمد على البرمجة البشرية، مما يعزز فكرة اعتبارها أشياء وليست كائنات مستقلة قانونًا. فإدراجها كأشياء يتوافق مع الفهم التقليدي للقانون ومبدأ المسئولية المدنية المتعلقة بالأضرار الناتجة عن استخدام الآلات.

٤- إن الشخصية القانونية تعني قدرة كيان معين، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات باسمه الخاص وفقًا لنظام قانوني محدد. وبالنسبة للشخص الطبيعي، تبدأ هذه الشخصية بتمام ولادته حيًا وتنتهي بوفاته، بينما تُمنح الشخصية الاعتبارية لكيانات مثل الشركات والجمعيات التي تحتاج إلى تنظيم قانوني مستقل عن الأفراد المكونين لها. وتتمتع هذه الكيانات بالحقوق القانونية مثل الاسم، الموطن، الأهلية، والذمة المالية، وتتحمل المسئولية المدنية عن أفعال ممثليها، بينما تُفرض عليها عقوبات جنائية مناسبة لطبيعتها. وتنقضي

(ISSN: 2537- 0758)

الشخصية الاعتبارية عند انتهاء الغرض من إنشائها أو بقرار من الدولة، مما يعكس توسعًا في مفهوم الشخصية القانونية الذي قد يشمل في المستقبل كيانات جديدة لتحقيق مصالح جماعية أوسع.

٥- مع تزايد قدرات الروبوتات على أداء مهام شبيهة بالبشر، تبرز تساؤلات حول إمكانية منحها شخصية قانونية، سواء اعتبارية أو طبيعية. ومع ذلك، فإن مقارنة الروبوتات بالشخصية الاعتبارية، كما في حال الشركات، غير دقيقة؛ فالشخصية الاعتبارية تتطلب تجمعات أفراد وذمة مالية مستقلة، وهو ما لا يتوافر في الروبوتات. وبالمثل، لا يمكن منح الروبوتات شخصية طبيعية، لأن هذه الشخصية ترتبط بخصائص إنسانية مثل الإدراك والوعي، وهي خصائص لا تتوفر في الروبوتات. وبالتالي، يبقى منح الروبوتات الشخصية القانونية غير ملائم في ظل القوانين الحالية.

٦- تناول البحث الجدل القائم حول منح الروبوتات الشخصية القانونية، حيث انقسم الفقه إلى اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الأول، المؤيد لمنح الروبوتات الشخصية القانونية، قدّم عدة حجج تدعم هذا الطرح، مستندًا إلى الممارسات القانونية السابقة التي منحت الشخصية القانونية لكيانات مثل الشركات، والحيوانات، والأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة على التمييز، مثل الأطفال. ويشير هذا الاتجاه إلى أن الشخصية القانونية ليست مفهومًا ثابتًا، بل تتألف من مجموعة من الحقوق والالتزامات التي يمكن تخصيصها لكيانات مختلفة وفقًا لقدراتها واحتياجاتها. كما يعتمد على فكرة أن الروبوتات الذكية قد تمتلك بعض الاستقلالية والوعي المحدود الذي قد يمكّنها من اكتساب ذمة مالية وإدارة مواردها بشكل مستقل. ومع تطور الذكاء الاصطناعي، يرى المؤيدون أنه يمكن تحميل الروبوتات المسئولية عن أفعالها، بطريقة مشابهة للشخصيات الاعتبارية، مع اعتماد مفهوم "النائب الإنساني" لتحمل المسئولية في الحالات التي تعجز فيها الروبوتات عن القيام بذلك. علاوة على ذلك، يدعو البعض إلى منح الروبوتات الشخصية القانونية بشكل متدرج حسب قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، مما قد يؤدي، مع تطور قدراتها، إلى اعتبارها "شخصيات إلكترونية" ذات حقوق وواجبات محددة.

وفي المقابل، يستند الاتجاه المعارض لمنح الروبوتات الشخصية القانونية إلى افتقار

هذه الروبوتات للصفات الإنسانية الجوهرية، مثل الإرادة الحرة، الوعي الذاتي، الحس الأخلاقي، والشعور بالهوية الشخصية. ويرى هذا الاتجاه أن القرارات التي تبدو مستقلة من قِبل الروبوتات هي في الواقع نتيجة برمجة مسبقة، وليست صادرة عن إرادة ذاتية حقيقية، مما يضعف فكرة اعتبارها كأشخاص حقيقيين يمكن منحهم حقوقًا قانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن منح الشخصية القانونية للروبوتات يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية معقدة، خصوصًا فيما يتعلق بصعوبة تطبيق العقوبات عليها بالطريقة التي تُطبق على البشر.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب على المشرّع المصري إصدار قانون ينظم استخدام الروبوتات المستقلة ويتناول مختلف جوانبها، بما في ذلك حقوق المالكين، والمستخدمين، والمصنعين، والمسئوليات المدنية والجنائية التي تترتب على أفعال الروبوتات. ويجب أن يتضمن القانون النقاط التالية:

أ- إعادة تعريف الروبوتات بشكل دقيق، بحيث يستثني البرمجيات الحاسوبية التي تعمل فقط في البيئات الرقمية. فيجب أن يركز التعريف على الروبوتات التي تتمتع بوجود مادي ملموس، ويمكنها التفاعل مع البيئة المحيطة.

ب-تحديد مفهوم الاستقلالية للروبوتات من الناحية القانونية بشكل دقيق، بحيث يتم التأكيد على بقاء الروبوتات تحت السيطرة البشرية الكاملة، إذ تُسخّر لخدمة مصالح البشر، ولا تتجاوز كونها أدوات ميكانيكية ذكية، فيجب أن يتحمل البشر المسئولية الكاملة عن أفعال الروبوتات.

ج- إنشاء نظام شامل للتأمين وصندوق تعويضات خاص بالروبوتات المستقلة، بحيث يُلزم المصنعين أو الملاك بالتعاقد على بوليصة تأمين تغطي الأضرار المحتملة، بالإضافة إلى إنشاء صندوق تعويضات لضمان تعويض الأضرار التي قد لا تغطيها التأمينات. ويمكن للمصنعين، والمبرمجين، والمستخدمين الإسهام في هذا الصندوق، أو التعاقد على تأمين مشترك لضمان تعويض الأضرار مع الاستفادة من مسئولية محدودة.

د- إنشاء سجل مركزي على مستوى الدولة لتسجيل الروبوتات، وتحديد الإجراءات اللازمة للتسجيل فيه، على أن يدير هذا السجل جهة حكومية متخصصة، مثل

(ISSN: 2537- 0758)

وزارة الاتصالات أو هيئة التكنولوجيا، حيث يتم تسجيل كل روبوت برقم فردي مميز عند دخوله السوق المصري. وهذا الرقم سيرتبط ببيانات المالك، والمصنع، ووثائق التأمين الخاصة بالروبوت.

هـ- ربط كل روبوت بنظام تأمين إجباري يغطي الأضرار المحتملة التي قد يتسبب بها الروبوت. وعند تسجيل الروبوت في السجل المركزي، يجب تقديم إثبات وجود بوليصة تأمين سارية المفعول، تتضمن حدود المسئولية المتعلقة بالأضرار المحتملة، مع الالتزام بتحديث معلومات التأمين والتسجيل في حالة نقل ملكية الروبوت أو تغييره.

و- إتاحة رقم التسجيل الفردي لكل روبوت، للأطراف التي تتعامل معه مثل الجهات الحكومية وغيرها من الجهات، مما يتيح معرفة طبيعة التأمين، وحدود المسئولية في حال حدوث أي أضرار، والتفاصيل الخاصة بالمساهمين في هذا الروبوت.

٢- يجب وضع معايير دقيقة تتعلق بتصميم الروبوتات وتشغيلها، بما يضمن سلامة الأفراد والمجتمع. ويجب أن تخضع الروبوتات لاختبارات السلامة والجودة، مع وجود هيئة رقابية لمراقبة الامتثال لهذه المعايير.

٣- يجب تنظيم برامج تدريبية قانونية للمستخدمين والمصنعين حول الاستخدام المسئول للروبوتات. كما يجب توعية الجمهور حول حقوقهم ومسئولياتهم في التعامل مع الروبوتات.

٤- ينبغي تشجيع استخدام الروبوتات في القطاعات الصناعية والزراعية والطبية، مع توفير الإطار القانوني المناسب لكل قطاع، لضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا بما يعود بالنفع على الاقتصاد المصري.

٥- تطوير نظام تحكيم لحل النزاعات المتعلقة بالروبوتات. إذ يجب وضع آلية قانونية سريعة وفعّالة، لحل النزاعات التي قد تنشأ نتيجة استخدام الروبوتات، سواء كانت تلك النزاعات تتعلق بالمسئولية المدنية أو القضايا المتعلقة بالتأمين والتعويضات.

تم بحمد الله وتوفيقه

والله من وراء القصد

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **أحمد بلحاج جراد:** الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: استباق مضلل، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ١٢، العدد ٤٢، مارس ٢٠٢٣.
- **أحمد سعد علي البرعي:** تطبيقات الذكاء الاصطناعي من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، المجلد ١٤، العدد ٤٨، يناير ٢٠٢٢.
- **أحمد علي حسن عثمان:** انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٧٦، ٢٠٢١.
- **إياد مطشر صيهود:** استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة– الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، طبعة ٢٠٢١.
- **السيد رمضان عبد الصمد عشماوي:** أساس المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الروبوت الذكي في التشريع المصري: دراسة تحليلية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠٢٤.
- **المر سهام:** الروبوت الذكي بين إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية وإنكارها، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٣.
- **جهاد محمود عبد المبدي:** الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد ٤٥، إبريل، ٢٠٢٤.
- **حسام الدين محمود حسن:** واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، المجلد ٣٥، العدد ١٠٢، الجزء الأول، إبريل، ٢٠٢٣.
- **حسن كيرة:** المدخل إلى القانون، القسم الثاني، النظرية العامة للحق، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

(ISSN: 2537- 0758)

- **حمدي أحمد سعد أحمد:** الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "التكييف التشريعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، المقام خلال الفترة ١١إلى ١٢ أغسطس ٢٠٢١.
- **خالد جاسم الهنديانى:** المركز القانوني للإنسان الآلي من حيث الشخصية والمسئولية المدنية في القانون الكويتي، مجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ٤٥، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢١.
- **رجب كريم عبد اللاه:** المدخل للعلوم القانونية، بدون ناشر، ٢٠٢٢.
- **رضا محمود العبد:** الشخصية القانونية الافتراضية، نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، المجلد ٣، العدد ٢، أكتوبر، ٢٠٢٣.
- **عادل عبد النور بن عبد النور:** مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٥.
- **عبد الرازق وهبة سيد أحمد:** المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٤٣، أكتوبر، ٢٠٢٠.
- **عبد الله محمد الزامل:** الشخصية القانونية للروبوتات، المجلة الدولية لدراسات القانون والسياسة، العدد ١، المجلد ٦، ٢٠٢٤.
- **عبد الهادي فوزي العوضي:** المدخل لدراسة القانون، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- **على فيلالي:** الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠.
- **فهد بن سريع بن عبد العزيز النغيمشي:** الروبوتات المستقلة "الآلات المزودة بأجهزة الإحساس الاصطناعي": دراسة فقهية مقارنة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦٢، ٢٠٢٣.

- **كريم علي سالم:** الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة الفقه والقانون، العدد ١٢٢، ٢٠٢٢.
- **محمد حسين منصور:** نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- **محمد ربيع أنور فتح الباب:** الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات– دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، والمقام خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ من مايو ٢٠٢١ م، بكلية الحقوق– جامعة المنصورة، والمنشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، بعدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرين، أغسطس ٢٠٢١.
- **محمد عرفان الخطيب:** المركز القانوني للإنسألة" (Robots) الشخصية والمسئولية..دراسة تأصيلية مقارنة" قراءة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للإنسآلة لعام ٢٠١٧، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد ٤، العدد التسلسلي ٢٤، ديسمبر ٢٠١٨.
- **محمد محمد القطب مسعد سعيد:** دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٧٥، ٢٠٢١.
- **محمد محمد عبد اللطيف:** المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، كلية الحقوق– جامعة المنصورة، في الفترة ٢٣: ٢٤ مايو ٢٠٢١م.
- **مصطفى أبو مندور موسي عيسى:** مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، المجلد ٥، العدد ٥، يناير ٢٠٢٢.

(ISSN: 2537- 0758)

- **ميادة محمود العزب:** المسئولية المدنية في مجال الجراحات الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢.
- **نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور:** مبادئ القانون (المخل إلى القانون– نظرية الالتزامات)، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، بيروت.
- **همام القوصي:** نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني: دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٣٥، سبتمبر، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

١– المراجع الإنجليزية:

- **Alice Guerra, Francesco Parisi, and Daniel Pi.**: Liability for Robots I: Legal Challenges, Journal of Institutional Economics, 2022;18(3):331-343, doi:10.1017/S1744137421000825.
- **Amici Curiae, Justin Marceau, and Samuel Wiseman**: Proposed Brief in Re Nonhuman Rights Project, Inc., on behalf of Tommy against Patrick C. Lavery, individually and as an officer of Circle L Trailer Sales, INC., Diane Lavery, and Circle L Trailer Sales, INC., New York County Clerk's Index Nos. 162358/15 and 150149/16 (N.Y. Ct. App. Mar. 2, 2018).
- **Christoph Bartneck, Christoph Lütge, Alan Wagner, and Sean Welsh**: An Introduction to Ethics in Robotics and AI, Springer, 2021.
- **Estifanos Tilahun Mihret**: Robotics and Artificial Intelligence, International Journal of Artificial Intelligence and Machine Learning, Volume 10, Issue 2, July-December 2020.
- **Erica Palmerini**: The Interplay Between Law and Technology, or the RoboLaw Project in Context, Pisa University Press, 2013.

- **Helen Stamp**: The Reckless Tolerance of Unsafe Autonomous Vehicle Testing: Uber's Culpability for the Criminal Offense of Negligent Homicide, Journal of Law, Technology, & the Internet, Volume 15, Issue 1.
- **Jasper Doomen**: The Artificial Intelligence Entity as a Legal Person, Information & Communications Technology Law, 32:3, (2023), 277-287, DOI: 10.1080/13600834.2023.2196827.
- **Jonathan Law, ed.**: Oxford Dictionary of Law, 10th ed., Oxford University Press, 2022.
- **Mady Delvaux**: European Parliament Committee on Legal Affairs Report with Recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotic, ((INL), 2016).<http:// www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//NONSGML+COMPARL+PE-582.443+01+DOC+PDF+V0//EN&language=EN. (Accessed 1 July 2024)
- **Matthew U. Scherer**: Regulating Artificial Intelligence Systems: Risks, Challenges, Competencies, and Strategies, Harvard Journal of Law & Technology, Vol. 29, No. 2, 2016.
- **Nadia Yas, Reema Al Qaruty, Samer Abdel Hadi, and Ayesha AlAdeedi**: Civil Liability and Damage Arising from Artificial Intelligence, Migration Letters, Vol. 20, No. 5, Aug. 2023.
- **Paulius Cerka, Jurgita Grigienė, and Gintarė Sirbikytė**: Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence, Computer Law & Security Review 31 (2015) 376-389.
- **Rex Martinez**: Artificial Intelligence: Distinguishing Between Types & Definitions, 19 NEV. L.J. 1015 (2019).
- **Roman Dremliuga, Pavel Kuznetcov, and Alexey Mamychev**: Criteria for Recognition of AI as a Legal Person,

(ISSN: 2537- 0758)

Journal of Politics and Law; Vol. 12, No. 3, 2019, Published by Canadian Center of Science and Education.

- **Ryan Calo**: Robotics and the Lessons of Cyberlaw, 103 Calif. L. Rev. 513 (2015).
- **Ryan Calo**: Robots in American Law, University of Washington, School of Law, Research Paper No. 2016-04.
- **Sergio M. C. Avila Negri**: Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, Front. Robot. AI 8:789327, 2021.
- **Shakuntla Sangam**: Legal Personality for Artificial Intelligence with Special Reference to Robot: A Critical Appraisal, Indian J Law Hum Behav 2020; Vol. 6, No. (1):15–22.
- **Shuq Hussein, and Mahmoud Fayyad**: Towards Granting of Legal Personality to Autonomous Robots in the UAE, Preprints.com, 2023, doi:10.20944/preprints202308.0308.v1.
- **Simon Chesterman**: Artificial Intelligence and the Limits of Legal Personality, International and Comparative Law Quarterly 69, No. 4 (2020): 819–844.
- **Sónia Moreira**: IA & Robotics: Towards Legal Personality?", In S. Moreira (Ed.), E.Tec Yearbook- Industry 4.0: Legal Challenges (pp. 1-14), JusGov- Research Centre for Justice and Governance, School of Law, University of Minho, 2022.
- **Visa A.J. Kurki**: The Legal Personhood of Artificial Intelligences, A Theory of Legal Personhood, Oxford Legal Philosophy (Oxford, 2019; online edn, Oxford Academic, 19 Sept. 2019), https://doi.org/10.1093/so/9780198844037.003.0007.
- **Y.L. Choi, E.C. Choi, D.V. Chien, T.T. Tin, and J.W. Kim**: Making of South Korean Robot Ethics Charter: Revised Proposition in 2018, in/CRES 2019: International Conference

on Robot Ethics and Standards, London, UK, 29-30 July 2019, https:// doi.org/10.13180/icres.2019.29-30.07.004.

٢- المراجع باللغة الفرنسية:

- **Alain Bensoussan et Léa Puigmal:** Le Droit des Robots? Quelle est L'autonomie de Décision d'une Machine? Quelle Protection mérite-t-elle?, Archives de Philosophie du Droit, Vol. 59, 2017, (165-174), Éditions Dalloz.
- **Anthony Bochin et Jean-Benoit Hubin:** La Nécessité de Créer un Nouveau Régime? Vers la Reconnaissance d'une Nouvelle Personnalité Juridique? Rapport Belge, Dans Responsabilité Civile et Intelligence Artificielle: Recueil des Travaux du Groupe de Recherche Européen sur la Responsabilité Civile et l'Assurance (GRERCA), Collection du GRERCA, Bruylant, Bruxelles, 2022.
- **Emmanuel Jeuland:** Essai sur la substitution de personnes dans un rapport d'obligation, LGDJ, Paris, 2009.
- **Gaël Henaff:** Le Droit des Robots de l'an 2050, Libérez les Machines!, dir. P. Braun, Presses du réel, p. 116-125, 2013.
- **Gérard Dubey:** Robotique Déformable: Un Nouvel Imaginaire Machinique?, Conférence in Deformation in Robotics (Def-Robotics2024), Summer School on the Topic of Deformation in Robotics, INRIA/CNRS/Université de Lille/France 2030 Robotique Organique/CRIStAL, Jul 2024, Villeneuve d'Ascq, France, available at: https://hal.science/hal-04649455.
- **Jérôme Lagasse:** Faut-il un Droit des Robots?, Note du CREOGN, numéro 12, juillet 2015, Available at: https://hal.science/hal-03096766.
- **Laurent Jourdaa:** Droit et Règlementation des Activités de Robotique, HAL Open Science, 2018, Available at: https://hal.science/hal-01911625.

(ISSN: 2537- 0758)

- **Nathalie Nevejans:** Le Statut Juridique du Robot Doit-il Évoluer?, La Jaune et la Rouge, No. 750, Dec. 2019.
- **Pierre-Emmanuel Audit:** Faut-il Conférer la Personnalité Juridique aux (Robots) Androïdes?, HAL Open Science, 2024. Available at: https://hal.science/hal-04541223.

ثالثاً: الأحكام القضائية:

١- أحكام النقض المصرية:

- الطعن رقم ٣٦ لسنة ٧٩ ق جلسة ٢١/ ١/ ٢٠٢٠- مكتب فني ٧١- ق ١٨.
- الطعن رقم ٥٩٣٨ لسنة ٨٥ ق جلسة ١٤/ ١١/ ٢٠١٧- مكتب فني ٦٨- ق ١٣٥.
- الطعن رقم ١٣٥٨٠ لسنة ٨٢ ق جلسة ١٣/ ٥/ ٢٠١٤، مكتب فني ٦٥- ق ١٠٤.
- الطعن ١٥٢٦٠ لسنة ٧٩ ق جلسة ١٣/ ٣/ ٢٠١٢- مكتب فني ٦٣- ق ٦٦.
- الطعن رقم ٣٦٧٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ٤/ ٢/ ٢٠٠٩- مكتب فني ٦٠- ق ٤٣.
- الطعن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٤/ ١٠/٢٠٠٦- س ٥٧- ق ١٣٢.
- الطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٦/ ٤/ ١٩٩٥- مكتب فني ٤٦- ج ١- ق ١٤٠.

٢- الأحكام الأجنبية:

- Nonhuman Rights Project, Inc. ex rel. Kiko v. Presti, 2015 N.Y. Slip Op. 85 (N.Y. App. Div. 2015).
- Nonhuman Rights Project, Inc. ex rel. Tommy v. Lavery, 31 N.Y.3d 1054, 76 N.Y.S.3d 507, 100 N.E.3d 846 (N.Y. 2018).
- Thaler v. The Comptroller-General of Patents, Designs and Trademarks [2020] EWHC 2412 (Pat) (21 September 2020).

- Thaler v. Comptroller-General of Patents [2021] EWCA Civ 1374.
- Infopaq International A/S v. Danske Dagblades Forening (C-5/08), Judgment of the Court (Fourth Chamber)16. 7. 2009-CASE C-5/08.
- State of Arizona v. Rafaela Vasquez, in the Superior Court of the State of Arizona in and for the County of Maricopa, CR2020-001853-001.
- Columbus-America Discovery Group, Inc. v. The Unidentified, Wrecked, and Abandoned Vessel, S.S. Central America, 974 F.2d 450 (4th Cir. 1992).

رابعاً: المقالات الصحفية الإلكترونية:

- **Anthony Cuthbertson:** Tokyo: Artificial Intelligence 'Boy' Shibuya Mirai Becomes World's First AI Bot to Be Granted Residency, Newsweek, November 6, 2017, https://www.newsweek.com/tokyo-residency-artificial-intelligence-boy-shibuya-mirai-702382. (Accessed 2 July 2024)
- **British Council:** Should Robots Be Citizens?, British Council, https://www.britishcouncil.org/anyone-anywhere/explore/digital-identities/robots-citizens. (Accessed 2 July 2024)
- **Dishty Danton:** Robot Suicide in South Korea: What's the Reason Behind It?, The Daily Guardian, July 4, 2024, https://thedailyguardian.com/robot-suicide-in-south-korea-whats-the-reason-behind-it-watch-now/. (Accessed 5 July 2024)
- **Sam Levin and Julia Wong:** Self-Driving Uber Kills Arizona Woman in First Fatal Crash Involving Pedestrian", The Guardian, March 19, 2018, https://www.theguardian.com/

(ISSN: 2537- 0758)

technology/2018/mar/19/uber-self-driving-car-kills-woman-arizona-tempe. (Accessed 5 July 2024)

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- https://eur-lex.europa.eu
- https://www.nycourts.gov
- http://mandumah.com
- https://www.justia.com
- https://casetext.com
- https://caselaw.nationalarchives.gov.uk
- https://hal.science
- https://www.lexisnexis.com
- https://scholar.google.com